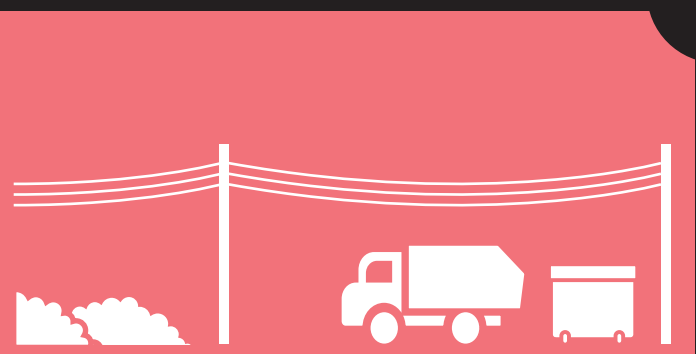
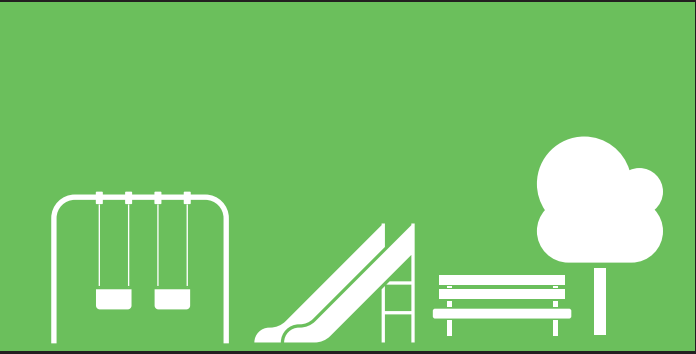




دولة فلسطين
وزارة الحكم المحلي

تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

التقرير الوطني لدولة فلسطين





تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

التقرير الوطني لدولة فلسطين

تشرين الأول ٢٠٢١

إخلاء مسؤولية

تم إنتاج هذا المنشور بمساعدة مؤسسة الوليد للإنسانية. إن المسميات المستخدمة والمواد المعروضة في هذا المنشور لا تعبر بأي شكل من الأشكال عن رأي الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد، أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها، أو فيما يتعلق بتعيين مساحتها أو حدودها، أو فيما يتعلق بنظامها الاقتصادي أو درجة تطورها. كما ولا يعكس تحليل واستنتاجات وتوصيات هذا المنشور بالضرورة وجهات نظر مؤسسة الوليد للإنسانية أو برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) أو مجلس إدارتهم.



برنامج الموئل
المستقبل حضري أفضل

شكر وعرفان

يعتبر التقرير الوطني حول تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في دولة فلسطين نتاج التعاون ما بين وزارة الحكم المحلي الفلسطينية والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في فلسطين.

قام السيد مروان درزي بتوفير الدعم الفني اللازم لاعداد هذا التقرير. تم عرض البيانات وتصميم التقرير من قبل السيد باسل ناصر والسيد دنيس صبح. وتم ترجمة التقرير للعربية من قبل السيد أحمد عمير. وتم الإشراف على العمل الكلي من قبل عطوفة الدكتور توفيق البديري، وكيل وزارة الحكم المحلي، والمهندسة عهود عناية، مدير عام وحدة التخطيط والسياسات لدى وزارة الحكم المحلي وبدعم من الدكتور أحمد الأطرش، مسؤول رئيسي عن البرامج الحضرية في برنامج الموئل. الشكر موصول لفريق موئل الأمم المتحدة: السيدة حنين زقوط، والمهندسة منى القطب، والمهندسة ليلي أبوبكر، والمهندس محمد أبو قاعد

قام فريق وزارة الحكم المحلي وجهات شريكة أخرى بتوفير كل من البيانات والخبرات. وقد ساهمت المنظمات والأفراد التالية أسماؤهم في مجموعة متنوعة من المدخلات الرئيسية:

الدكتور اسطفان سلامة والسيد محمود عطايا، من مكتب رئيس الوزراء؛ معالي الدكتور محمد زيارة، والسيدة هلا أبو شارقة، والسيد سامي قاروط، من وزارة الأشغال العامة والإسكان، وعطوفة السيد عمار ياسين من وزارة النقل والمواصلات؛ وعطوفة السيد صالح طوافشة والسيدة عزة أبو غضيب، من وزارة السياحة والآثار؛ والسيد مصطفى خواجا، والسيدة صفية إبراهيم من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ والسيد محمد عودة، من المركز الوطني لإدارة خطر الكوارث؛ والسيد زغلول سمحان والسيدة دالية العملة، من سلطة جودة البيئة؛ والدكتور جاد إسحاق، والسيد نادر حريبات، والسيد عيسى زبون، من مركز الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)؛ والسيدة لانا بندق، والسيد جورج منصور، من مؤسسة قادر؛ والسيد أحمد أبو لبن، من بلدية رام الله؛ والدكتور جلال ديبك، من نقابة المهندسين الفلسطينيين؛ والسيد ماجد أبو قبع، من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية؛ والسيد محمد أبو حماد، من اليونيسكو؛ والسيد حسام طويل والسيد سفيان مشعشع، والسيد حسام طويل، من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني؛ والسيدة رفيق عبدالرازق والسيد كريس بابلو، من البنك الدولي؛ والسيد بشار جمعة، من اتحاد البلديات الهولندية للتعاون الدولي.



تقديم

على الرغم من حقيقة أن دولة فلسطين هي دولة مراقب غير عضو لدى الأمم المتحدة، إلا أنها وقعت على أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 والتزمت بها في أيلول عام 2015، وبالتالي فإنها تبنت أيضاً الهدف الحادي عشر – “جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة” بالإضافة إلى الخطة الحضرية الجديدة في تشرين أول عام 2016. لذا، قامت دولة فلسطين بالاعتراف والالتزام طوعاً بترويج التوسع الحضري المستدام والمدن المستدامة كقوى تحويلية من أجل التنمية.



يقدر السكان الحضريون في فلسطين اليوم بنسبة 77 بالمئة، والتي تعتبر من بين النسب الأعلى في المنطقة. في ضوء التعامل مع هذا الواقع والتحديات المرتبطة به، فإننا نؤمن بأهمية دور الخطة الحضرية الجديدة في تحديد الروابط بين التوسع الحضري الجديد وخلق الوظائف، والفرص المعيشية، وجودة الحياة المحسنة، والتي يجب أن يتم تضمينها في استراتيجية وسياسة تجديد حضري. كما تعمل الخطة الحضرية الجديدة أيضاً بمثابة مركبة لدمج سياساتنا الوطنية، مثل أجندة السياسات الوطنية (2017-2022)، وخطة التنمية الوطنية (2021-2023)، وخطط العناقيد الاقتصادية للمحافظات ومختلف الاستراتيجيات القطاعية.

تباعاً للتقرير الوطني الطوعي السابق المقدم عام 2018 والذي قام بتوثيق الجهود المبذولة من قبل الحكومة الفلسطينية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يعتبر هذا التقرير، التقرير الطوعي الأول حول تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وبالقيام بذلك، فإننا نفخر بشراكتنا الاستراتيجية مع المنظمات المحلية والدولية، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والذي لعب دوراً مركزياً في دعم الحكومة والهيئات المحلية على حد سواء.

م. مجدي الصالح
وزير الحكم المحلي

جدول المحتويات

أ. خلفية جيوسياسية والحواجز أمام الخطة الحضرية الجديدة	6
ب. تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة	8
الجزء الأول: الالتزامات التحويلية	9
1. التنمية الحضرية المستدامة من أجل الشمول الاجتماعي وإنهاء الفقر	9
1.1 الشمول الاجتماعي وإنهاء الفقر	9
1.1.1 القضاء على الفقر بكافة أشكاله	9
1.1.2 معالجة أوجه عدم المساواة في المناطق الحضرية عن طريق دعم وترويج الفرص والامتيازات التي يتم تشاركها بالتساوي	10
1.1.3 تعزيز الشمول الاجتماعي للفئات الهشة (المرأة، والشباب، وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين)	12
1.1.4 ضمان الوصول إلى الفراغات العامة بما في ذلك الشوارع، والأرصعة وخطوط الدراجات الهوائية	13
1.2 الوصول إلى المسكن اللائق	14
1.2.1 ضمان الوصول إلى مسكن ملائم ومعقول التكلفة	14
1.2.2 ضمان الوصول إلى خيارات مستدامة لتمويل المسكن	15
1.2.3 إرساء أمن الحياة	16
1.2.4 دمج الإسكان في خطط التنمية الحضرية	16
1.3 الوصول إلى الخدمات الأساسية	16
1.3.1 توفير الوصول إلى مياه شرب آمنة، والصرف الصحي والتخلص من النفايات الصلبة	16
1.3.2 ضمان الوصول إلى أنظمة مواصلات عامة آمنة وفعالة	20
1.3.3 توفير الوصول إلى طاقة حديثة متجددة	21
2. ازدهار حضري شمولي ومستدام وفرص للجميع	23
2.1 الاقتصاد الحضري الشمولي	23
2.1.1 تحقيق التشغيل المنتج للجميع بما في ذلك تشغيل الشباب	23
2.1.2 تعزيز الاقتصاد غير الرسمي (غير المنظم)	24
2.1.3 دعم المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	25
2.1.4 ترويج بيئة ممكنة وعادلة ومسؤولة للأعمال والابتكار	26
2.2 ازدهار مستدام للجميع	26
2.2.1 تطوير المهارات الفنية والريادية من أجل الازدهار في اقتصاد حضري معاصر	26

26	2.2.2 تطوير صلات حضرية-ريفية لتعزيز الإنتاجية
28	3. تنمية حضرية مستدامة بيئياً وقادرة على الصمود
28	3.1 المنعة، وتخفيف المخاطر والتكيف للمدن والتجمعات
28	3.1.1 تخفيف الزحف العمراني وخسارة التنوع الحيوي
28	3.1.2 تنفيذ أعمال التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه
29	3.1.3 تطوير أنظمة لتقليل أثر الكوارث الطبيعية والبشرية
30	الجزء الثاني: التنفيذ الفعال
30	4. بناء هيكل الحوكمة: إنشاء إطار عمل داعم
30	4.1 بناء هيكل الحوكمة الحضرية: إنشاء إطار عمل داعم
30	4.1.1 التحول إلى اللامركزية لتمكين الحكومات المحلية والإقليمية من تولي مسؤولياتها الموكلة إليها
30	4.1.2 تطوير أطر عمل قانونية وسياساتية لتحسين قدرة الهيئات المحلية على تنفيذ السياسات الحضرية
31	4.1.3 تنفيذ منهجيات تشاركية مستجيبة للعمر والنوع الاجتماعي نحو السياسة الحضرية والتخطيط
31	4.1.4 تحقيق المشاركة الكاملة للمرأة في كافة المجالات وعلى جميع مستويات صنع القرار
32	4.2 تخطيط وإدارة التنمية الحضرية المكانية
32	4.2.1 تنفيذ سياسات تنمية إقليمية متكاملة ومتوازنة
32	4.2.2 دمج الإسكان في خطط التنمية الحضرية
32	4.2.3 شمل الثقافة بصفاتها مكوناً ذو أولوية من مكونات التخطيط الحضري
33	4.2.4 تعزيز دور المدن والبلدات الصغيرة ومتوسطة الحجم
33	4.2.5 تنفيذ أنظمة مواصلات عامة مستدامة ومتعددة الوسائل بما في ذلك الخيارات الخضراء
33	4.3 وسائل التنفيذ
33	4.4 تطوير القدرات
35	4.4.1 توسعة الفرص أمام التعاون بين المدن ورعاية تبادل الحلول الحضرية والتعلم المتبادل
35	4.4.2 بناء قدرات كافة المستويات الحكومية للعمل مع الفئات الهشة من أجل المشاركة بشكل فاعل في صنع القرار الخاص بالتنمية الحضرية والمناطقية
35	4.5 تكنولوجيا المعلومات والابتكار
37	المراجع

خلفية جيوسياسية والحواجز أمام الخطة الحضرية الجديدة

مقدمة

في عام 2015، تعهدت دولة فلسطين بتحقيق أجندة التنمية المستدامة بحلول عام 2030 – وهي عبارة عن خطة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال العمل نحو تحقيق سبعة عشر هدفاً للتنمية المستدامة، وهي بمثابة دعوة عاجلة للعمل حيث ترى أن إنهاء الفقر وأشكال الحرمان الأخرى يجب أن يسير يداً بيد مع الاستراتيجيات التي تحسن الصحة والتعليم، وتقلل أشكال عدم المساواة، وتحفز النمو الاقتصادي – كل ذلك بينما يتم التعامل مع التغير المناخي والعمل من أجل الحفاظ على البيئة. والغاية من هذا التقرير تقديم مراجعة حول التقدم في تحقيق فلسطين للخطة الحضرية الجديدة.

تغطي المراجعة الفترة الممتدة من عام 2016 وحتى حزيران 2021، حيث تتفاوت وفقاً للبيانات المتاحة حول كل غاية و/أو مؤشر. كما أنها تعكس أثر فيروس كوفيد-19 على تحقيق الخطة الحضرية الجديدة. ومن شأن هذا التقرير أن يعمل بمثابة أداة للجمهور، والجهات صانعة السياسات بالإضافة إلى الجهات التنموية الفاعلة في قطاع التنمية الحضرية لمشاركة القاعدة المعرفية المشتركة ووضع خطط مشتركة نحو التقدم في تحقيق الهدف الحادي عشر من أجل دعم التحول إلى مدن شاملة وآمنة للجميع في فلسطين.

تسببت التحديات السياسية والصحية والاجتماعية الاقتصادية طويلة الأمد والأخيرة بأزمة مالية غير مسبقة، وفي الوقت ذاته عرضت التقدم في إنجاز الخطة الحضرية الجديدة. حيث أنها جعلت تحقيقها أكثر إلحاحاً وضرورة للتحول من الأزمة الإنسانية نحو التنمية المستدامة مع التأكد من عدم ترك أي أحد أو أي مكان خلف الركب. أظهرت جائحة فيروس كوفيد-19 أن المدن تتصدر مكافحة الجائحة بالإضافة إلى أهميتها في التخفيف من أية مهددات مستقبلية من خلال بناء القدرة على الصمود المجتمعي والاقتصادي والبيئي في مواجهة الكوارث المتكررة، الطبيعية والبشرية. إضافة إلى ذلك، أدت التصعيدات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى تدهور الاقتصاد المحلي ومعاكسة الجهود المبذولة نحو إنشاء بيئة حضرية أكثر استدامة في فلسطين. حيث من المقدر أن التكلفة الاقتصادية لتلك التصعيدات وصلت إلى 13 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في فلسطين عام 2018؛ واعتماداً على استقرار الوضع السياسي (أو عدمه)، فإنه من المتوقع أن يكون هذا الرقم أعلى بكثير في الفترات التي تتخللها تصعيدات حادة في الصراع (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، 2021). إلا أنه، وعلى الرغم من تلك التحديات، حققت دولة فلسطين خطوات ملحوظة فيما يتعلق برعاية التخطيط المرتكز على الناس والسياسات المكانية المتكاملة المحلية الإقليمية بالإضافة إلى دعم قطاع الحكم المحلي لتحسين مشاركة المواطنين وتمثيلهم.

تتوافق خطة التنمية الوطنية 2021-2023 الخاصة بالحكومة الفلسطينية وأولويتها بشكل مباشر مع الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة. كما أن أولويات خطة التنمية الوطنية معكوسة في الاستراتيجيات القطاعية للحكومة الفلسطينية الخاصة بالحكم المحلي، والإسكان والأشغال العامة، والنقل والمواصلات، والبيئة، والأراضي، والثقافة، والشباب والمساواة في النوع الاجتماعي. هذا وتهمل الخطة الحضرية الجديدة كمسرع لتحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة.

تم إعداد المراجعة بمشاركة من الحكومة الفلسطينية والبلديات ومختلف المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. كما تم إعداد التقرير وكافة الاجتماعات والتشاورات المنعقدة تحت إشراف وزارة الحكم المحلي.

السياق الاقتصادي والجيوستراتيجي

تعرض الشعب الفلسطيني لسنوات من الاحتلال الذي تسبب في تشريدته وتهجير، بحيث أصبح غالبية السكان من اللاجئين. ووفقاً لآخر الأرقام بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2020، فإن هنالك ما يزيد عن 13.7 مليون فلسطيني في العالم، من بينهم 5.2 مليون يقيمون في الأراضي الفلسطينية المحتلة: الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة (3.1 مليون و2.1 مليون، على التوالي)؛ بالإضافة إلى 1.6 مليون فلسطيني آخرون يعيشون في إسرائيل؛ و6.2 مليون يعيشون في الدول العربية، وقرابة 738 ألف يعيشون في الدول الأجنبية. تعرف الأراضي الفلسطينية المحتلة هنا على أنها الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية) وقطاع غزة، وهي دولة تحت الاحتلال وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 67/19 لسنة 2012 وقد حصلت على صفة مراقب دائم في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2011. وتتألف الأراضي الفلسطينية المحتلة من كتلتين منفصلتين جغرافياً، هما تحديد الضفة الغربية وقطاع غزة بإجمالي مساحة 5,650 كم² و365 كم²، على التوالي.

تواجه الحكومة الفلسطينية تحدياً فريداً من حيث دمج الفراغات الجغرافية التي تم فصلها قسراً. فالاحتلال الإسرائيلي أبقى على الأراضي الفلسطينية المحتلة مفصولة من الناحية الجغرافية والاجتماعية، وذلك بشكل متزايد منذ توقيع اتفاقية أوسلو وسط التسعينيات. وبعد توقيع اتفاقية أوسلو، فقد تم إنشاء نظام قانوني وتخطيطي جديد ومركب، واحد للضفة الغربية وآخر لقطاع غزة، بينما تركت مسألة السيطرة على

القدس الشرقية للمفاوضات المستقبلية، مما تركها تحت قبضة الاحتلال الإسرائيلي من خلال السيطرة غير الشرعية عليها منذ عام 1980. تم فصل قطاع غزة جغرافياً عن الضفة الغربية، إلا أن القطاع لا يزال إلى حد كبير خاضعاً للسيطرة الإدارية والتخطيطية الفلسطينية. وعلى الرغم من أن اتفاقية أوسلو شملت بنداً يتطلب وجود ممر آمن يصل بين قطاع غزة والضفة الغربية للسماح بالحركة بحرية بين الجانبين، إلا أن إسرائيل لم تسمح أبداً بتنفيذ ذلك. وبالتالي، بينما تملك السلطة الفلسطينية من الناحية النظرية سيطرة مدنية كاملة على قطاع غزة، إلا أنها ومنذ عام 2005، لم تتحلى بسيطرة فعالة على حدوده القطاع، أو التنمية الاقتصادية، أو تنمية البنية التحتية فيه.

في حين أن الضفة الغربية، وبموجب اتفاقية أوسلو، قد تم تقسيمها إلى ثلاثة تصنيفات جيوسياسية هي: المناطق (أ)، و(ب)، و(ج). تشكل المنطقة (أ) 17.7 بالمئة من الضفة الغربية وتتألف من مراكز المدن الفلسطينية (باستثناء أجزاء رئيسية من مدينة الخليل)، وهي خاضعة للسيطرة المدنية والأمنية الفلسطينية؛ أما المنطقة (ب) فتشكل 18.3 بالمئة من الضفة الغربية وتتألف من المناطق المبنية الفلسطينية خارج المنطقة (أ)، وهي خاضعة للسيطرة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية؛ أما المناطق المسماة (ج) فتشكل 61 بالمئة من الضفة الغربية وتتألف من الأراضي الريفية والزراعية، وهي خاضعة للسيطرة المدنية والأمنية الإسرائيلية. تشكل منطقة المحميات الطبيعية 3 بالمئة من مساحة الضفة الغربية ولا تزال خاضعة للسيطرة الإسرائيلية، الأمر الذي يناقض الاتفاقية الانتقالية الموقعة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. من المهم ملاحظة أنه لا يوجد استمرارية جغرافية لهذه التصنيفات، وبالتالي فإن مناطق (أ) و(ب) مبعثرة في كافة أنحاء الضفة الغربية. وقد كان من المفترض أن تكون تصنيفات المناطق هذه مؤقتة، مع تسليم الأراضي على مراحل إلى السيطرة الفلسطينية بحلول نهاية الفترة الانتقالية المحددة بخمس سنوات كما نصت اتفاقية أوسلو، وكانت مصممة لتنتهي بمفاوضات الوضع النهائي عام 1999.

لم يتوقف الأمر عند عدم انعقاد مفاوضات الوضع النهائي فحسب، الأمر الذي يبقي على التصنيفات الجيوسياسية ويترك القدس الشرقية تحت السيطرة القانونية والإدارية الإسرائيلية وبدون أية سيادة للسلطة الفلسطينية والممنوعة من العمل ضمن حدودها البلدية، بل قامت السلطات الإسرائيلية بتكثيف إنشاء المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية في أنحاء الضفة الغربية وتشريد الفلسطينيين واستبدالهم بمستوطنين إسرائيليين غير شرعيين.

وبالتالي تتسم فلسطين بوجود نظامي تخطيط متناقضين والذان يهدفان إلى استغلال مواردها الطبيعية لخدمة شعبين مختلفين: الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين. كما أدى انعدام السيادة على الأرض، بما في ذلك أراضي الأغوار والمساحات الأخرى الغنية بالموارد الطبيعية في المنطقة المسماة (ج)، إلى حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تنظيم استخدام الأراضي، وكبح التحضر والاحتفاظ بالمتزايد في المنطقة المسماة (أ) و(ب)، ومن إدارة مواردهم بأنفسهم، دون تجاوز طاقتها الاستيعابية. في حين أن المخططات الشاملة للسلطات الإسرائيلية في دولة فلسطين كانت مدفوعة بفعل عوامل سياسية، تهدف إلى تغيير السمات الديموغرافية في المنطقة المسماة (ج) - حيث تم الإعلان عن مخططات ضم الأغوار والتوسع في بناء الكتل الاستيطانية، واستمرار النشاط الاستيطاني غير الشرعي بوتيرة سريعة، والسياسات والخطوات التي تعمل على خلق البيئة القسرية، والتي تتضح في مصادرة الأراضي وهدم المنشآت الفلسطينية، والتهجير الناجم عن ذلك والتي هي في أعلى مستوياتها منذ عام 2016 (المفوض السامي لحقوق الإنسان) (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2021)، بالإضافة إلى العنف المستوطنين الممارس بشكل يومي على الفلسطينيين، بما في ذلك بنيتهم التحتية، والمحاصيل الزراعية، والثروة الحيوانية. تظهر آخر البيانات من عام 2021 أن هناك 693,432 مستوطن إسرائيلي في الضفة الغربية، من بينهم 237,263 في القدس الشرقية، مقارنة بما مجموعه 146,436 مستوطن عام 1993 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021)؛ أي أن عددهم تضاعف أكثر من أربعة أضعاف في أقل من ثلاثة عقود. شهدت أعمال الهدم للمباني الفلسطينية (مثل المنازل، والأصول العامة والخاصة) ارتفاعاً كبيراً في كل من القدس الشرقية والمنطقة المسماة (ج) من الضفة الغربية خلال الفترة ذاتها. ويقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن 19 بالمئة من أعمال الهدم كانت في المنطقة المسماة (أ) و(ب) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020).

بدأت إسرائيل بشكل أحادي الجانب ببناء الجدار العازل عام 2002 في الضفة الغربية. ويفصل مسار الجدار التجمعات الفلسطينية والأراضي الزراعية عن باقي الضفة الغربية ويساهم في شردمة الأرض الفلسطينية المحتلة. ويعتبر ضم المستوطنات الإسرائيلية خلف الجدار أهم عامل وراء انحراف المسار عن الخط الأخضر، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة. وبينت محكمة العدل الدولية في قرارها الاستشاري لعام 2004، أن أجزاء الجدار العازل التي تمر عبر الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، بالإضافة إلى نظام البوابات والتحصينات المرتبط به، ينتهك التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2013).

إضافة إلى التحديات الجيوسياسية المذكورة أعلاه، تواجه السلطة الفلسطينية أزمة مالية خطيرة، والتي ازدادت سوءاً مع جائحة فيروس كوفيد-19. كما تراجع الدعم الدولي لميزانية السلطة الفلسطينية بشكل كبير خلال السنوات الماضية ليصل إلى 488 مليون دولار عام 2020، أي أقل 20 بالمئة مما كان عليه عام 2019 والأقل عبر عقد كامل (مجموعة البنك الدولي، 2021). وقد تفاقم ذلك بامتزاجه مع التدابير العقابية المفروضة من قبل الحكومة الإسرائيلية المتمثلة في احتجاز عائدات ضرائب المقاصة في مناسبات مختلفة. وتشكل تلك العائدات المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية الفلسطينية، بما يقارب 70 بالمئة، والتي تغطي المصروفات الحالية بما في ذلك قسيمة الرواتب والمصروفات التشغيلية الأخرى. على المستوى الكلي، شهد الاقتصاد الفلسطيني تراجعاً في إجمالي الناتج المحلي بمقدار 12 بالمئة خلال عام 2020 مقارنة بعام 2019 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021) نتيجة لجائحة فيروس كوفيد-19 والإغلاقات الكلية والجزئية المرتبطة بها، والتي أضعفت الاقتصاد الفلسطيني.

تعتبر حقوق الإسكان، والأراضي والممتلكات المحركة وراء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، بما في ذلك التصعيدات الأخيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والناجمة عن المعركة على فرض السيادة على مساحات استراتيجية في القدس الشرقية. وتؤدي التصعيدات الدورية إلى إرهاب الاقتصاد ومعاكسة الجهود المبذولة نحو بيئة حضرية أكثر استدامة في فلسطين.

تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

توثق الأقسام التالية التقدم الذي أحرزته دولة فلسطين، بما في ذلك الهيئات المحلية، خلال السنوات الماضية فيما يتعلق بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وبشكل أساسي في الجوانب التخصصية التالية:

- الشمول الاجتماعي وإنهاء الفقر
- الوصول إلى المسكن اللائق
- الوصول إلى الخدمات الأساسية
- اقتصاد حضري شمولي
- ازدهار مستدام وشامل
- المنعة، وتخفيف المخاطر والتكيف في المدن والمستوطنات البشرية
- بناء هيكل للحكومة الحضرية: إنشاء إطار عمل داعم
- التخطيط وإدارة التنمية الحضرية المكانية
- الإدارة والاستخدام المستدامين للموارد الطبيعية
- وسائل التنفيذ

تم اختيار الجوانب المذكورة أعلاه والمؤشرات المرافقة لها مع الأخذ بعين الاعتبار أن التقرير الحالي حول تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة مرتبط بشكل مباشر بتقرير الحالة حول احراز الهدف الحادي عشر، والذي تم إعداده وإرفاقه إلى جانب هذا التقرير (ملف التعريف الحضري). وبما أن العديد من المؤشرات على مستوى المدينة غير متاحة، تم استغلال مؤشرات وطنية وإقليمية أخرى لأغراض هذا التحليل.

الجزء الأول: الالتزامات التحويلية

1. التنمية الحضرية المستدامة من أجل الشمول الاجتماعي وإنهاء الفقر

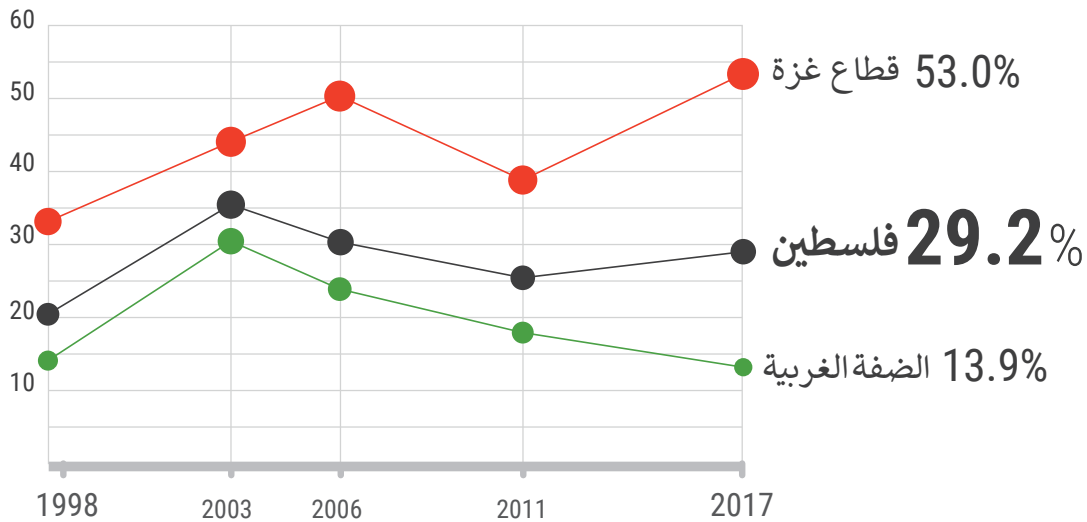
1.1. الشمول الاجتماعي وإنهاء الفقر

1.1.1 القضاء على الفقر بكافة أشكاله

1.1.1.1 (نسبة السكان تحت خط الفقر الدولي، مصنّفين حسب الجنس، والعمر، على المستوى الحضري الوطني)

يعتبر الفقر أحد الأعراض الرئيسية وكذلك من مسببات ضعف التنمية في فلسطين. بحلول عام 2020، فإن ما نسبته 29 بالمئة من الشعب الفلسطيني يعيشون تحت خط الفقر (بما في ذلك 13.9 بالمئة في الضفة الغربية و53.0 بالمئة في قطاع غزة). إضافة إلى ذلك، يعيش 16.8 بالمئة من الفلسطينيين تحت خط الفقر المدقع (بما في ذلك 5.8 بالمئة في الضفة الغربية و33.8 بالمئة في قطاع غزة). حسب تقدير الاستهلاك والفقر للتجمعات (نموذج تقدير الفقر للتجمعات) تم ملاحظة أعلى معدل فقر في الضفة الغربية في محافظة قلقيلية حيث يصل متوسط معدل الفقر إلى 20.7 بالمئة. في قطاع غزة، تم تسجيل أعلى معدل فقر في محافظة رفح، بمتوسط 55.7 بالمئة. عند النظر إلى معدلات الفقر نوع التجمع، فليس من المفاجئ أن يتم تسجيل أعلى معدلات الفقر في مخيمات اللاجئين، حيث أن 45.4 بالمئة من السكان يعيشون تحت خط الفقر، و29.3 بالمئة يعيشون تحت خط الفقر المدقع. يلي ذلك المناطق الحضرية، حيث أن 29.4 بالمئة يعيشون تحت خط الفقر و16.7 بالمئة يعيشون تحت خط الفقر المدقع. أخيراً، فإن 18.7 بالمئة من سكان التجمعات الريفية يعيشون تحت خط الفقر، و9.7 بالمئة يعيشون تحت خط الفقر المدقع. عند النظر إلى تجارب الفقر المصنفة حسب النوع الاجتماعي، فمن الملاحظ أن معدلات فقر الإناث أعلى بقليل منها لدى الذكور، والتي استقرت على 29.7 بالمئة و28.8 بالمئة، على التوالي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020).

وقد كانت معدلات الفقر في فلسطين متقلبة منذ عام 1998، حيث ترتفع بشكل حاد خلال كل فترة من فترات الصراع والركود، ثم تتعافى ببطء فيما بعد.



المصدر: فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب رئيس الوزراء (2020). أطلس التنمية المستدامة، 2020، ص 1.

إضافة إلى ذلك، يعيش 76 بالمئة من الفلسطينيين من القدس الشرقية و83 بالمئة من الأطفال تحت خط الفقر وفقاً للتعريف الإسرائيلي.

التحديات الرئيسية:

يعتبر الفقر تحدياً متشابكاً ومتعدد الأوجه، وفوق كل شيء، فإنه متصل بشكل مباشر بالسياق السياسي لدولة فلسطين التي لا تزال خاضعة للاحتلال الإسرائيلي. وتكمن التحديات الرئيسية التي تواجهها السلطة الفلسطينية عند محاولة معالجة مستويات الفقر العالية فيما يلي:

- استمرار الحصار الإسرائيلي والهجمات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة، بما في ذلك تدمير البنية التحتية العامة وتلك الخاصة بالخدمات الأساسية.
- السيطرة الإسرائيلية على الحدود ومنع سفر الفلسطينيين بحرية من قطاع غزة إلى الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وبالعكس.
- السيطرة الإسرائيلية على المنطقة المسماة (ج) (أكثر من 61 بالمائة من الضفة الغربية) بما في ذلك السيطرة على الموارد الطبيعية.
- استمرار النشاط الإسرائيلي الاستيطاني غير الشرعي في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية وتطبيق نظام تصاريح بناء صارم وتمييزي في المناطق، وإقامة الحواجز العسكرية التي تقطع المراكز الحضرية والريفية الفلسطينية، وبناء الجدار العازل.
- السياسة الإسرائيلية في حجز واقتطاع أموال الضريبة الفلسطينية، الأمر الذي أثر بشكل مباشر على قدرة السلطة الفلسطينية على تمويل ميزانيتها.
- الانخفاض الملحوظ في الدعم الأجنبي، جزئياً بسبب التغيرات في المشهد السياسي الدولي، وبسبب الأثر الاقتصادي العالمي الذي كان لجائحة فيروس كوفيد-19 على اقتصادات العالم.

على الرغم من تلك التحديات، حددت السلطة الفلسطينية القضاء على الفقر كأولوية سياساتية ضمن أجندة السياسات الوطنية -2017 و2022 وخطة التنمية الوطنية 2021-2023 حيث أن لها علاقة مباشرة بالظروف المعيشية للمواطنين وتماسكهم الاجتماعي. وقد تم تخصيص الموارد من قبل السلطة الفلسطينية والجهات الشريكة من أجل التصدي للمستويات المرتفعة من الفقر متعدد الأبعاد، حيث تركز الحكومة على بناء كفاءة الأسر الفقيرة وقدرتها على الصمود. وتلخص النقاط التالية التدخلات الرئيسية التي تم اتخاذها لمعالجة معدلات الفقر المرتفعة في فلسطين:

- تطوير وتنفيذ شبكة أمان اجتماعية تستهدف 110 ألف عائلة هشة بميزانية سنوية قدرها 130 مليون دولار أمريكي.
- تنفيذ برنامج تمكين اقتصادي من خلال دعم المشاريع المدرة للدخل، حيث استفادت 27,827 أسرة من هذا البرنامج، من بينهم، 15,000 أصبحوا قادرين على تأمين دخل مستقل، بالإضافة إلى 50,000 أصبحوا قادرين على تأمين وظائف جديدة.

1.1.2 معالجة أوجه عدم المساواة في المناطق الحضرية عن طريق دعم وترويج الفرص والامتيازات التي يتم تشاركها بالتساوي

1.1.2.أ (معدل البطالة مصنفاً حسب الجنس، والعمر، والأشخاص ذوي الإعاقة وحسب المدينة)

تعتبر البطالة في فلسطين قضية رئيسية، لا سيما في قطاع غزة، وهي من المسببات الرئيسية للفقر. وبحلول نهاية عام 2020، وصل معدل البطالة في فلسطين إلى 26 بالمائة؛ حيث أن معدل البطالة في الضفة الغربية هو 16 بالمائة، ومعدل البطالة في قطاع غزة هو 47 بالمائة. وبالنظر إلى معدل البطالة العالمي والذي وصل 6.47 بالمائة خلال عام 2020، فإنه من الملاحظ أن معدلات البطالة في فلسطين هي أعلى من المعدل العالمي بكثير. في الحقيقة، إن معدل البطالة في قطاع غزة هو واحد من أعلى معدلات البطالة في العالم. إضافة إلى ذلك، وبالرجوع إلى الجدول (1)، فإن هنالك نقطة مقارنة أخرى من الضروري ملاحظتها؛ خاصة، أن معدلات البطالة المصنفة حسب الجنس تظهر أن معدلات البطالة لدى الإناث أعلى بكثير منها لدى الذكور، على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات (الضفة الغربية وقطاع غزة). كما أنه من الملاحظ أنه البطالة داخل مخيمات اللاجئين (36 بالمائة) هي أعلى من البطالة الحضرية والريفية، والتي استقرت على 23.9 بالمائة و15.5 بالمائة، على التوالي. كذلك، في التصنيفات الحضرية، والريفية، ومخيمات اللاجئين، يلاحظ التوجه ذاته حيث أن البطالة لدى الإناث أعلى منها لدى الذكور على كافة مستويات التصنيف.

من خلال استكشاف البيانات المصنفة حسب العمر، فإننا نجد أيضاً اختلافات متأثرة ليس فقط بالعمر، وإنما بالنوع الاجتماعي كذلك. بشكل محدد، تكون البطالة في أعلى مستوياتها لدى الفئات العمرية الأصغر والتي تتراوح بين الأعمار 24 و29 سنة (الجدول 2). ضمن كل فئة من هذه الفئات الثلاث، كانت البطالة لدى الإناث أعلى من البطالة لدى الذكور. إلا أنه، في الفئة العمرية الأكبر، تميل البطالة لدى الإناث إلى الانخفاض، والأمر المثير للدهشة، أن يبدأ مستوى البطالة لدى الذكور بتعدي مستوى البطالة لدى الإناث. ومع ذلك، حتى ضمن الفئات العمرية الأكبر، تستمر معدلات البطالة في فلسطين بتجاوز المعدل العالمي بشكل ملحوظ.

الجدول 1: معدل البطالة، مصنفاً حسب المنطقة والجنس

فلسطين	إجمالي البطالة	إناث	ذكور
فلسطين	23.4	37.4	20.1
حضرية	23.9	38.0	20.7
ريفية	15.5	28.6	12.1
مخيمات	36.0	52.0	31.9
الضفة الغربية	14.9	27.4	12.0
حضرية	14.1	26.1	11.4
ريفية	15.5	28.6	12.1
مخيمات	23.2	40.6	19.8
قطاع غزة	43.1	60.4	39.0
حضرية	42.4	60.5	38.3
ريفية	-	-	-
مخيمات	47.6	59.4	43.9

(المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021)

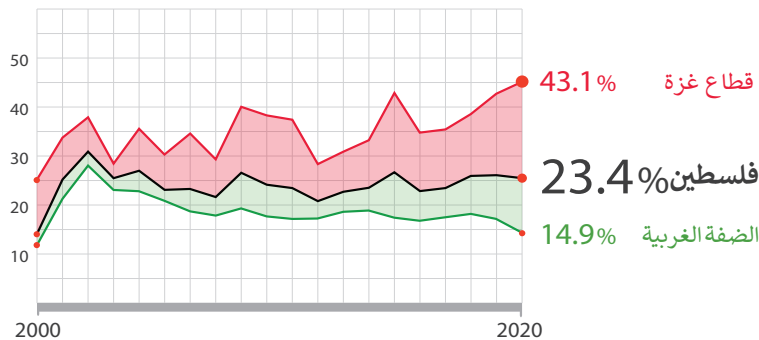
الجدول 2: معدل البطالة، مصنفاً حسب العمر والجنس

الفئة العمرية	المجموع	إناث	ذكور
15-19	12.7	0.7	24.2
20-24	40.3	17.9	61.8
25-29	54.3	24.0	83.2
30-34	57.4	25.7	88.1
35-39	55.9	22.8	89.1
40-44	53.2	20.6	85.6
45-49	51.3	18.8	82.7
50+	28.8	7.9	49.8
المجموع	40.8	15.7	65.2

(المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021)

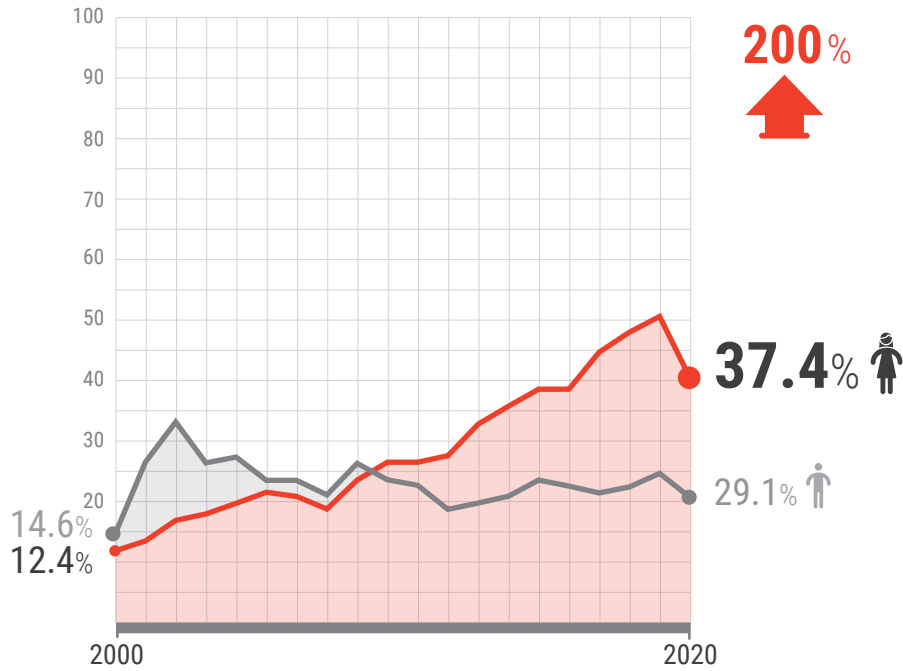
على الرغم من الارتفاع الذي طرأ على مشاركة المرأة في القوى العاملة، إلى أنه من المرجح أن تصبح النساء عاطلات عن العمل أكثر من الرجال. وقد ازداد معدل البطالة في أوساط المرأة الفلسطينية إلى الضعف تقريباً خلال العقد الماضي.

معدلات البطالة في فلسطين حسب المنطقة (2000-2020)



المصدر: فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب رئيس الوزراء (2020). أطلس التنمية المستدامة، 2020، ص 39. والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021)

معدلات البطالة في فلسطين حسب الجنس



المصدر: فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب رئيس الوزراء (2020). أطلس التنمية المستدامة، 2020، ص 39. والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021)

إضافة إلى ذلك، قام الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين بشكل مباشر بتشكيل ظاهرة إسكان غير رسمي وتجمعات عالية الكثافة. ونتيجة لقيام دولة إسرائيل عام 1948، تم تهجير مئات آلاف الفلسطينيين من منازلهم، والذين استقروا في مخيمات اللاجئين بالقرب من المراكز الحضرية في الضفة الغربية وقطاع غزة. تعتبر مخيمات اللاجئين مساكن غير رسمية، وغير منتظمة وغير ملائمة، حيث أنها في الوقت الحالي مكتظة وورديئة الخدمات، مع وجود حقوق حيازة غير واضحة وغير آمنة. في عام 2018، وصلت نسبة السكان اللاجئين في فلسطين 42 بالمئة من المجموع الكلي للسكان (حيث كانت النسبة 26 بالمئة من السكان في الضفة الغربية و66 بالمئة في قطاع غزة من اللاجئين) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019). تعتبر الظروف المعيشية داخل مخيمات اللاجئين صعبة، حيث أن أكثر من 35 بالمئة من سكان مخيمات اللاجئين يعيشون في حالة من الفقر، وحوالي 45 بالمئة عاطلون عن العمل. كما أن الوضع في هذه المخيمات يزداد سوءاً مع نمو المعدلات السكانية بمقدار 3.5 بالمئة سنوياً على مدى السنوات العشرة الماضية، مقارنة بمعدل النمو السكاني في فلسطين، والذي ثبت عند 2.3 بالمئة في السنة.

1.1.2. ب معامل جيني على المستوى الوطني / المدينة / الحضري

يعتبر معامل جيني مقياساً هاماً لعدم المساواة في الدخل أو الثروة في أي دولة. في فلسطين، كان آخر قياس لمعامل جيني عام 2017 والذي تم تقديره بحوالي 40.98 بالمئة، وحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تم تقدير معامل جيني حوالي 37.4 للعام 2017، ما يمثل ارتفاعاً طفيفاً في عدم المساواة في الدخل عند مقارنته بمعامل جيني لعام 2011 حيث كانت قيمته 40.23 بالمئة. وفقاً للبنك الدولي، تمت ملاحظة هذه الزيادة في عدم المساواة بشكل واضح في مخيمات اللاجئين على وجه الخصوص، حيث ازداد معامل جيني بمقدار 4 بالمئة ما بين عامي 2011 و2017. ومع ذلك، إذا نظرنا إلى عدم المساواة في الاستهلاك بدلاً من عدم المساواة في الدخل، نرى انخفاضاً في معامل جيني للاستهلاك من 40.3 بالمئة عام 2011 إلى 34.0 بالمئة عام 2017، وينطوي ذلك على تباين كبير (6.98 نقاط مئوية) بين عدم المساواة في الدخل (مؤشر بمقدار 40.98 بالمئة) وعدم المساواة في الاستهلاك (مؤشر بمقدار 34.0 بالمئة) (عياش، سيك، وصادق، 2020).

1.1.3 تعزيز الشمول الاجتماعي للفئات الهشة (المرأة، والشباب، وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين)

1.1.3. أ حق النساء المعترف به قانوناً في الميراث والتملك

لا تميز القوانين والتشريعات الفلسطينية ضد النساء فيما يتعلق بالحق القانوني في الميراث والتملك. حيث كشف مشروع تسوية الأراضي الأخير واسع النطاق في الضفة الغربية أن نسبة تملك النساء تتجاوز 30 بالمئة. في الوقت الحاضر، تقوم هيئة تسوية الأراضي والمياه بدعم

فني من برنامج الموئل بتنفيذ مشروع ريادي لاستغلال نموذج مجال الحياة الاجتماعية وأدوات أخرى لمعايير تقييم النوع الاجتماعي. يعتبر نموذج مجال الحياة الاجتماعية نظام معلوماتي للأراضي، منحاز للفقراء، ومستجيب للنوع الاجتماعي، وتشاركي، ومعقول التكلفة مبني على العملية والبرنامج، وهو برنامج مجاني مفتوح المصدر، حيث تعود ملكية كافة البيانات المجموعة والمخزنة للمستخدمين. إن منهجية نموذج مجال الحياة الاجتماعية مبنية على تسجيل وتحليل علاقات الحياة الاجتماعية الخاصة بالناس والأراضي بالإضافة إلى الخدمات/المرافق الاجتماعية التي يمكن لسكان موقع معين الوصول إليها. وتدعم منهجية نموذج مجال الحياة العامة مفهوم استمرارية حقوق الأراضي - إقرار أشكال شرعية للحياة تتراوح بين حقوق الأراضي الرسمية وغير الرسمية.

1.1.3. ب وجود التشريعات الوطنية التي تمنع التمييز في المسكن والوصول إلى المرافق العامة والخدمات الاجتماعية على أساس العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الآراء السياسية أو الآراء الأخرى، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الملكيات، أو مكان الولادة، أو أي حال آخر.

تمنع التشريعات الوطنية التمييز في المسكن، والوصول إلى المرافق العامة والخدمات الاجتماعية على أساس العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الآراء السياسية والآراء الأخرى، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الملكيات، أو مكان الولادة أو أي حال آخر. والتحدي الرئيسي أمام حرية السفر والوصول إلى المسكن هو السياسات والقوانين التي تفرضها إسرائيل والتي تمنع الفلسطينيين من السفر من الضفة الغربية إلى قطاع غزة والعكس، بما في ذلك عدم قدرة الفلسطينيين على تغيير إقامتهم من منطقة إلى أخرى. كما أن الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية يواجهون أيضاً نظام تخطيط صارم والذي لا يوفر لهم فراغات ملائمة والتي يمكن استغلالها للإسكان.

1.1.4 ضمان الوصول إلى الفراغات العامة بما في ذلك الشوارع، والأرصعة وخطوط الدراجات الهوائية

1.1.4. أ ضمان الوصول إلى الفراغات العامة بما في ذلك الشوارع، والأرصعة وخطوط الدراجات الهوائية

تعتبر الفراغات العامة في المراكز الحضرية والريفية متدنية في فلسطين. ويعود ذلك بشكل أساسي لمجموعة متنوعة من العوامل، مثل التحضر السريع، وقلة توفر الأراضي بسبب القيود المفروضة على توسع المراكز الحضرية إلى خارج المنطقة المسماة (أ) وتعقيدات الملكية. إضافة إلى ذلك، فإن غالبية قطع الأراضي في المدن خاضعة للملكية الخاصة، ما يجعله من الصعب وضع الأراضي جانباً لاستخدامها كفراغ عام (طاقم الأمم المتحدة الوطني ومكتب رئيس الوزراء، 2020). ولم تكن قوانين التخطيط في فلسطين ناجحة في تسهيل توفير الفراغات العامة في المدن الفلسطينية، لأن التركيز الرئيسي منصب على تصميم المباني، والارتفاعات والارتدادات، ومواقف السيارات، الخ، مع تركيز طفيف على تصميم ودمج الفراغات الحضرية العامة. وبشكل إضافي، لا يتم تعميم أية سياسات تخطيطية حالياً ضمن أنظمة التخطيط المكاني الفلسطينية والتي تخطط، وتصمم، وتدير، وتنفذ، وتحافظ على الفراغات العامة في المدن والبلدات الفلسطينية.

تعمل وزارة الحكم المحلي بالشراكة مع برنامج الموئل على تحديد ومعالجة مواطن الضعف في الأساليب المتبعة حالياً في تخطيط وتصميم الفراغات العامة في فلسطين، بالإضافة إلى مواطن الضعف في التشريعات والقوانين الحالية وغياب السياسات والتوجيهات الخاصة بتوفير فراغات عامة آمنة وشاملة، لا سيما على مستوى الهيئة المحلية، من أجل التعرف بشكل ملائم على العنف ضد المرأة في الفراغات العامة في فلسطين والاستجابة له والحد منه. أظهر تقييم حديث للفراغات العامة تم إجراؤه في خمسة مناطق حضرية عبر الضفة الغربية وقطاع غزة أن الفراغات العامة المتوفرة قليلة نسبياً وتختلف بشكل كبير من مكان إلى آخر.

الجدول 3: تقييم الفراغات العامة في مناطق حضرية مختارة

المدينة	خان يونس	أريحا	نابلس	جنين	بيت لحم
التعداد السكاني	258,911	25,794	190,447	62,373	70,049
مساحة الفراغ العام المفتوح (كم ²)	0.9	0.4	0.4	0.2	2
النسبة المئوية من الأراضي الحضرية	1.70	1.1	1.3	0.9	6
حصة الفرد من الفراغات العامة المفتوحة (م ²)	3.5	15.5	2.1	3.2	28.6
النسبة المئوية من الأراضي الواقعة على مسافة ٥ دقائق سيراً على الأقدام	19	6	غير معروف	13	26
النسبة المئوية من الأراضي الواقعة على مسافة ١٠ دقائق سيراً على الأقدام	46	19	غير معروف	38	67
استمرارية الشارع (طول الشارع لكل كم ²)	13	11	17	13	12

115	187	215	167	156	تواصل الشارع (عدد ملتقى الطرق لكل كم ²)
تصنيف الفراغات العامة					
غير معروف	غير معروف	15	15	42	حدائق عامة
غير معروف	غير معروف	13	37	35	ميادين
غير معروف	غير معروف	34	21	29	محاور تجارية
غير معروف	غير معروف	24	غير معروف	15	ساحات لعب
غير معروف	غير معروف	5	5	4	أسواق المواصلات العامة
غير معروف	غير معروف	غير معروف	15	4	الفراغات العامة المتعلقة بالواجهة المائية
74	55	3	76	92	النسبة المئوية من الفراغات العامة المملوكة/المدارة من قبل الهيئة المحلية

المصدر: الموثل (2021)

1.2. الوصول إلى المسكن الملائم

1.2.1 ضمان الوصول إلى مسكن ملائم ومعقول التكلفة

1.2.1.1 أ. متوسط المبلغ المنفق على الإسكان والمواصلات لكل أسرة كنسبة من متوسط دخل الأسرة السنوي للمستأجرين

1.2.1.1 ب. نسبة متوسط سعر السوق الحر للوحدات السكنية والمتوسط السنوي لدخل الأسرة

1.2.1.1 ج. نسبة الأشخاص الذين يعيشون في مسكن باهظ التكلفة

على الرغم من نمو السكان المتسارع وركود النمو الاقتصادي، يبقى قطاع الإسكان قطاعاً هاماً في فلسطين نظراً لأهميته السياسية والوطنية. وفي حين لا توجد أحياء فقيرة (slums) في فلسطين، إلا أن التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع الإسكان تكمن في قضايا الإسكان المكتظ، وغير المستدام، وباهظ التكلفة. كما أن هناك حاجة ملحة إلى دمج قطاع الإسكان في السياسات الحضرية المحلية والوطنية، وتحسين أطر العمل الناعمة ومنح الأولوية للأهداف السياسية المرتبطة بتوسعة نطاق الإسكان معقول التكلفة من أجل تخفيف العبء المالي الواقع على عاتق المواطنين، والسيطرة على الزحف العمراني وبالتالي التمتع بسيطرة أفضل على الأراضي.

في حين أن التحدي الآخر أمام ملائمة الإسكان هو وجود نظام التخطيط الإسرائيلي الذي يسيطر على فضاء التخطيط الكلي للضفة الغربية عبر توسع المستوطنات غير الشرعية، وبناء الطرق الالتفافية في أنحاء الضفة الغربية وهدم المنازل الفلسطينية والمرافق المعيشية، الأمر الذي ينتهك القانون الدولي الإنساني وقوانين حقوق الإنسان. أما في القدس الشرقية، فتتصب السياسات الإسرائيلية نحو خلق ظروف للمواطنين الفلسطينيين يستحيل فيها بناء وحدات سكنية جديدة، ويشمل ذلك على سبيل الذكر وليس الحصر، سياسات التخطيط والتنظيم، وحالات الإخلاء القسري، والخدمات البلدية المحدودة، والتي يسوء وضعها أكثر بفعل السياسات التي تهدد حقوق الإقامة لمن يعيشون أو يعملون خارج حدود البلدية.

بناء على مسح الإنفاق والاستهلاك الأخير الذي تم إجراؤه في فلسطين عام 2017، فإن الأسرة الفلسطينية المتوسطة تنفق 18.5 بالمئة من دخلها على المواصلات، والتي ارتفعت من 14.7 بالمئة عام 2011 وعاودت الانخفاض إلى 14 بالمئة عام 2020؛ كما أنها تنفق 8.7 بالمئة من دخلها على المسكن، وهي النسبة ذاتها عام 2011. إلا أنه، من الجدير ذكره هنا أن الإنفاق الفلسطيني غير الاستهلاكي ازداد من 5.2 بالمئة عام 2011 إلى 6.2 بالمئة عام 2017. ويشمل تصنيف الإنفاق على فوائد القروض (بما في ذلك الرهون العقارية)، والذي قد يشكل تكلفة كبيرة على الفلسطينيين الذين قاموا بالاقتراض من المؤسسات المالية للتمكن من تحمل تكلفة المسكن الملائم ووسائل المواصلات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017). في الحقيقة، وبناء على تقرير الاستقرار المالي الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية، فإن محفظة الائتمان للإسكان والرهن العقاري تضاعفت بين عامي 2015 و2019، من 1,081 مليون دولار أمريكي إلى 2,015.7 مليون دولار أمريكي (سلطة النقد الفلسطينية، 2020). في المحصلة، فإن مؤشر العمق المالي، وهو نسبة الائتمان الممنوح من قبل البنوك من إجمالي الناتج المحلي الاسمي، في ازدياد ثابت. وبالتالي من المقدر أن نسبة كبيرة من المجتمع الفلسطيني يعيشون في مساكن باهظة التكلفة، والذي يظهر من خلال الزيادة الكبيرة في عدد القروض السكنية والرهن العقاري التي يتم الحصول عليها لدعم العائلات لتتمكن من امتلاك المنازل. وبدمج ذلك مع حقيقة أن 30-50 بالمئة من المقترضين الفلسطينيين يدفعون لغاية 50 بالمئة من دخلهم على قروض الإسكان، يبين إن الإسكان في فلسطين باهظ التكلفة بشكل كبير، لا سيما عندما يكون المعيار العالمي المعتمد 30 بالمئة كحد أقصى للصرف على الإسكان.

في القدس الشرقية، يعاني الفلسطينيون من الإسكان غير الرسمي بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وعلى الرغم من أنهم يمثلون 38 بالمئة (ما مجموعه 341,400 نسمة) من سكان القدس (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2020). تنفق بلدة القدس الإسرائيلية أقل من 16 بالمئة من ميزانيتها على الأحياء الفلسطينية (ماس، 2020). في الوقت ذاته، يواجه المواطنون الفلسطينيون سياسات متنوعة تهدف إلى إرغامهم على الخروج من المدينة للمحافظة على الأغلبية اليهودية. وتؤثر هذه القيود على كافة جوانب الحياة الفلسطينية، مثل الإسكان، والتعليم، والتنمية الاقتصادية، والصحة، والحركة وإمكانية الوصول، والفراغات العامة، الخ.

يواجه الفلسطينيون المقيمين في القدس الشرقية نظام تخطيط تقيدي من بلدية القدس من حيث الحصول على تصاريح للمنشآت السكنية أو التجارية، على الرغم من التوسع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية في نفس المنطقة. نتيجة لذلك، بدأت التجمعات الفلسطينية في القدس الشرقية بالتحول إلى مراكز حضرية مزدحمة ذات كثافة سكانية عالية، وبنية تحتية غير ملائمة أو كافية، وشح الوحدات السكنية. بين عامي 2007 و2012، ارتفع معدل سعر المنزل أكثر من 192 بالمئة، مقارنة بمتوسط الأجر في القدس الشرقية الذي ازداد فقط بمقدار 12 بالمئة خلال الفترة ذاتها. في الوقت ذاته فإن الدعم المالي المتوفر لشراء الأراضي والملكيّات محدود، ويصل فقط إلى نصف معدل سعر الشقة تقريباً (مركز السلام والتعاون الدولي، 2013).

يتفاقم الوضع المتدهور داخل المراكز الحضرية الفلسطينية بفعل انعدام حل سياسي لوضع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى العمليات العسكرية الإسرائيلية المستمرة على قطاع غزة وقصف الوحدات السكنية تاركة آلاف المدنيين الفلسطينيين بلا مأوى. في الختام من الجدير بالذكر أنه عام 2020، كان من المقدّر أن يكون 300,000 فلسطيني بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، لا سيما قطاع المأوى والبنود غير الغذائية (الاسكوا، 2021).

1.2.2 ضمان الوصول إلى خيارات مستدامة لتمويل المسكن

1.2.2.أ علاقة دين الرهن العقاري بالناتج المحلي الإجمالي

هنالك ثلاثة عشر بنكاً مسجلاً يعمل في فلسطين وتوفر جميعها الرهون العقارية (سلطة النقد الفلسطينية، 2021). ويشكل الائتمان المرتبط بالرهن العقاري 7.58 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020، وهي تقريباً ضعف حصة 3.96 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي التي كانت عام 2015 (سلطة النقد الفلسطينية، 2021).

الجدول (4): الائتمان العقاري والناتج المحلي الإجمالي

السنة	2020	2019	2018	2017	2016	2015
الائتمان العقاري السكني (ألف ملايين الدولارات الأمريكية)	1,178.8	1,051.5	1,023.1	849.5	763.3	553.2
الناتج المحلي الإجمالي (ألف ملايين الدولارات الأمريكية)	15,561.0	17,134.0	16,277.0	16,128.0	15,405.0	13,972.0
%	7.58	6.14	6.29	5.27	4.96	3.96

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية (2021)

بناءً على الائتمان المتعلق بالرهن العقاري عام 2020، فإنه يمثل 11.7 بالمئة من إجمالي الائتمان المقدم من قبل قطاع البنوك. على الرغم من حقيقة أن البنوك تختلف من حيث وضعها الائتماني وسياسات تقييم المخاطر، التي تعتبر متدنية نسبياً الأمر الذي يعود بشكل أساسي على متطلبات وشروط البنوك لتقديم الرهون العقارية حيث أن البنوك تفضل أن تطرح أسقفاً متدنية لفترات قصيرة وبضمانات صارمة. ومن بين تلك الضمانات، تطلب البنوك أن:

- يكون للوحدة السكنية حقوق ملكية يمكن نقلها للمقترض.
- أن يمتلك المقترض بوليصات تأمين على الحياة والشقة
- يجب أن يكون راتب المقترض محوّل إلى حسابه/ في نفس البنك.
- يقوم المقترضون الشركاء بتوقيع اتفاقية القرض ويتم تحويل رواتهم أيضاً إلى نفس البنك.

1.2.3 إرساء أمن الحيازة

1.2.3.1. أنسبة المجموع الكلي للسكان البالغين الذين يملكون حقوق حيازة مؤمنة للأراضي بالإضافة إلى (أ) وثائق معترف بها قانونياً؛ و(ب) الذين يرون حقوقهم في الأراضي على أنها مؤمنة، حسب الجنس ونوع الحيازة.

1.2.3.2. ب. نسبة المدن التي يتوفر فيها برامج تطوير الأحياء الفقيرة.

1.2.3.3. ج. عدد المدن التي يتم فيها تخصيص ميزانيات سنوية لمعالجة أي من أشكال الحرمان الخمسة للأحياء الفقيرة والفراغات العامة الشمولية في مناطق الأحياء الفقيرة المعروفة. نسبة المدن التي يتوفر لديها سياسات وقوانين إسكان مدمجة في خطط التنمية المحلية الخاصة بهم.

يشير القانون الأساسي الساري في فلسطين (المادة 23) إلى الحق في المسكن الملائم لكل مواطن. يعترف التشريع الفلسطيني بحق المرأة غير المحدود في التملك ولا يميز في تسجيل الأراضي أو الملكيات أو في بناء المسكن. ومع ذلك، فإن الوصول إلى المسكن، والموارد والأراضي في فلسطين يتم الحصول عليه في الغالب من خلال الميراث، ولا توفر الثقافة الأبوية السائدة بالضرورة بيئة مواتية للتشريعات المتعلقة بميراث المرأة التي يجب تبنيها (مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2014). بالمجموع، خضعت 54 بالمئة من الضفة الغربية لعمليات تسوية وتسجيل أراضي، حيث تمكن 30 بالمئة من الملاكين في الضفة الغربية (1,914,193.39 دونم) من تأمين حقوق الحيازة من خلال تسجيل الأراضي من قبل الحكومة الأردنية قبل عام 1967، مصحوبة بـ 24 بالمئة إضافية (1,124,050.295) تم استكمالها من قبل هيئة تسوية الأراضي والمياه منذ عام 2016. فيما يتعلق بالجزء الأخير، فإن 67 بالمئة و 33 بالمئة من قطع الأراضي يملكها الرجال والنساء على التوالي.

1.2.4 دمج الإسكان في خطط التنمية الحضرية

1.2.4.1. أنسبة الإنفاق الحكومي المخصص للإسكان والمرافق الخدماتية المجتمعية

أقرت حكومة فلسطين خطة التنمية الوطنية: القدرة على الصمود (المنعة، وفك الارتباط، والتنمية العنقودية نحو الاستقلال (خطة التنمية الوطنية 2021-2023) والتي تم إعدادها من قبل مكتب رئيس الوزراء. وتضع الخطة ثلاثة ركائز رئيسية، وعشرة أولويات وطنية و 33 سياسة وطنية.

ضمن الركيزة الثالثة «التنمية المستدامة»، وضمن الأولوية الوطنية «مجتمعات قادرة على الصمود»، والسياسة الوطنية «تلبية الاحتياجات الأساسية لمجتمعاتنا»، تركز الخطة على الحاجة إلى الإسكان الاجتماعي متدني التكلفة وتخفيض تكاليف البناء. أثناء إعداد «الخطة التنموية المكانية الاستراتيجية» لمحافظة القدس، تم اقتراح برنامج إسكان للشباب والعائلات ذات الدخل المحدود كتدخل في القطاع الاقتصادي، بميزانية 117 مليون دولار أمريكي؛ ويمثل ذلك حوالي 12 بالمئة من إجمالي الميزانية المخصصة للخطة التنموية المكانية الاستراتيجية الخاصة بالقدس، وقيمتها 952 مليون دولار أمريكي، والتي سيتم تنفيذها حتى عام 2030.

1.3 الوصول إلى الخدمات الأساسية

1.3.1 توفير الوصول إلى مياه شرب آمنة، والصرف الصحي والتخلص من النفايات الصلبة

1.3.1.1. أنسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب التي تتم إدارتها بشكل آمن

تعتبر المياه، والتي هي حاجة بشرية أساسية، من الموارد الباهظة في فلسطين، حيث تكلف 8 بالمئة من المصروفات الشهرية للمواطن، وذلك أكثر من ضعف المعدل العالمي 3.5 بالمئة. يتم تحديد المخزون المائي في فلسطين بشكل كبير من خلال الاتفاقيات التي يتم التفاوض عليها مع إسرائيل لاستخراج المياه الجوفية (موارد داخلية) واستيراد المخزون الإضافي (مجموعة البنك الدولي، 2018).

- حوالي 91 بالمئة من الفلسطينيين يصلون إلى المياه عبر شبكات المياه.
- ومع ذلك، فإن 34 بالمئة من الهيئات المحلية المتصلة بتلك الشبكات معتمدة على مصادر المياه الإسرائيلية.
- أكثر من 20 بالمئة من الهيئات المحلية الفلسطينية تعاني أيضاً من تلوث المياه. (برنامج الموثل، 2016).
- اعتبرت 96 بالمئة من المياه في قطاع غزة، التي يتم توفيرها من بئر المياه الجوفية الوحيد لديها، أنها غير صالحة للاستهلاك البشري نظراً للملوحة العالية. (اليونيسيف)

تحديداً، استمر إجمالي نسبة السكان ممن لديهم إمكانية الوصول إلى مياه نظيفة بالتناقص، من 61.9 بالمئة عام 2010، إلى 59.1 بالمئة عام 2017؛ ويعود ذلك إلى الانخفاض الخطير في الوصول إلى المياه النظيفة في قطاع غزة، والذي تراجع من 13.7 بالمئة عام 2010 إلى 11.3 بالمئة عام 2017، مقارنة بنسبة 90.1 بالمئة و94.7 بالمئة في الضفة الغربية، على التوالي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017-2014). علاوة على ذلك، فإننا نشهد أيضاً اختلافات كبيرة في الوصول إلى المياه عند مقارنة الأنواع المختلفة من الهيئات المحلية، حيث أن:

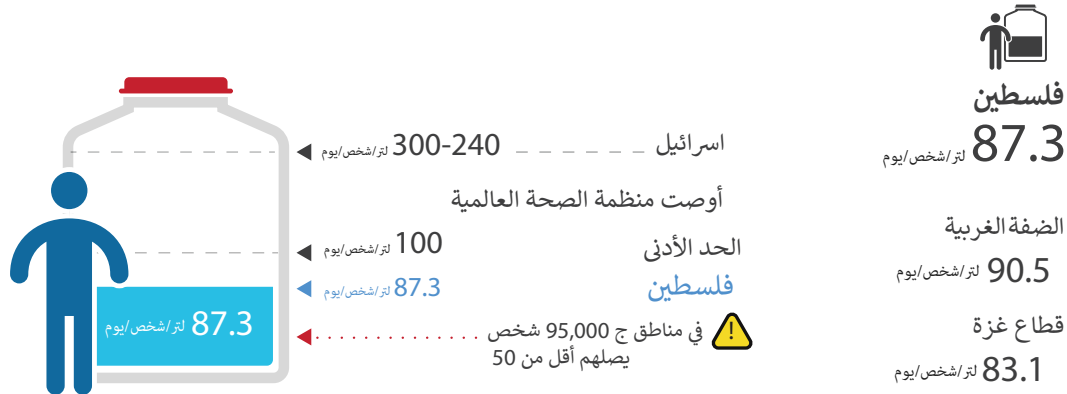
- الوصول الحضري إلى مياه الشرب انخفض من 59.6 بالمئة عام 2010 إلى 54.1 بالمئة عام 2017؛
 - الوصول الريفي إلى مياه الشرب ارتفع من 79.6 بالمئة عام 2010 إلى 93.6 بالمئة عام 2017؛
 - وصول مخيمات اللاجئين إلى مياه الشرب انخفض من 47.1 بالمئة عام 2010 إلى 40.6 بالمئة عام 2017.
- بالنظر إلى مستوى المحافظة، فإننا نشهد اختلافات ضخمة ما بين المحافظات في الضفة الغربية والمدن في قطاع غزة

الجدول (5): الوصول إلى المياه، مصنفاً حسب المحافظة

2017 (%)	2014 (%)	2010 (%)	
90.7	87.3	70.4	جنين
97.6	100	59.1	طوباس والأغوار الشمالية
99.1	99.5	99.7	طولكرم
97.9	97.3	94.1	نابلس
99.8	100	99.5	قلقيلية
99.8	100	100	سلفيت
99.1	98.7	96.9	رام الله والبيرة
94.3	97.4	90	أريحا والأغوار
99.3	99.8	99	القدس
99	99.5	97.8	بيت لحم
87.8	95.7	82.7	الخليل
14.4	16.8	19.7	شمال غزة
10.8	3.9	8.3	غزة
6.3	3.2	4.4	دير البلح
14.2	20.8	20.5	خان يونس
8.9	12.6	18.8	رفح

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017-2014)

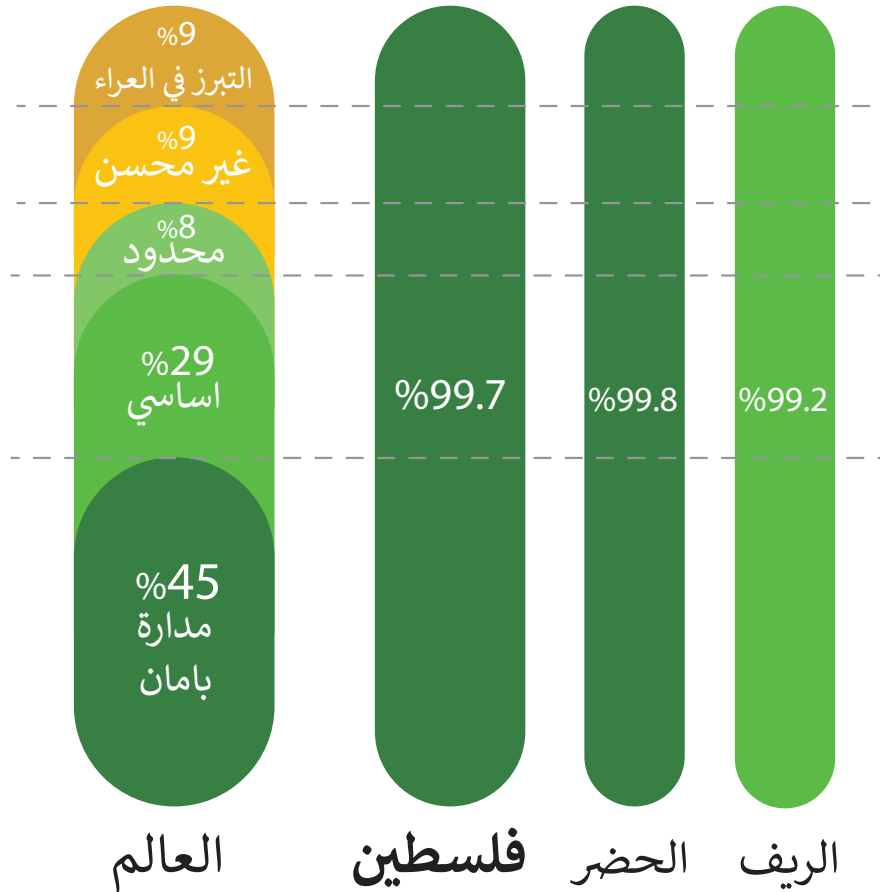
بشكل إضافي، من الجدير ذكره أن غالبية التجمعات في المنطقة المسماة (ج) غير متصلة بشبكة مياه، والناس مضطرون إلى شراء المياه المعالجة باهظة الثمن. علاوة على ذلك، غالباً ما يتم تدمير البنية التحتية للمياه والتي لا تتوفر لها تراخيص بناء في تلك المناطق، ما يزيد من هشاشة التجمعات من حيث التهجير المحتمل، والفقر المتفاقم، والعلل والأمراض. (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2019)



المصدر: فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب رئيس الوزراء (2020). أطلس التنمية المستدامة، 2020، ص 28.

1.3.1. ب. نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي التي تتم إدارتها بشكل آمن

إن 53.9 بالمئة فقط من التجمعات الفلسطينية متصلة بشبكة الصرف الصحي، مقارنة بالمعدل العالمي الذي يصل إلى 82 بالمئة ويشمل الوسائل الأساسية والمحدودة لإدارة مياه الصرف الصحي بشكل آمن. في قطاع غزة، استقر معدل الاتصال بالشبكة على 83.5 بالمئة بينما يعتمد السكان المتبقين على خدمات مباشرة في الموقع. في الضفة الغربية، يستقر الوصول إلى شبكات الصرف الصحي عند 38.4 بالمئة فقط بينما يستخدم بقية المواطنين الحفر الامتصاصية، والتي يتم إفراغها باستخدام صهاريج النضح والتي تفرغ محتوياتها عادة في المساحات المفتوحة، والوديان، وشبكات الصرف الصحي، و/أو مواقع المكبات، وبالتالي تزيد من خطر تلوث المياه الجوفية وتشكل تهديدات بيئية وصحية خطيرة على التجمعات والسكان المتضررين في فلسطين. وتكمن أعلى معدلات الوصول للشبكة داخل المناطق الحضرية، بما في ذلك اللاجئين المتواجدين في المناطق الحضرية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015).

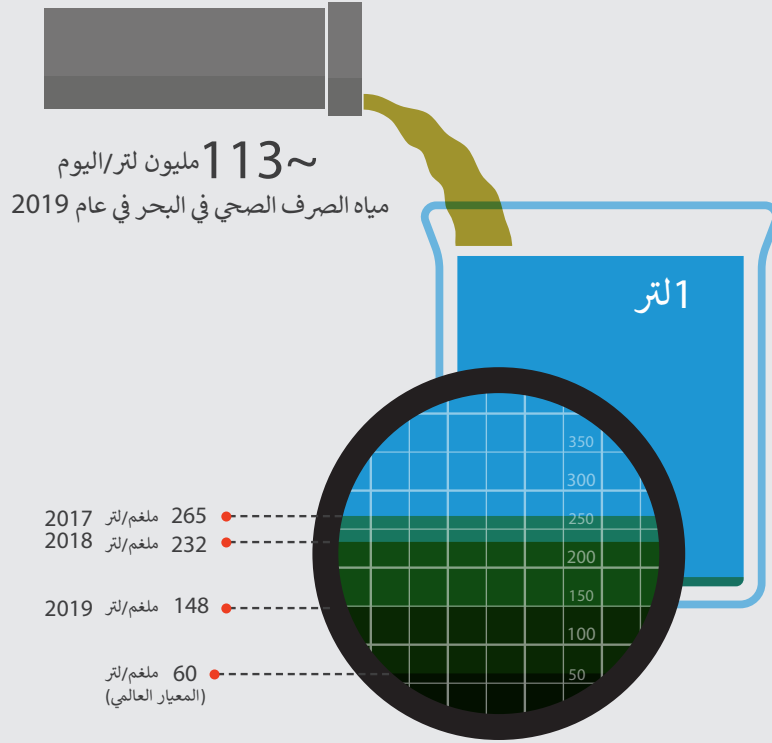


المصدر: فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب رئيس الوزراء (2020). أطلس التنمية المستدامة، 2020، ص 30.

وسيلة التخلص من المياه العادمة					الإقليم ونوع الهيئة المحلية
شبكة مياه عادة	حفرة امتصاص منفذة	حفرة امتصاص محكمة	أخرى	المجموع	
53.9	31.8	13.5	0.8	100	فلسطين
60.0	28.1	11.1	0.8	100	حضرية
8.0	61.5	29.3	1.2	100	ريفية
93.2	4.2	2.6	0.0	100	مخيمات

يستمر العجز في الكهرباء والنقص طويل الأمد في البنية التحتية الملائمة للصرف الصحي في مفاومة المشكلة البيئية المتعلقة بتصريف المياه العادمة المعالجة بشكل رديء إلى البحر الأبيض المتوسط في قطاع غزة. ووصلت مستويات تلوث مياه الصرف الصحي التي يتم تصريفها إلى البحر الأبيض المتوسط إلى 148 ملغم/لتر من الطلب على الأكسجين البيوكيميائي، خلال عام 2019، وهي أعلى بحوالي 2.5 مرة من المعايير الدولية وقدرها 60 ملغم/لتر من الطلب على الأكسجين البيوكيميائي.

مستويات التلوث في البحر الأبيض المتوسط - غزة

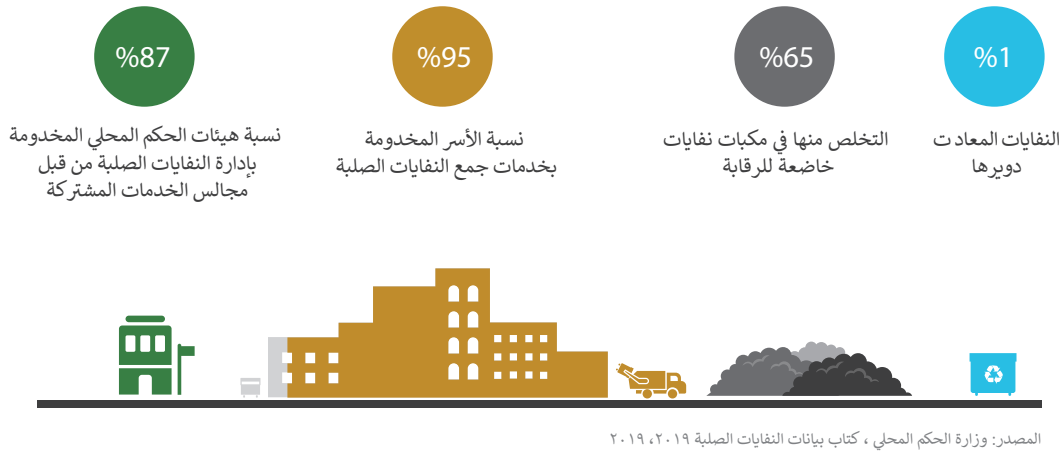


المصدر: فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب رئيس الوزراء (2020). أطلس التنمية المستدامة، 2020، ص 65.

في الختام، من الجدير ذكره أنه بحلول عام 2020، من المقدر أن يكون 1,900,000 فلسطيني بحاجة إلى المساعدة في قطاعات المياه، والصرف الصحي والنظافة الصحية (WASH) (الاسكوا، 2021).

1.3.1 ج نسبة النفايات الصلبة البلدية التي يتم جمعها وإدارتها في مرافق مضبوطة من مجموع النفايات الصلبة البلدية التي يتم إنتاجها من قبل المدن

على الرغم من معدلات التحضر المتنامية في فلسطين، إلا أن معظم التجمعات (حوالي 88 بالمئة) تتمتع بوصول جيد إلى خدمات جمع النفايات الصلبة. ومع ذلك، وعلى الرغم من معدلات جمع النفايات الصلبة، تكمن المشكلة في فلسطين في التخلص منها، حيث أن 48 بالمئة فقط من التجمعات المحلية تتخلص من النفايات التي يتم جمعها في مواقع مكبات متفق عليها. علاوة على ذلك، غالباً ما يتم التخلص من النفايات غير المجموعة في المكبات المفتوحة ومواقع الحرق غير الرسمية، وهو الحال بالنسبة لـ 25 بالمئة من التجمعات في الضفة الغربية (برنامج الموئل، 2016).



توليد النفايات للشخص 0.9 كغم/اليوم

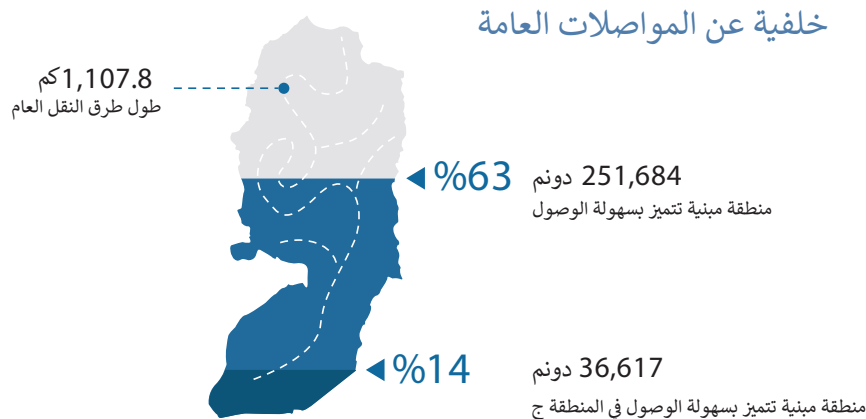


المصدر: فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب رئيس الوزراء (2020). أطلس التنمية المستدامة، 2020، ص 59.

مع التوسع الحضري المتنامي بشكل سريع، من المتوقع أن يزداد إنتاج النفايات الصلبة، وتحديدًا النفايات العضوية، الأمر الذي يعتبر معضلة إذا لم تتم معالجة قضية التخلص المفتوح من النفايات (برنامج الموثل، 2017). من المتوقع أن تزداد كميات النفايات الصلبة المنتجة في فلسطين (بما في ذلك القدس الشرقية) بنسبة 4 بالمائة سنوياً، الناجمة عن معدلات التوسع الحضري والاستهلاك المتنامية. خلال عام 2019 وحده، تم إنتاج 1.5 مليون طن من المخلفات البلدية، والتي تصل إلى حوالي 4,333 طن للشخص. يمثل ذلك ما معدله 0.9 كغم في اليوم للشخص من إنتاج النفايات؛ منها، معدل إنتاج نفايات يومي بمقدار 0.98 كغم في الضفة الغربية، مقارنة بمعدل 0.88 كغم في اليوم للشخص في قطاع غزة؛ وذلك أقل من المعدل العالمي 1.2 كغم في اليوم.

1.3.2 ضمان الوصول إلى أنظمة مواصلات عامة آمنة وفعالة

1.3.2.1 نسبة الأفراد الذين يتنقلون بين المناطق باستخدام المواصلات العامة



المصدر: معلومات أولية، وزارة النقل والمواصلات، 2021

تقتصر وسائل المواصلات في فلسطين على وسائل النقل والمواصلات التقليدية بما في ذلك المركبات الشخصية، ومركبات الأجرة (تكسي)، وحافلات الركاب الصغيرة. وتؤثر جميعها سلباً على التجمعات الفلسطينية المحلية من حيث التفكك الاجتماعي، والتدهور البيئي، وتدهور الصحة العامة، والضغط على الأراضي. وكما هو الحال في الدول النامية الأخرى، فإن تخطيط الحركة والمواصلات في فلسطين متشردم بشكل كبير وغالبية الخطط القطاعية لشبكات المرور والبنية التحتية غير متوافقة في الوحدات الإدارية المختلفة، لا على المستوى الوطني ولا المحلي. علاوة على ذلك، فإن القدرة الاستيعابية لشبكة الطرق ضعيفة؛ حيث أن معظم المسافرين الذين يحاولون الانتقال عبر الضفة الغربية من أي مكان في الضفة الغربية مجبرون على التنافس مع الشاحنات، والمركبات التجارية، وغيرهم من المسافرين على طريق سريع متهايل ذو مسربين، مكتظ بكافة أنواع المركبات. ببساطة لا يوجد قدرة استيعابية كافية لنقل الأشخاص والبضائع بشكل فعال عبر المنطقة.

يقع مطار قلنديا، وهو المطار الوحيد في الضفة الغربية، على بعد 9.5 كم فقط شمال القدس، والذي لا يمكن الوصول إليه من قبل السكان الفلسطينيين منذ عام 1967. إضافة إلى ذلك، بعد اتفاقيات أوسلو ومن بينها مطار عرفات الدولي المتفق عليه والذي تم بناؤه عام 1998، على بعد 36 كم شرق مدينة رفح في قطاع غزة، وبمساحة 2.8 كم²، استمتع سكان قطاع غزة خلال سنتين بحرية السفر قبل أن تصدر إسرائيل الأوامر بإغلاق السماء الفلسطينية في تشرين أول عام 2000. بعد ذلك، وفي كانون أول عام 2001، قررت إسرائيل بتدمير كامل للمطار الفلسطيني، وذلك بهدم المدرج الرئيسي بالجرافات (الأطرش، سالم، وجاد، 2009).

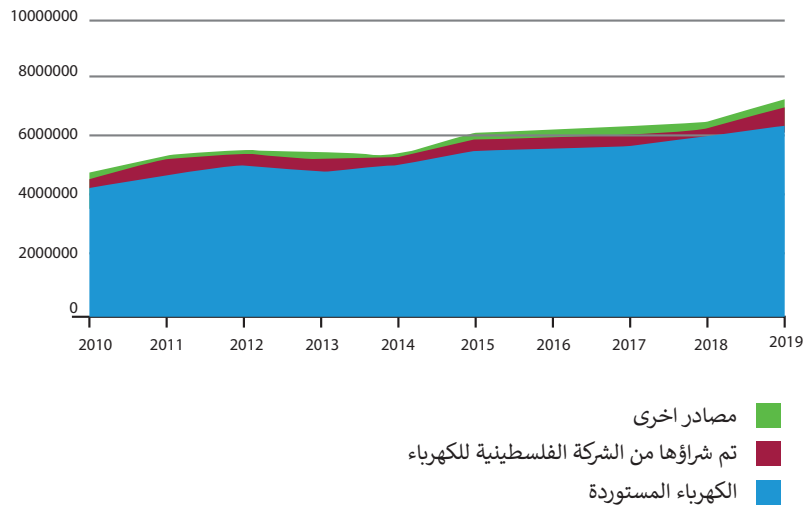
صادقت الحكومة الفلسطينية على المخطط الهيكلي للطرق والمواصلات للضفة الغربية وقطاع غزة عام 2018. ويمكن الهدف الكلي للمخطط الهيكلي في تعزيز تحقيق رؤيا مستقبلية لقطاع النقل والمواصلات الفلسطيني، تحديداً، يهدف إلى دمج الضفة الغربية وقطاع غزة بالتساوي في إطار عمل موحد، من خلال وضع تعريف شبكة نقل ومواصلات متعددة الوسائل واستراتيجية تنمية متعددة المراحل.

1.3.3 توفير الوصول إلى طاقة حديثة متجددة

1.3.3.أ حصص الطاقة المتجددة من إجمالي استهلاك الطاقة النهائي

اليوم، لا تملك فلسطين القدرة المحلية لإنتاج الطاقة اللازمة لتلبية الحاجة المطلوبة، وتعتمد بدلاً من ذلك على الاستيراد من جهات خارجية. تظهر التقارير أن قرابة 95 بالمئة من الكهرباء المستهلكة في الضفة الغربية يتم تزويدها من قبل شركة الكهرباء الإسرائيلية والباقي يأتي من الأردن. في فلسطين، تصل تغطية الأسر بالكهرباء إلى 99.9 بالمئة. ومع ذلك، فإن 35.8 بالمئة من الأسر يمكنها الوصول إلى كهرباء متقطعة باستمرار، بما في ذلك 0.4 بالمئة في الضفة الغربية و87.7 بالمئة في قطاع غزة. يمثل القطاع السكني أكبر حصة من استهلاك الكهرباء في فلسطين، والتي استقرت على 60 بالمئة، الأمر الذي يظهر أهمية تكثيف تدابير كفاءة الطاقة في ذلك القطاع. من ناحية أخرى، يستهلك القطاع الصناعي 13 بالمئة من الكهرباء فقط، على الرغم من أن الطلب الصناعي على الكهرباء ازداد حوالي 400 بالمئة منذ عام 2010.

كمية الكهرباء المتوفرة في فلسطين (ميغاواط.ساعة)

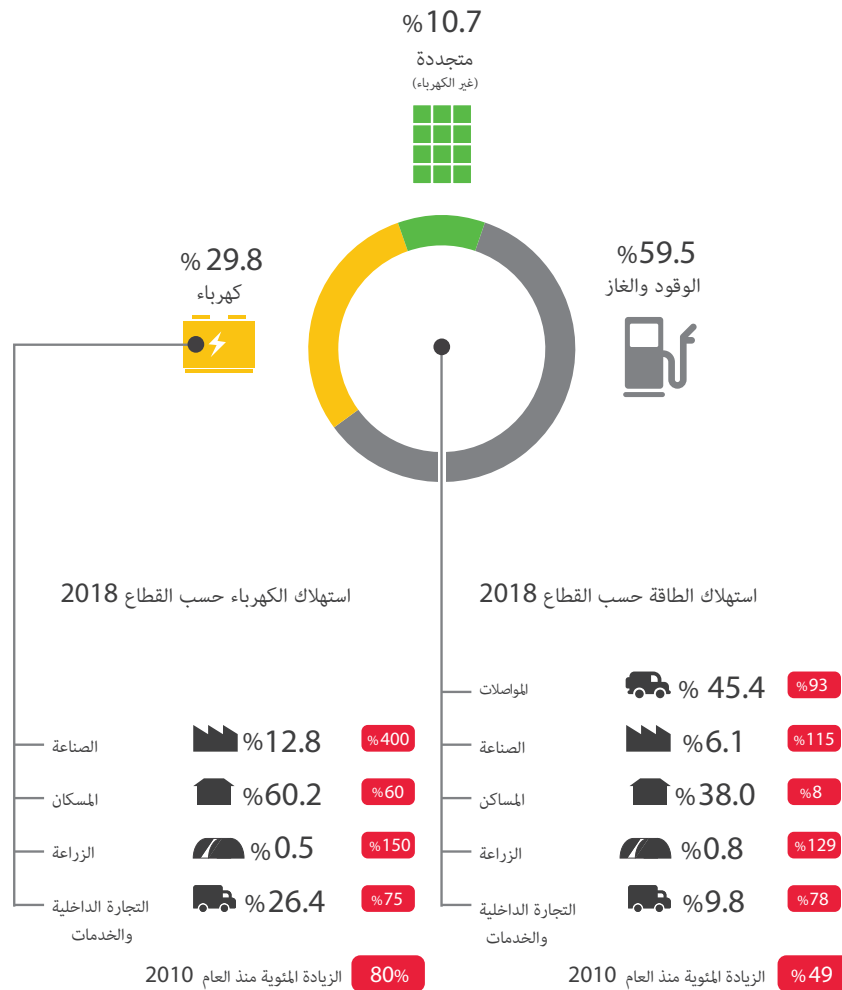


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020)

إن معظم الكهرباء المتوفرة في فلسطين يتم توليدها من الوقود الأحفوري، ويتم توليد كمية لا تكاد تذكر من الكهرباء محلياً فقط من قبل محطات شمسية صغيرة (أقل من 1 بالمئة) على الرغم من أن الضفة الغربية ذات موقع مثالي لتطبيق تقنيات الطاقة الشمسية الكهروضوئية. تعتبر الطاقة الشمسية المصدر المتجدد الوحيد ذو الأهمية في فلسطين، والتي تقع في منطقة مشبعة بالشمس. تعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة من أفضل المواقع في العالم لبناء أنظمة الطاقة الشمسية، مع إمكانات كبيرة لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية في المنطقة المسماة (ج). متوسط القيم العالمية للإشعاع الأفقي مرتفع، ويبلغ 5.2 كيلوواط في الساعة/م² يومياً أو أكثر من 1900 كيلوواط في الساعة/م² سنوياً؛ وذلك أعلى ضعفين من ألمانيا، التي تعتبر في طليعة العالم. وتقع أكبر محطة طاقة كهربائية فاعلة في طوباس، وقدرتها حوالي 3.5 ميغاواط.

تعمل السلطة الفلسطينية على تمكين البيئة النازمة من أجل أن تكون مصادر الطاقة المتجددة أكثر دعماً للتطورات التجارية الحاصلة على الطاقة الشمسية الكهروضوئية. ويمكن أن يكون للقطاع الخاص للطاقة المتجددة دور؛ فاليوم، توجد مؤسستان فلسطينيتان للطاقة المتجددة، بالإضافة إلى عدد صغير من مطوري الطاقة المتجددة الفلسطينيين، الذين يعملون في الضفة الغربية وقطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021). ومع ذلك، هنالك تحديات تواجه السلطة الفلسطينية في تحسين إمكانات قطاع الطاقة الشمسية. في المنطقة المسماة (ج)، تعيق هذه التحديات المرتبطة بتأمين التصاريح الإسرائيلية للبناء، وعدم وجود اتفاقية لشراء الطاقة، وعدم وجود بنية تحتية للتوزيع مما يعيق التقدم في هذا القطاع. من الناحية الأخرى، فإن إمكانات الطاقة الشمسية محدودة أكثر في قطاع غزة نتيجة للقيود المتعلقة بالحيز ولكن يمكن للطاقة الشمسية أن تلعب دوراً حيوياً في زيادة أمن الطاقة والعمل بمثابة شبكة أمان للكهرباء. ويقدر البنك الدولي وسلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية أنه إذا ما أزيلت تلك المعوقات، فيمكن لتنمية الطاقة المتجددة في فلسطين أن تصل إلى ما بعد الاستهدافات السياسية الحالية البالغة 130 ميغاواط عام 2020.

من ناحية أخرى، وبالإضافة إلى إصلاح قطاع الطاقة ككل وتحديد أدوار الهيئات السياسية والتنظيمية والشرائية والتوزيعية، قامت السلطة الفلسطينية بإصدار قانون حول الطاق المتجددة (قانون الطاقة المتجددة 14، لسنة 2015) الهادف إلى رعاية الاستثمارات في هذا القطاع.



المصدر: فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب رئيس الوزراء (2020). أطلس التنمية المستدامة، 2020، ص 32.

تشمل الأولويات الرئيسية في قطاع الطاقة ما يلي:

- القضاء على العجز الكهربائي في قطاع غزة. في عام 2019، تمت تلبية أقل من نصف احتياجات قطاع غزة من الكهرباء. وقد أثر نقص الطاقة المستمر بشكل كبير على توفر الخدمات الأساسية، وتحديدًا الصحة، والمياه والصرف الصحي، وأدى إلى تقويض اقتصاد قطاع غزة الهش.
- تقليل الاعتماد على الكهرباء التي يتم شراؤها من إسرائيل (والتي تمثل 8 بالمئة من إجمالي الاستيراد) من أجل تقليل تكلفة الكهرباء.
- زيادة حصة الطاقة المتجددة.
- القضاء على انقطاع الكهرباء في الضفة الغربية.
- تحديث إطار العمل القانوني والتنظيمي الخاص بالاستثمار في أنظمة طاقة متجددة وذات كفاءة عالية.
- ترويج الأجهزة الكهربائية ذات كفاءة عالية في القطاعات السكنية والصناعية.
- تطوير وتحديث أنظمة البث والتوزيع وتبني تقنيات شبكة ذكية من أجل زيادة الكفاءة وتقليل فاقد الطاقة.

2. ازدهار حضري شمولي ومستدام وفرص للجميع

2.1. الاقتصاد الحضري الشمولي

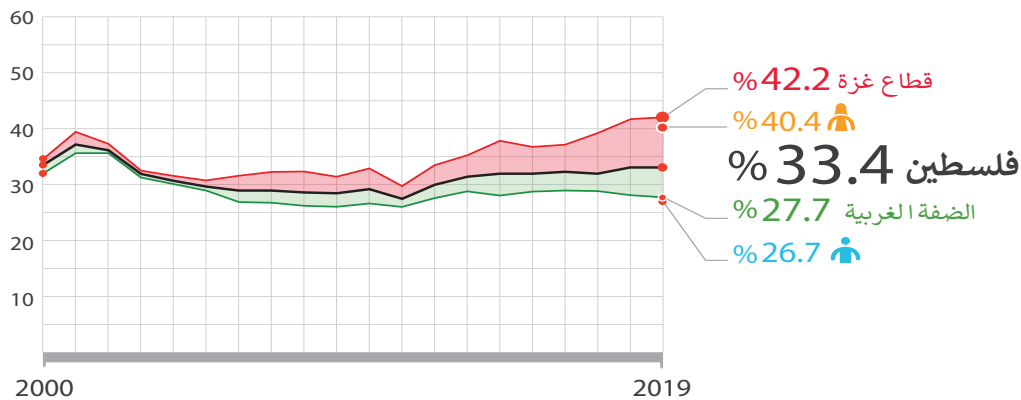
2.1.1 تحقيق التشغيل المنتج للجميع بما في ذلك تشغيل الشباب

2.1.1.1 نسبة الشباب (من 15-24 سنة) غير المنخرطين في التعليم، أو التشغيل أو التدريب.

في فلسطين، يشكل الشباب غالبية السكان، حيث أن قرابة 23 بالمئة من السكان تتراوح أعمارهم بين 18-29 سنة أو حوالي 1.13 مليون نسمة بتناسب بين الجنسين يبلغ 105 ذكور لكل 100 أنثى. إضافة إلى ذلك، فإن حوالي 15 بالمئة من الأسر الفلسطينية يترأسها الشباب، وفي ذلك ارتفاع بنسبة 6 بالمئة مقارنة بعام 2007 (9 بالمئة من الأسر يترأسها الشباب)؛ وهذه النسبة أعلى في قطاع غزة (17 بالمئة) منها في الضفة الغربية (14 بالمئة). وتبين هذه المتغيرات أن ظروف الشباب الاجتماعية الاقتصادية متغيرة، الأمر الذي يتجسد بشكل أكبر بحقيقة أن حوالي 39 بالمئة من الشباب الفلسطيني كانوا غير منخرطين في التعليم، أو التشغيل أو التدريب عام 2017. وفي ذلك ارتفاع بنسبة 4.5 بالمئة مقارنة بعام 2010 حيث كانت النسبة 34.5 بالمئة. كما أن بطالة الشباب في فلسطين عالية بشكل ملحوظ، والتي استقرت على 45 بالمئة عام 2018 (36 بالمئة في أوساط الذكور و70 بالمئة في أوساط الإناث).

إلا أنه، من خلال استكشاف الفروقات الإقليمية، يمكن ملاحظة ثبات نسبة بطالة الشباب في الضفة الغربية، بينما ارتفعت في قطاع غزة (من 53 بالمئة عام 2008 إلى 69 بالمئة عام 2018)؛ ويمكن أن يعزى ذلك إلى الصعوبات السياسية والاجتماعية الاقتصادية التي واجهت قطاع غزة منذ بدء حصارها عام 2007.

الشباب غير المنخرطين في التشغيل، التعليم، والتدريب (2000-2019)



المصدر: فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب رئيس الوزراء (2020). أطلس التنمية المستدامة، 2020، ص 39.

2.1.1. ب معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الفعلي لكل موظف

يبين الجدول (6) أن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الفعلي لكل موظف تحسن بين الأعوام 2010 و2018 بشكل عام. وهو عبارة عن مقياس لإنتاجية العمالة وبالتالي يوفر مؤشراً على كفاءة وجود رأس المال البشري المشارك في القوى العاملة الفلسطينية. وكتوجه عام، فقد ازدادت إنتاجية العمالة وانخفضت خلال الثماني سنوات الأخيرة، ولكن بالمنظور الكلي، فقد لوحظ تحسن ملموس في إنتاجية العمالة.

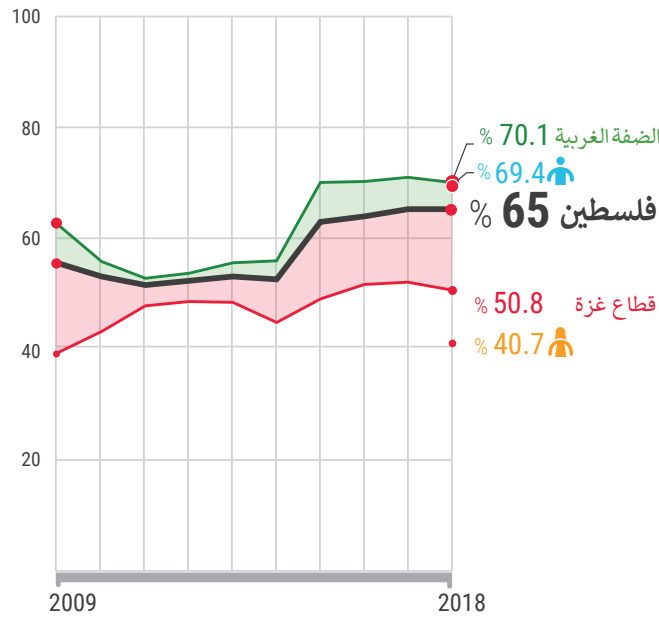
الجدول (6): معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي لكل شخص موظف

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
3.50	1.90	7.90	-0.40	-2.60	3.20	2.60	-3.80	1.2	فلسطين
1.10	3.10	9.50	3.20	-3.30	3.34	2.80	0.60	-0.60	الضفة الغربية
6.00	-5.30	5.00	-8.20	-7.00	4.00	3.10	-12.40	6.80	قطاع غزة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020)

2.1.2 تعزيز الاقتصاد غير الرسمي (غير المنظم)

2.1.2.1. أنسبة التشغيل غير الرسمي (غير المنظم) من التشغيل غير الزراعي، حسب الجنس.

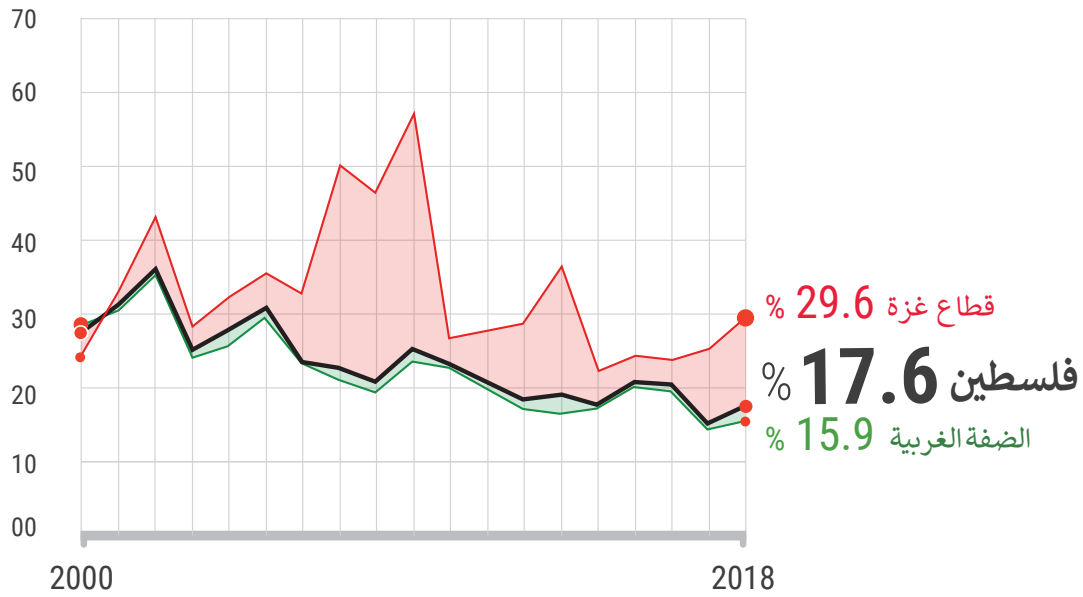


المصدر: فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب رئيس الوزراء (2020). أطلس التنمية المستدامة، 2020، ص 36.

إن حجم القطاع غير الرسمي (غير المنظم) في فلسطين كبير نسبياً. حيث تقدر حصته من الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 70 بالمئة. تعتبر قرابة 50 بالمئة من المنشآت في فلسطين غير رسمية، حيث يشكل قطاع التجارة المحلية أكبر الجهات المساهمة (حيث يشكل قرابة 62 بالمئة من مجموع الأعمال غير الرسمية)، يليها النشاطات الزراعية. بلغت نسبة الموظفين في القطاع غير الرسمي في فلسطين قرابة 62 بالمئة من المجموع الكلي للموظفين؛ من بين 67 بالمئة من الذكور و46 بالمئة من الإناث (66 بالمئة في الضفة الغربية و51 بالمئة في قطاع غزة) (وزارة الحكم المحلي، 2016).

على الرغم من كونه مساهماً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن للاقتصاد غير الرسمي في فلسطين آثار سلبية، حيث أنه يعزز التهريب الضريبي، وضعف الإنتاجية، ونسب العجز المرتفعة، وكلها عوامل تساهم في الجودة ذات المستوى المتدني من الخدمات العامة (صبرة، الطلة، والفار، 2015)؛ (المؤسسة الأوروبية للتدريب، 2014)؛ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020).

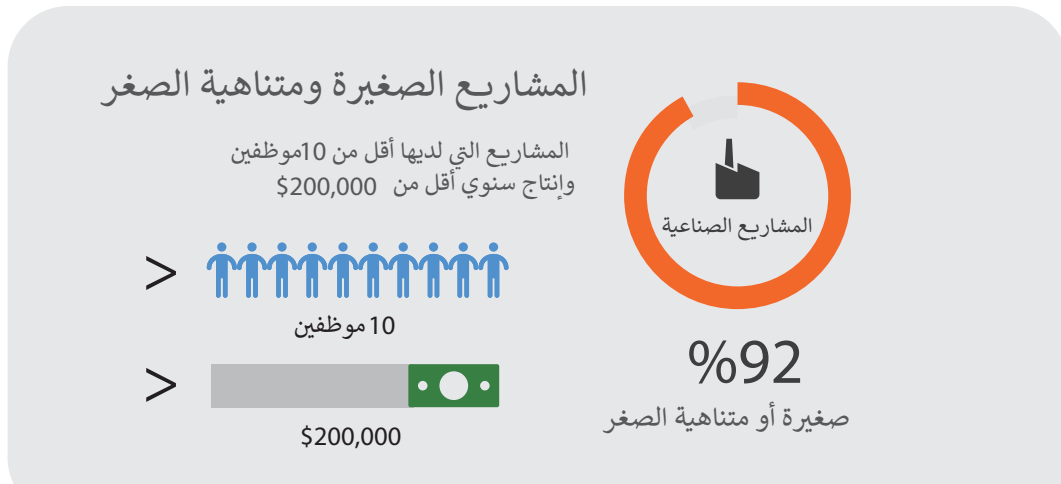
نسبة الصناعات صغيرة الحجم من إجمالي القيمة المضافة للصناعة



المصدر: فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب رئيس الوزراء (2020). أطلس التنمية المستدامة، 2020، ص 46.

2.1.3 دعم المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

2.1.3.أ حصة المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المئوية من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب رئيس الوزراء (2020). أطلس التنمية المستدامة، 2020، ص 46.

تم إغلاق حوالي 7 بالمئة من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ومتناهية الصغر (92 بالمئة في الضفة الغربية و27 بالمئة في قطاع غزة) خلال فترة الإغلاقات الأولى (آذار-أيار 2020) بسبب الجائحة. في مسح حديث منفذ من قبل وزارة الاقتصاد الوطني والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول عينة من 2,600 منشأة، وقد شهدت 63 بالمئة من الأعمال اضطرابات في اللوازم والإمدادات، و89 عانت من تراجع في السيولة النقدية الأمر الذي يتجسد في الزيادة في أعداد الشيكات الراجعة، و14 بالمئة منها اضطرت إلى تسريح موظفيها.

أبلغ ما يقارب 95 بالمئة من الأعمال التي تقودها النساء تأثرها سلباً بفعل الجائحة، حيث اضطرت 27 بالمئة منها إغلاق مشاريعهم ابتداء من تموز 2020، وفقاً لمسح هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول أثر فايروس كوفيد-19 على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ومتناهية الصغر في فلسطين. وجدت دراسة تقييم النوع الاجتماعي المنفذة من قبل منظمة كير الدولية في فلسطين في نيسان 2020 أن النساء من المرجح

أن يبلغن عن عدم القدرة على العمل بتأناً بسبب فايروس كوفيد-19 أكثر بثلاثة أضعاف من الرجال. حوالي 90 بالمئة من النساء غير قادرات على الوصول إلى الخدمات المالية مقارنة بنسبة 73 بالمئة بين الرجال (مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي؛ عايدة، وميرسي كوريس؛ وجابس المملكة المتحدة، 2021).

2.1.4 ترويج بيئة ممكنة وعادلة ومسؤولة للأعمال والابتكار

2.1.4.أ عدد الأيام المستغرقة لتسجيل شركة جديدة في البلد

في الوقت الذي لا يتوفر فيه تقدير لعدد الأيام التي يستغرقها تسجيل شركة جديدة، فمن الجدير ذكره أن كافة الإجراءات الخاصة بتسجيل الشركات (سواء العادية، أو المساهمة، أو المساهمة الأجنبية، أو غير الربحية، أو المدنية أو القابضة) يمكن القيام بها لدى وزارة الاقتصاد الوطني و/أو مكاتبها الفرعية. يمكن العثور على معلومات مفصلة حول عملية التسجيل على الموقع الإلكتروني للهيئة الفلسطينية لتشجيع الاستثمار والتي تلعب دوراً رئيسياً في دعم الاستثمارات المحلية والأجنبية الجديدة في فلسطين.

2.2 ازدهار مستدام للجميع

2.2.1 تطوير المهارات الفنية والريادية من أجل الازدهار في اقتصاد حضري معاصر

2.2.1.أ العدد السنوي للأفراد المهنيين والتقنيين الذين تم تدريبهم

تصنف فلسطين على أنها اقتصاد مدفوع بالعوامل؛ أي أنه يظهر معدل زيادة متدني في مراحله الأولى – تصل نسبة السكان البالغين المشاركين في مرحلة مبكرة من النشاط الريادي حوالي 9 بالمئة. يميل التوزيع الحضري-الريفي للريادين في مراحلهم المبكرة في فلسطين لصالح الهيئات المحلية الريفية حيث يعيش تقريباً 14 بالمئة منهم في المناطق الريفية.

تقوم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بتشغيل ثمانية مراكز تدريب مهني في مناطق عملها والتي تستوعب تقريباً 7,000 متدرب/ة كل سنة.

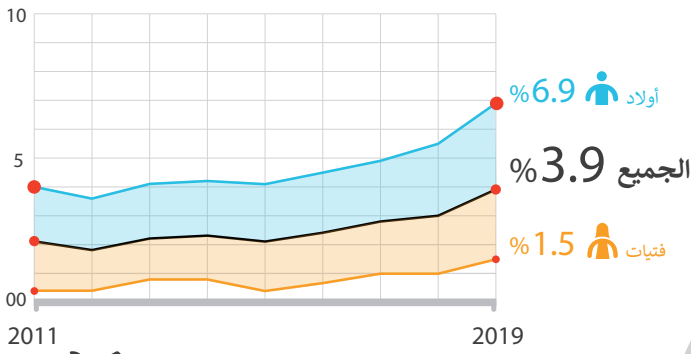
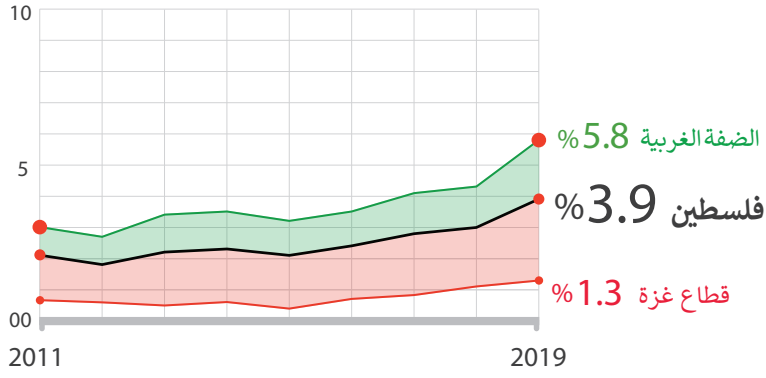
2.2.2 تطوير صلات حضرية-ريفية لتعظيم الإنتاجية

2.2.2.أ هل تمتلك البلد سياسة حضرية وطنية أو خطة تنمية إقليمية والتي (أ) تستجيب للديناميكيات السكانية، (ب) تضمن تنمية مناطقية متوازنة و(ج) تزيد الحيز المالي المحلي.

تم إطلاق عملية إعداد السياسة الحضرية الوطنية عام 2021 في فلسطين بدعم فني من برنامج الممثل ومساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي. يهدف المشروع إلى دعم صياغة سياسة حضرية وطنية لدولة فلسطين المستقلة ضمن حدود عام 1967، وبأحكام متعلقة بالتواصل بين أوصال الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وقطاع غزة تحت إطار المخطط الوطني المكاني الخاص بفلسطين. تمت عملية صياغة المخطط الوطني المكاني، تحت تنسيق وزارة الحكم المحلي، ضمن إطار واسع متعدد القطاعات، يجمع المزيد من الوزارات ذات الاختصاص كجهات فاعلة أولية، بما في ذلك وزارة النقل والمواصلات، ووزارة الزراعة، وسلطة جودة البيئة، وغيرها. من شأن المشاركة المباشرة لعدد من الجهات الفاعلة الرئيسية الإضافية في الحكومة والمجتمع المدني أن تضمن حواراً تشاركياً صادقاً على امتداد العملية. يهدف المخطط الوطني المكاني إلى تقييم السيناريوهات المرغوبة والقابلة للتطبيق، من حيث العمليات الاقتصادية التحويلية ومن حيث الأهمية النسبية المتغيرة للقطاعات في نمو الناتج المحلي الإجمالي لعملية التحضر الشبكية من حيث الطلب المتزايد المتوقع على الإسكان والخدمات الخ. أما السياسة الحضرية الوطنية فستدعم الوزارات القطاعية في برمجة الاحتياجات والمطالبة بالاستقلال ووضع الخطط القطاعية وفقاً لذلك. عندها سيتم بذل جهد جماعي لترجمة التحليل والتركيز الاستراتيجي المتبنى إلى بعد مكاني، يساهم في التأسيس لفلسطين على النحو المتوخى بموجب السياسة الحضرية الوطنية. كما يعتبر التحليل القطاعي لآليات الجهوية المطلوبة والإصلاحات القطاعية أحد النتائج المنشودة من السياسة الحضرية الوطنية. يعتبر برنامج المشاورات العامة التي تتضمن التجمعات، بما في ذلك المرأة والشباب على المستوى المحلي، أداة رئيسية لمنهجية السياسة الحضرية الوطنية. للتوضيح، سوف يدعم المخطط الوطني المكاني تطوير السياسة الحضرية الوطنية والعكس صحيح.

قام برنامج الممثل بدعم جهود التخطيط المكاني لدولة فلسطين، لما مجموعه 84 مخطط هيكلية محلي ومخططين إقليميين تستهدف حوالي 90,000 نسمة. وقد عززت المخططات التماسك الاجتماعي في أوساط التجمعات الموجودة في المنطقة المسماة (ج) وسمحت باستثمارات بنية تحتية معقولة مكانياً وبحسب الأولويات المحلية، مع التركيز على فئتي المرأة والشباب. وقد تم تبني المخططات من قبل الهيئات المحلية وبناء على توفر التمويل سيتم تنفيذ مشاريع بنية تحتية اجتماعية في المستقبل القريب.

معدلات الالتحاق بالتعليم المهني



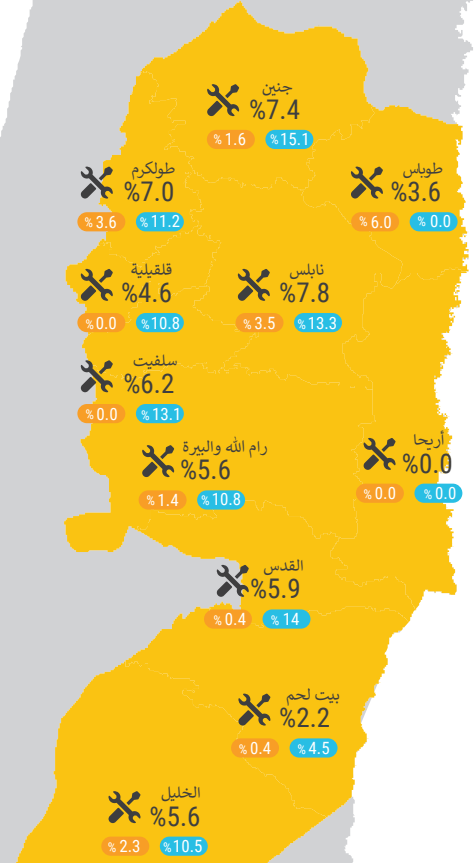
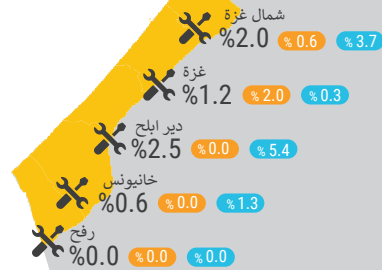
فلسطين 3.9%



الضفة الغربية 5.8%



قطاع غزة 1.3%



مدرسو التعليم المهني المؤهلون
نسبة المعلمين المؤهلين في التعليم المهني وفق
الاستراتيجية الوطنية للتعليم المهني

الطاقم المؤهل

12.0%

المصدر: فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب رئيس الوزراء (٢٠٢٠). أطلس التنمية المستدامة، ٢٠٢٠، ص ١٧.

3. تنمية حضرية مستدامة بيئياً وقادرة على الصمود

3.1. المنعة، وتخفيف المخاطر والتكيف للمدن والتجمعات

3.1.1 تخفيف الزحف العمراني وخسارة التنوع الحيوي

3.1.1.1.أ نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني

انخفض معدل النمو السكاني من 3.3 إلى 2.5 بالمئة بين الأعوام (2007-2017)، بينما زاد استهلاك الأراضي للفترة ذاتها بمقدار 2 بالمئة في المنطقة المبنية لعام 2017 مقارنة بالمنطقة المبنية لعام 2007.

3.1.1.2.ب نسبة الأراضي التي تقع تحت المناطق الطبيعية المحمية

وفقاً للمخطط الوطني المكاني، فإن مجموع الأراضي التي تقع ضمن المناطق الطبيعية المحمية وصل إلى 512,257.4 دونم. ما يمثل 8.5 بالمئة من المساحة الكلية للضفة الغربية وقطاع غزة.

3.1.2 تنفيذ أعمال التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه

مع التحضر المتنامي بشكل سريع في المدن الفلسطينية، هنالك ضغط بيئي هائل، والذي يتجسد من خلال المعدلات العالية لتلوث الهواء وتلوث المياه وشحها، والآثار المرئية لتغير المناخ والانخفاض العام في القدرة على الحياة الحضرية وجودة الحياة.

اتخذت الحكومة الفلسطينية خطوات هامة في تحسين البيئة القانونية والمؤسسية لنشاطات إدارة خطر الكوارث. على وجه الخصوص، قامت الحكومة الفلسطينية بالموافقة على المراسيم التالية ذات العلاقة بالقطاعات الزراعية والبيئية والمؤسسية:

السنة	مرسوم
2013	تم إنشاء الصندوق الفلسطيني لدرء المخاطر والتأمينات الزراعية (PADRRIF) بموجب مرسوم صادر عن مجلس الوزراء.
2015	تم إنشاء المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي بموجب مرسوم صادر عن مجلس الوزراء.
2016	أطلقت السلطة الفلسطينية خطة التكيف الوطنية الخاصة بها والتي تم تطويرها تماشياً مع توجيهات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC).
2017	تم تطوير النظام الفلسطيني لإدارة خطر الكوارث والذي يفرض التعليمات الإجرائية الخاصة بإنشاء نظام لإدارة خطر الكوارث في فلسطين وأدوار الجهات ذات المصلحة العلاقة المختلفة المشاركة.
2020	تأسيس المركز الوطني لإدارة خطر الكوارث بصفته مركزاً مستقلاً يقدم التقارير لمكتب رئيس الوزراء.
2020	إتمام مرسوم إدارة خطر الكوارث.
2020	إتمام الإطار الوطني لإدارة خطر الكوارث؛ تمر الاستراتيجية الوطنية لإدارة خطر الكوارث في عملية صياغة من قبل المركز الوطني لإدارة خطر الكوارث والجهات الشريكة له.

في فلسطين، توجد هيئة محلية واحدة فقط التي قامت بتبني استراتيجيات لدرء خطر الكوارث باتباع إطار عمل سينداي، وهي مدينة نابلس. وقامت مدينة رام الله بتطوير استراتيجية منعة بناء على أربعة ركائز رئيسية ولكنها لم تكن مبنية بالكامل على إطار عمل سينداي.

3.1.2.أ نسبة الهيئات المحلية التي تتبنى وتنفذ استراتيجيات محلية لدرء خطر الكوارث بالتوافق مع الاستراتيجيات الوطنية.

حالياً، تمتلك 68.8 بالمئة من الهيئات المحلية خطة استراتيجية تتطرق للكوارث حسب الأولوية المجتمعية وتقوم بتنفيذها. على مستوى المحافظة، تمتلك كافة المحافظات في الضفة الغربية وقطاع غزة استراتيجيات لإدارة خطر الكوارث بمشاركة مختلف المؤسسات العامة، والهيئات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني.

3.1.2. ب مستويات الوسيط السنوية للجسيمات الدقيقة (مثل 2.5 PM و 10PM) في المدن (مع إعطاء الثقل للسكان)

مع التحضر المتنامي بشكل سريع في المدن الفلسطينية، يوجد ضغط بيئي هائل والذي يظهر من خلال النسبة العالية من تلوث الهواء، وتلوث وشح المياه، والآثار المرئية للتغير المناخي، والتقليص العام في القدرة على العيش الحضري وجودة الحياة. معظم الشعب الفلسطيني معرض للتلوث الهوائي، والذي يعرف على أنه مستويات تلوث الهواء التي تتعدى فيها نسبة الجسيمات الدقيقة 2.5، وفقاً لتعليمات منظمة الصحة العالمية. يعتبر تلوث الهواء في فلسطين عالياً جداً نتيجة لعدد السكاني المتنامي وقلة توفر البدائل الصديقة للبيئة في العيش، والمواصلات والعمليات الصناعية. بشكل عام، يعتمد الشعب الفلسطيني بشكل كبير على المركبات التي تستخدم الوقود، حيث أنه يوجد أكثر من 170,000 مركبة تستخدم تقنيات وقود نظيف منتهية الصلاحية وغير فعالة، وتنتج جميعها انبعاثات العادم التي تساهم بشكل إضافي في معدلات تلوث الهواء العالية. فضلاً عن ذلك، تزيد الإدارة غير الملائمة للنفايات الصلبة من التلوث بكافة أنواعه، وتحديدًا من خلال الإنتاج الحتمي للعصارة في المكبات، والتي لها آثار بيئية سلبية محتملة، من حيث تلوث التربة والمياه الجوفية والروائح. وتتفاقم هذه المشكلة بشكل أكبر بفعل الحرق غير القانوني للنفايات الصلبة، الأمر الذي يزيد تلوث الهواء بشكل كبير.

ولا تقوم السلطات الحكومية ولا الهيئات المحلية بتتبع مستويات الجسيمات الدقيقة كجزء من نظام متكامل، على الرغم من إقرار السلطات بما في ذلك البلديات الرئيسية بأهمية متابعة تلوث الهواء بما في ذلك مستويات الجسيمات الدقيقة وخاصة في محيط المناطق الصناعية والمحاجر، إضافة إلى المواقع الطبوغرافية المختلفة للتمكن من توفير مؤشرات محددة ومؤشرات على المستوى الكلي حول أثر المصانع والنشاطات العابرة للحدود.

3.1.3 تطوير أنظمة لتقليل أثر الكوارث الطبيعية والبشرية

3.1.3.1 أ هل تمتلك البلد نظام متابعة وتنبؤ متعدد المخاطر؟

3.1.3.2 ب عدد المدن التي تمتلك أنظمة إنذار مبكرة متعددة المخاطر / نسبة السكان الحضريين الذين تتم تغطيتهم بتلك الأنظمة

تعتبر الكوارث الطبيعية من بين التحديات التي يواجهها الشعب الفلسطيني. تلك الكوارث يمكنها التسبب بخسائر هائلة وآثار سلبية على الاقتصاد. في الأرض الفلسطينية المحتلة، يعتبر شح المياه، والتدهور البيئي، والجفاف والتصحر، إلى جانب الانزلاقات الأرضية واستنزاف الأراضي والموارد الطبيعية، والمصحوبة بالصراع السياسي، من أهم الكوارث البشرية التي تؤثر حالياً على الشعب الفلسطيني. إضافة إلى ذلك، تعتبر الكوارث الطبيعية تهديداً محتملاً بشكل جاد. حيث تعتبر الهزات الأرضية في الإقليم (نظراً لحقيقة أن الأرض الفلسطينية المحتلة متأثرة بشكل مباشر من قبل المناطق النشطة زلزالياً في غور الأردن المتصدع والبحر الأبيض المتوسط) خطراً رئيسياً ذو احتمالية متدنية ولكن آثار سلبية كبيرة. علاوة على ذلك، لا يبدو المستقبل واعداً جداً؛ نتيجة لمعدلات النمو السكاني السريعة والطريقة التي تتطور فيها المدن في الأرض الفلسطينية المحتلة. إن أكثر من خمسين بالمئة من الشعب الفلسطيني يعيشون في المناطق المعروفة على أنها «مهددة بالمخاطر»، بما في ذلك المراكز الحضرية الرئيسية. وتعتبر تلك المناطق هشة على وجه الخصوص، بسبب اعتمادها على البنى التحتية المعقدة. وأخيراً، فإن نقص المتخصصين ذوي المعرفة والقدرات الفنية في الأرض الفلسطينية المحتلة سبب آخر للوضع الفوضوي الحالي، فيما يتعلق بالإدارة السليمة للكوارث. وفقاً لتقييم مسح الهشاشة المنفذ من قبل ائتلاف المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية عام 2021، فإن أكثر من 8,500 أسرة في قطاع غزة تضررت بفعل حوادث الفيضانات خلال السنوات الثلاثة الأخيرة؛ حيث تعرضت 1,300 أسرة للضرر الحاد في منشآتهم وأصولهم الخاصة والعامة، وتحديداً في محافظتي غزة وشمال غزة.

وقد كان تعميم تقليل المخاطر على تدخلات التخطيط المكاني ضعيفاً على مختلف مستويات التخطيط، لا سيما المستوى الوطني. لم تأخذ خطة الحماية التي تم تبنيها من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني عام 2012 ومن ثم عام 2019 وتحت مظلة المخطط الوطني المكاني لدولة فلسطين بعين الاعتبار العوامل المتعلقة بالمخاطر المحتملة والمناطق المعرضة للكوارث. وفقاً للخبراء، فمن شأن أخذ مثل هذه الطبقات من القيود بعين الاعتبار أن تؤوّل إلى مخرجات ومواقع مختلفة في خطة الحماية والتي في نهاية المطاف ستغير مستقبل التنمية المكانية وأنماطها، لا سيما في المناطق الحضرية.

أطلقت الحكومة الفلسطينية مشروع تقييم متعدد المخاطر واسع النطاق بدعم من البنك الدولي. يهدف المشروع إلى إعداد ملفات تعريفية ورصد للمخاطر وخطط محلية للمنعة بما في ذلك تخطيط المنعة للبنية التحتية الأساسية.

الجزء الثاني: التنفيذ الفعال

4. بناء هيكل الحوكمة: إنشاء إطار عمل داعم

4.1. بناء هيكل الحوكمة الحضرية: إنشاء إطار عمل داعم

4.1.1. التحول إلى اللامركزية لتمكين الحكومات المحلية والإقليمية من تولي مسؤولياتها الموكلة إليها

4.1.1.1. أهل يمارس الإشراف على الهيئات المحلية بالتوافق مع الإجراءات وفي الحالات التي نص عليها الدستور أو القانون؟

تولي خطة التنمية الوطنية (2021-2023) الأولوية للامركزية في تقديم الخدمات على المستوى المحلي من قبل الهيئات المحلية لدعم السياسة العامة رقم 7 - تمكين استجابة الهيئات المحلية لاحتياجات الناس. تعتمد الهيئات المحلية الفلسطينية بشكل كبير على رسوم الخدمات في تغطية مصروفاتها التشغيلية، وبالطبع استثمارات رأس المال الحيوية. على الرغم من أن البلديات والمجالس القروية الفلسطينية مسؤولة عن توفير خدمات عامة حيوية، إلا أنه لم يتم تخصيص مصادر عائدات كافية لها. بالمعدل، تصل التكاليف ورسوم الخدمات إلى 50-70 بالمائة من إجمالي العائدات، وفي الغالب من الخدمات الحضرية العامة، مثل الكهرباء والمياه. يمكن لضريبة الأملاك أن توفر مصدر عائدات محتملة للبلديات، ولكن يحتاج نظم الجباية إلى أن يشمل كافة الهيئات المحلية ويجب أن تتحول إلى اللامركزية عن وزارة المالية على الأقل فيما يخص البلديات الكبرى. مؤخرًا، تم إعطاء الأولوية لهذا الأمر من قبل الحكومة بموجب قرار وزاري ينص على أن تحصيل ضريبة الأملاك سيتم تجريبه في ثماني بلديات كبيرة في الضفة الغربية. في الختام، لقد استحق إنشاء آلية تحويل مالي والتي تعالج أوجه عدم التوازن بشكل فعال منذ زمن ويتطلب أعلى مستويات الاهتمام من وزارة الحكم المحلي ووزارة المالية. لم تتم ترجمة الالتزامات الرسمية باللامركزية إلى واقع حتى الآن، نتيجة لعدة عوامل، من بينها التعقيدات الجيوسياسية، والإرادة السياسية الضعيفة، والأزمات الاقتصادية (نظام الأمم المتحدة للمعلومات بشأن القضية الفلسطينية، 2017).

ومن الجدير بالذكر أنه بينما أكثر من 54 بالمائة من السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة يقيمون في 11 بلدية، وهناك أكثر من 100 بلدية ذات تعداد سكاني أقل من 25,000 نسمة، حيث أن أصغر بلدية تتألف من 2,500 نسمة فقط (مجموعة البنك الدولي، 2014). بالتالي، عند التفكير في اللامركزية وتفويض السلطات ضمن السياق الفلسطيني، من الضروري القيام بذلك بالتوافق مع الاعتبارات الجيوموغرافية.

4.1.2. تطوير أطر عمل قانونية وسياساتية لتحسين قدرة الهيئات المحلية على تنفيذ السياسات الحضرية

4.1.2.1. جودة القانون

فيما يتعلق بالإطار القانوني، فإن أهم القوانين ذات العلاقة هي:

- قانون الهيئات المحلية رقم 1 لسنة 1997 والذي يصف أحكام القانون في أربعين مادة تركز على المسؤوليات الرئيسية لوزارة الحكم المحلي، ومهام الهيئات المحلية الواجبات التي عليهم توليها.
- (مسودة النسخة المعدلة) من قانون الهيئات المحلية والذي يركز على اللامركزية وإعادة هيكلة الهيئات المحلية بناء على سياسات تعكس انخفاضاً في العدد الهائل الذي تم إنشاؤه في ظل السلطة الفلسطينية. كما أنه يركز على تشكيل الهيئات المحلية، وآليات الانتخاب، والتعيينات، والمهام ومصادر التمويل.

وقد قام الرئيس الفلسطيني بإصدار مراسيم رئاسية لتعديل التشريعات ذات العلاقة، وآخرها كان في بداية عام 2016، حول تعديل القانون رقم 1 لسنة 1997 الخاص بالهيئات المحلية. وأخيراً، من المهم أيضاً الإشارة إلى قضية مشاركة اللاجئين التي لا تزال موضع جدل في أوساط القيادة الفلسطينية، لا سيما أن قانون الانتخابات المحلية لا يتعامل بشكل خاص مع قضية تصويت اللاجئين، وخاصة أولئك المقيمين في الشتات. ويمكن للاجئين الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية والتشريعية فقط. ومع ذلك، فإن غالبية اللاجئين غير المسجلين في الأراضي الفلسطينية المحتلة والذين لا يعيشون في مخيمات اللاجئين وبالتالي لا يتلقون الخدمة المباشرة من الأونروا لهم الحق وعليهم واجب انتخاب ممثلين في المناطق التي يعيشون فيها في هذه الأيام. ويتعقد هذا الحال أكثر مع حقيقة أن الكثير من مخيمات اللاجئين في الأراضي الفلسطينية المحتلة تقع ضمن حدود البلدية أو منطقة المخطط الهيكلي للهيئات المحلية، ما يجعلها تستفيد من الخدمات المقدمة

من الهيئات المحلية تلك، دون أخذها بعين الاعتبار عن تقدير مستوى ونطاق الخدمات المطلوب تقديمه على المستوى البلدي. في فلسطين، تمت مراجعة وتقييم التشريعات الخاصة باستخدامات الأراضي خلال عام 2019 للتحقق من مدى كفاءتها وملائمتها فيما يتعلق بالوضع القائم في كل من الهيئات المحلية المستهدفة. تم تعزيز قدرات وخبرات الممثلين الرسميين للهيئات الوطنية والمحلية حول صنع القوانين المبني على الأدلة، ومبادئ الصياغة الأساسية وفهم معايير الجودة في التشريع. ساعدت التدخلات الموجهة لهذا الغرض والمركزة على الجانب التنظيمي، لا سيما على المستوى المحلي، في صقل التدخلات السياسية على المستوى الوطني. ويتم تعميم الجهود الآن نحو تطوير توجهات محددة للتخطيط الريفي في الضفة الغربية.

4.1.3 تنفيذ منهجيات تشاركية مستجيبة للعمر والنوع الاجتماعي نحو السياسة الحضرية والتخطيط

4.1.3.أ نسبة المدن التي يتوفر فيها هيكلية مشاركة مباشرة لإشراك المجتمع المدني في التخطيط الحضري والإدارة الحضرية، المنتظمة والديموقراطية

مع نهاية عام 2019، في فلسطين، ومن خلال تدخلات التخطيط المكاني التشاركي في قطاع غزة، قام برنامج الموئل بدعم توفير جلسات رفع وعي حول حقوق المسكن والأراضي والممتلكات تستهدف الفئات الهشة، لا سيما المرأة، في تسعة هيئات محلية مهمشة موزعة في قطاع غزة. هدفت الجلسات إلى تزويد أفراد المجتمع بمعرفة أكبر حول القضايا المرتبطة بحقوق المسكن والأراضي والممتلكات مع التركيز على قضايا الأراضي والحياسة. علاوة على ذلك، قام برنامج الموئل بدعم توفير خدمات استشارة قانونية فردية لمساعدة وحماية السكان المحتاجين للمشورة القانونيين ودعمهم في الحصول على حقوقهم. في الضفة الغربية، ركزت الجهود خلال عام 2019 على تطوير كفاءة هيئة تسوية الأراضي والمياه من حيث الحكم الرشيد للأراضي والتسريع والإدماج ودعم السياسات من خلال مؤشرات مركزة على الأراضي في إطار أجندة التنمية المستدامة 2030.

في عام 2019، ومن خلال دعمه لوزارة الحكم المحلي، قام برنامج الموئل في فلسطين بطرح مبادرات مخططات على مستوى المحافظات والتي تهدف إلى ربط المناطق الريفية بشكل أفضل مع المراكز الحضرية الرئيسية، حيث تم اقتراح هرم محدث للخدمات الاجتماعية للاستجابة إلى الظروف الجيوسياسية القائمة على أرض الواقع. حوالي 1.8 مليون فلسطيني تتم تغطيتهم بالمخططات على مستوى المحافظة في محافظات القدس، ورام الله والبيرة، والخليل، بيت لحم، قلقيلية وطوباس.

4.1.4 تحقيق المشاركة الكاملة للمرأة في كافة المجالات وعلى جميع مستويات صنع القرار

4.1.4.أ نسبة المناصب (حسب الجنس، والعمر، والأشخاص ذوي العلاقة والفئات السكانية) في المؤسسات العامة (المشرع الوطني والمحلي، والخدمة العامة، والقضاء) مقارنة بالتوزيعات الوطنية

تستمر مشاركة النساء الفلسطينيات في هياكل وإمكانات صنع القرار بكونها أقل بكثير من الرجال. على المستوى الوطني، تشكل النساء 5 بالمئة فقط من المجلس المركزي الفلسطيني، و11 بالمئة من المجلس الوطني الفلسطيني، و14 بالمئة من مجلس الوزراء. أما فيما يخص مشاركة المرأة في القطاع المدني، نجد أن 44 بالمئة من الموظفين العامين نساء؛ ومع ذلك، فإذا نظرنا إلى درجات النساء بصفة مدير عام فأعلى ضمن تلك المؤسسات العامة، نجد أنهن يشكلن 13 بالمئة من مستويات صنع القرار العليا تلك (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020). على وجه الخصوص، تشكل النساء 7 بالمئة فقط من مستوى وكيل وزارة، و6 بالمئة من مستوى مساعد وكيل وزارة، و12 بالمئة من مستوى مدير عام، و24 بالمئة من مستوى مدير (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018).

على المستوى المحلي، فإن 20 بالمئة فقط من المقاعد في الهيئات المحلية في الضفة الغربية تشغلها النساء؛ وهي أعلى ما تكون في بيت لحم (بواقع 21 بالمئة تمثيل للنساء) وأقل ما تكون في طوباس والقدس (بواقع 16 بالمئة من تمثيل النساء في كل محافظة). وبشكل عام، فيما يتعلق بمشاركة النساء في المناصب الإدارية، نجد أن مشاركتهن تتراجع بشكل تدريجي، حيث انخفضت من 23.1 بالمئة عام 2000 إلى 20.2 بالمئة عام 2019. ويعزى هذا الانخفاض إلى التراجع في مشاركة النساء في المناصب الإدارية في الضفة الغربية من 25.9 بالمئة عام 2000 إلى 16.6 بالمئة عام 2019. وعلى النقيض من ذلك، استمرت مشاركة النساء في القوى العاملة في قطاع غزة بالارتفاع، من 15.0 بالمئة عام 2000 إلى 38.9 بالمئة عام 2019 (فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب رئيس الوزراء، 2020).

فضلاً عن ذلك، تستمر مشاركة النساء في القوى العاملة في كونها منخفضة، بمعدل 18.1 بالمئة في فلسطين (17.4 بالمئة في الضفة الغربية و19.2 بالمئة في قطاع غزة)؛ وهو أقل من المعدل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ 22 بالمئة، وكذلك بالنسبة للمعدل العالمي البالغ 38 بالمئة. تمثل النساء الرياديات 14.5 بالمئة فقط من إجمالي تشغيل النساء كذلك.

4.2 تخطيط وإدارة التنمية الحضرية المكانية

4.2.1 تنفيذ سياسات تنمية إقليمية متكاملة ومتوازنة

4.2.1.أ هل تملك الدولة سياسة حضرية وطنية أو خطة تنمية إقليمية والتي (أ) تستجيب للديناميكيات السكانية، (ب) تضمن تنمية مناطقية متوازنة، و(ج) تزيد الحيز المالي المحلي

تم إطلاق السياسة الحضرية الوطنية عام 2021 في فلسطين وستساعد في تنفيذ نهج مناطقي متوازن بالرجوع إلى المخطط الوطني المكاني والتي تهدف إلى تقييم سيناريوهات مرغوبة وقابلة للتطبيق، من حيث العمليات الاقتصادية التحويلية، ومن حيث الأهمية النسبية المتغيرة للقطاعات في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومن حيث عملية التوسع الحضري الشبيكة المصحوبة بزيادة متوقعة في الطلب على الإسكان والخدمات الخ.

4.2.2 دمج الإسكان في خطط التنمية الحضرية

4.2.2.أ نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة، أو المستوطنات غير الرسمي أو المسكن غير الملائم

يعيش اللاجئون الفلسطينيون المهجرون بسبب حربي عام 1948 و1967 في تسعة عشر مخيماً للاجئين في فلسطين تديرها الأنورا بما مجموعه 828,328 لاجئ. وترتبط مخيمات اللاجئين هذه بدرجات عالية من عدم الرسمية. في المنطقة المسماة (ج) من الضفة الغربية، قام الجيش العسكري الإسرائيلي بتهجير 2,841 فلسطيني قسراً بما في ذلك 1,435 طفل، بالإضافة إلى 13,152 شخص آخرين متضررين منذ عام 2016. بشكل إضافي، هنالك توجه عالٍ للهجرة الداخلية من المنطقة المسماة (ج) إلى المنطقة المسماة (أ) و(ب) بحثاً عن الوصول إلى خدمات أساسية، ووظائف، ومنازل أفضل، نظراً لكون السياسات الإسرائيلية المتبعة في المنطقة المسماة (ج) تصعب على التجمعات بناء وحيارة بنية تحتية ملائمة، حيث تمت الموافقة على 2 بالمئة فقط من تصاريح البناء ما بين عامي 2009 و2018. ويتفاقم الأمر بحقيقة أن هدم المنازل والبنية التحتية من قبل الاحتلال الإسرائيلي قد تكثف خلال السنوات الأخيرة. وصلت الهجرة الداخلية إلى 10.8 بالمئة في قطاع غزة و8.9 بالمئة في الضفة الغربية بأغلبية واضحة للنساء، والتي تبرز أكثر في الضفة الغربية من قطاع غزة (58 و43.5 رجل لكل 100 امرأة، على التوالي) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020). في القدس، والمقسمة إلى شرقية وغربية بحدود ما قبل عام 1967 (حدود هدنة عام 1949) و"المعاد توحيدها" من قبل إسرائيل عام 1981، لا يسمح للفلسطينيين بالعودة إلى منازلهم أو شراء الممتلكات في القدس الغربية، ويملكون صفة الإقامة فقط في القدس الشرقية تحت تهديد خسارة إقامتهم إذا لم يثبتوا أن القدس هي مركز حياتهم. كما أن الفلسطينيين في القدس الشرقية يعانون من الضرائب والمخالفات العالية وتصاريح البناء المحدودة، بينما يسمح لليهود باستعادة أو مصادرة المنازل في القدس الشرقية.

4.2.3 شمل الثقافة بصفتها مكوناً ذو أولوية من مكونات التخطيط الحضري

4.2.3.أ إجمالي الصرف (العام والخاص) للفرد والمنفق على حفظ، وحماية، وصون كافة أشكال التراث الثقافي والطبيعي، مصنفة حسب نوع التراث، والمستوى الحكومي، ونوع الصرف ونوع التمويل الخاص

تم الاعتراف بدولة فلسطين كدولة كاملة العضوية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في تشرين ثاني عام 2011، الأمر الذي أتاح الوصول إلى معاهدات اليونسكو والمصادقة عليها في مجال الثقافة، من بينها اتفاقية اليونسكو بشأن حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (اتفاقية التراث العالمي عام 1972). منذ توقيع هذه الاتفاقية، تمكنت السلطة الفلسطينية من تسجيل ثلاثة مواقع تراث ثقافي إلى قائمة التراث العالمي. إضافة إلى ذلك، بمثابة الوصي على المواقع المقدسة في القدس، قامت المملكة الأردنية بتسجيل البلدة القديمة في القدس على قائمة التراث العالمي عام 1981.

كما تم تسجيل المواقع الأربعة المدرجة على قائمة التراث العالمي في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر نظراً لمخاطر تهدد القيم الكونية البارزة للمواقع وفقاً لقرارات لجنة التراث العالمي. في 2 تموز 2019، تمت إزالة كنيسة المهدي، بعد عملية إعادة ترميم كبيرة، من قائمة مواقع التراث العالمي المعرضة للخطر، الأمر الذي يعتبر إنجازاً هاماً للسلطة الفلسطينية المسؤولة عن المحافظة على الممتلكات وإدارتها.

علاوة على ذلك، تم تجميع قائمة أولية في فلسطين بمثابة جرد لتلك الممتلكات التي تنوي كل دولة طرف أن تفكر في ترشيحها، وتغطي أربعة عشر موقعاً في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة.

4.2.4 تعزيز دور المدن والبلدات الصغيرة ومتوسطة الحجم

4.2.4.4. أ هل تمتلك البلد سياسة حضرية وطنية أو خطة تنمية إقليمية والتي (أ) تستجيب للديناميكيات السكانية، (ب) تضمن التنمية المناطقية المتزنة، و(ج) تزيد الحيز المالي المحلي.

خلال تطوير سيناريوهات النمو الحضري في المناطق الحضرية الفلسطينية الخمسة الرئيسية، استهدفت وزارة الحكم المحلي، بدعم من البنك الدولي ثلاث عشرة بلدة ضمن المنطقة الحضرية لمدينة نابلس، وبلدتين في المنطقة الحضرية لمدينتي رام الله والبيرة، وخمس مدن وبلدات في المنطقة الحضرية لمدينة بيت لحم، وأربع بلدات ضمن المنطقة الحضرية لمدينة الخليل، من حيث التخطيط المكاني والاستراتيجي المشترك، وتطوير القدرات، وتعزيز التنمية المستدامة، من خلال تنفيذ تدخلات مدفوعة حسب الطلب.

4.2.5 تنفيذ أنظمة مواصلات عامة مستدامة ومتعددة الوسائل بما في ذلك الخيارات الخضراء

4.2.5.4. أ نسبة السكان الذين يتمتعون بوصول مريح إلى المواصلات العامة، مفصلة حسب الجنس، والعمر، والأشخاص ذوي الإعاقة.

بناء على بيانات وزارة النقل والمواصلات، يبلغ طول خطوط المواصلات العامة الحالي في الضفة الغربية 1,107.8 كم¹. وتبلغ مساحة المنطقة المبنية التي تتمتع بوصول مريح 251,684.6 دونم، والتي تمثل 67.3 بالمئة من إجمالي مساحة الضفة الغربية. في هذه المنطقة، تبلغ مساحة المنطقة المبنية التي تتمتع بوصول مريح في المنطقة المسماة (ج)، والتي تعتبر موطناً لما مجموعه 300,000 فلسطيني، 36,616.7 دونم والتي تشكل 14.5 بالمئة من إجمالي المناطق المبنية التي تتمتع بوصول مريح إلى المواصلات العامة في الضفة الغربية. قدرت وزارة الحكم المحلي المناطق المبنية في الأراضي الفلسطينية بحوالي 749,769 دونم.

يمكن احتساب مساحة الوصول المريح، حيث يتمتع السكان فيها بوصول مريح إلى أنظمة المواصلات العامة، باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، وتحديد ArcGIS، من خلال رسم المساحة المجاورة بعرض 500 متر من خطوط المواصلات العامة (من كل جانب). ويمكن إيجاد مساحة الوصول المريح، والتي تبلغ 1,231,808 دونم. عند مطابقة مساحة الوصول المريح مع المساحة المبنية، ينتج عن تقاطع المساحتين ما يقدر ب 406,786 دونم، والتي تمثل 54.25 بالمئة من مساحة المنطقة المبنية في الأراضي الفلسطينية¹.

وكما هو مبين في مسح إنفاق واستهلاك الأسرة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017)، فإن معدل إنفاق الأسرة الشهري هو 1,318 دولار أمريكي في فلسطين (1,613 دولار أمريكي في الضفة الغربية و784 دولار أمريكي في قطاع غزة). وعليه، ينفق الفلسطينيون حوالي 14 بالمئة من دخلهم على المواصلات (16 بالمئة في الضفة الغربية و8 بالمئة في قطاع غزة). وتعتبر نسبة الإنفاق على المواصلات من قبل الأسر الفلسطينية عالية مقارنة بالمعيار العالمي لمعقولية التكلفة البالغ 5 بالمئة (الأمم المتحدة ومكتب رئيس الوزراء، 2020).

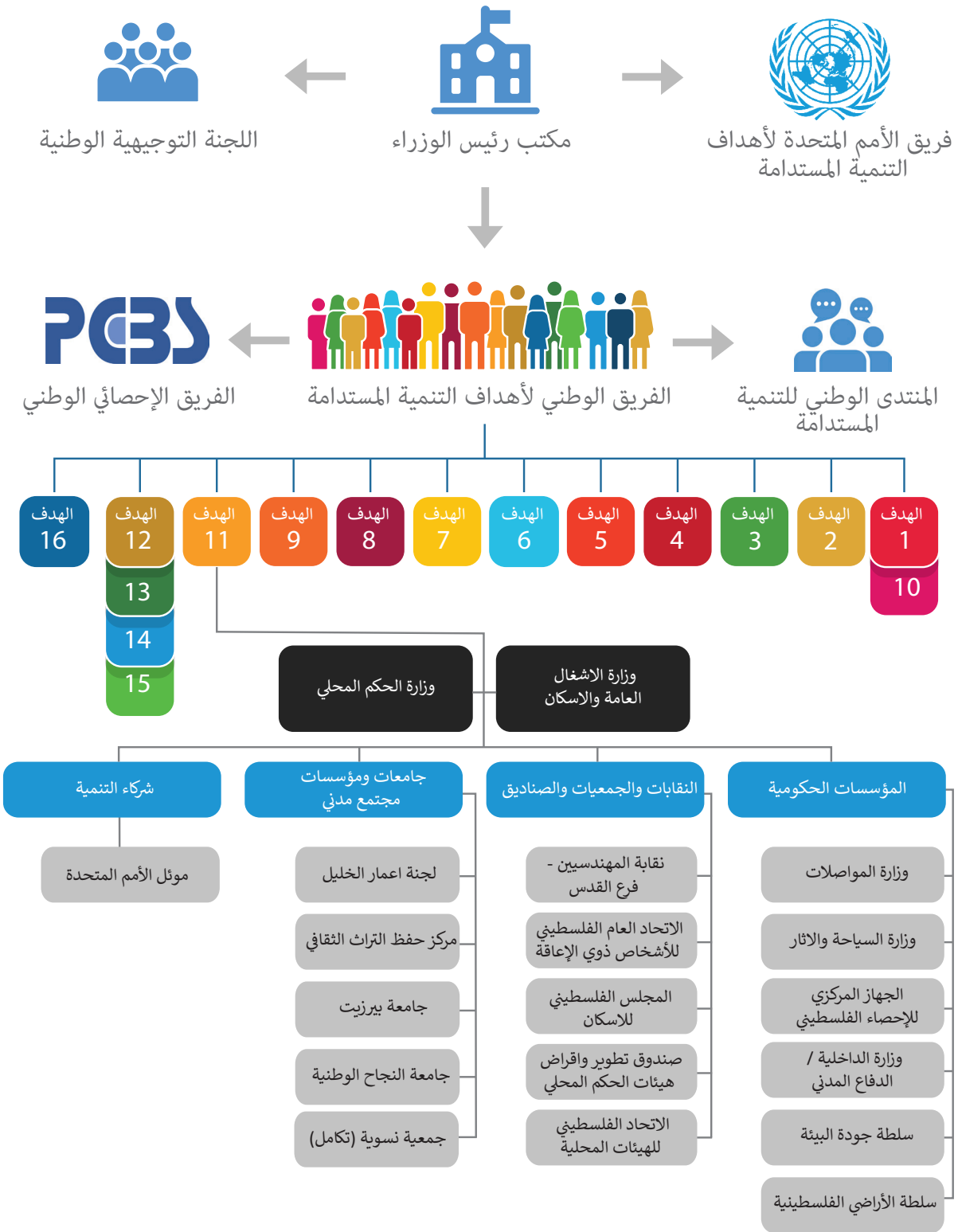
4.3 وسائل التنفيذ

كانت دولة فلسطين من أولى الدول التي قدمت التقرير الوطني لمؤتمر الموئل الثالث حول الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، والذي تم خلاله توقيع الخطة الحضرية الجديدة. كانت فلسطين نائب الرئيس في مؤتمر الموئل، والتي أظهرت التزاماً عالياً وإرادة سياسية نحو قضايا التنمية الحضرية المستدامة والإسكان. قامت وزارة الحكم المحلي بتفويض هيئة حكومة لمتابعة الخطة الحضرية الجديدة بالتعاون مع مؤسسات وطنية أخرى، بما في ذلك وزارة الأشغال العامة والإسكان، ووزارة السياحة والآثار، وسلطة جودة البيئة، وغيرها. ولتجنب القوالب البيروقراطية الجديدة، قررت وزارة الحكم المحلي استخدام اللجنة الوطنية للهدف الحادي عشر لدعم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في فلسطين.

4.4 تطوير القدرات

تماشياً مع الالتزام الوارد في خطة التنمية الوطنية (2021-2023)، تدعم مؤسسات السلطة الفلسطينية تطوير أجندة إشراك المواطنين من قبل السلطة الفلسطينية في كافة الجوانب من أجل تحسين الحوكمة، والتطوير المؤسسي والتعاون الوثيق مع المواطنين. مع العلم بأن آليات التغذية الراجعة وآليات إشراك المواطن التشاركية موجودة أصلاً، والسلطة الفلسطينية ملتزمة بالاستمرار في توفير التدريب وبناء القدرات للمرافق الخدمية العامة والبلديات/ الهيئات المحلية لمساعدتها على صياغة ووضع استراتيجية لإشراك المواطن ضمن نظرتها الاستراتيجية والعمليات اليومية.

¹ تم احتساب مساحة الوصول المريح للضفة الغربية فقط. خطوط المواصلات العامة في قطاع غزة لم تكن معروفة.



4.4.1 توسعة الفرص أمام التعاون بين المدن ورعاية تبادل الحلول الحضرية والتعلم المتبادل

4.4.1.ب عدد مرافق المياه والصرف الصحي العامة المشاركة في برامج بناء القدرات المؤسسية

توجد سبعة مجالس خدمات مشتركة لإدارة المرافق الخدماتية الخاصة بالمياه والصرف الصحي في الضفة الغربية. ويتم استهداف تلك المجالس ببرامج تطوير القدرات المؤسسية من قبل وزارة الحكم المحلي.

4.4.2 بناء قدرات كافة المستويات الحكومية للعمل مع الفئات الهشة من أجل المشاركة بشكل فاعل في صنع القرار الخاص بالتنمية الحضرية والمناطقية

4.4.3.أ نسبة المدن التي تتوفر لديها هيكلية مشاركة مباشرة لإشراك المجتمع المدني في التخطيط الحضري والإدارة الحضرية، المنتظمة والديموقراطية

تماشياً مع ورقة السياسات الصادرة عام 2011 حول تعزيز ومأسسة المشاركة العامة في شؤون الهيئات المحلية والمصادق عليها من قبل وزارة الحكم المحلي، تحتاج كافة الهيئات المحلية إلى تشكيل لجان «مشاركة عامة»، والتي يتم إقرارها في اجتماعات المجلس الرسمية. ويجب على الهيئات المحلية إبلاغ وزارة الحكم المحلي بتشكيل تلك اللجان تحضيراً لموافقة وزارة الحكم المحلي. إلى جانب ذلك، هنالك مجموعة من الأولويات السياسية بما في ذلك ترويج مفاهيم وممارسات مشاركة عامة سليمة في شؤون الهيئات المحلية؛ التنفيذ التدريجي لنشاطات المشاركة العامة على كافة المستويات؛ ومأسسة الإشراف على تنفيذ ممارسات المشاركة العامة كما عرفتها وزارة الحكم المحلي. تهدف كافة هذه السياسات إلى تعزيز ومأسسة المشاركة العامة في شؤون الهيئات المحلية؛ ترويج ممارسات الحكم الرشيد في شؤون الهيئات المحلية؛ وتعزيز مستويات الثقة بين المواطنين والمؤسسات العامة، والمواطنين والهيئات المحلية؛ وتطوير وسائل الاتصال التي توفر فرصة أمام المواطنين للوصول إلى المعلومات وتوفير التغذية الراجعة حول شؤون الهيئات المحلية، والمشاركة في عمليات التخطيط وصنع القرار في الهيئات المحلية؛ وزيادة كفاءة خدمات الهيئات المحلية من حيث الاستجابة للاحتياجات والأولويات المحلية وضمان العدالة في توزيع تقديم الخدمات؛ ورفع وعي المواطنين والمؤسسات حول أدوارهم والتزاماتهم تجاه المجتمع وترويج وتعزيز الحس المجتمعي بالملكية على الإنجازات والممتلكات العامة، والحاجة إلى صونها؛ وتعزيز التماسك المجتمعي المحلي وحس الوحدة والالتفاف حول الأهداف العامة؛ ودعم مبادرات ومساهمات المواطنين والمؤسسات لخدمة الصالح العام والمساهمة في التنمية المحلية.

تضع عملية التخطيط في فلسطين احتياجات الناس كأولوية لها. حيث أن المشاركة العامة على كافة مستويات الاستهداف لكافة الجهات محثوث عليه بشكل كبير في السياق الفلسطيني ويوفر فهماً أفضل لاحتياجات الناس ووجهات نظرهم. ويمكن التجسيد الواضح للمشاركة العامة في فلسطين في إعداد المخططات الهيكلية حيث تكون التجمعات المحلية والجهات ذات العلاقة هم جوهر عملية التخطيط حيث أنهم يشاركون في كافة مراحل عملية التخطيط من بداية التحضير للمخططات الهيكلية وحتى إعلان الاعتراضات العامة من أجل الموافقة النهائية. يتم تطبيق هذا النهج التخطيطي في كل من المنطقة المسماة (أ) والمنطقة المسماة (ب) وكذلك المنطقة المسماة (ج)، حيث يكون المجتمع المحلي هو الجهة صانعة القرار. حتى هذا الحين، تم إعداد 249 مخطط هيكلية محلي والموافقة عليها في المنطقة المسماة (أ) والمنطقة المسماة (ب)، بينما تم الموافقة على خمسة مخططات هيكلية محلية من قبل السلطات الإسرائيلية في المنطقة المسماة (ج).

4.5 تكنولوجيا المعلومات والابتكار

خلال العقد الماضي، وضعت السلطة الفلسطينية الحكومة الالكترونية كأولوية وطنية في كافة الوثائق والاستراتيجيات السياسية الرئيسية الخاصة بها. بدرجات أهمية وعمق متفاوتة، حظي قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - كما هو الحال في القطاع العام - بأهمية متسارعة وأصبح الآن مدمجاً بالكامل في الجهود الفلسطينية لتطوير إدارة حكومية معاصرة، فعالة، وتعمل بشكل جيد. من شأن التكنولوجيا الرقمية ليس فقط أن تضاعف المساهمة الإيجابية التي تقدمها القطاعات الفردية أصلاً، ولكن أن تسهل أوجه التضافر عبر مختلف قطاعات الاقتصاد الفلسطيني (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2011).

قامت اللجنة الوزارية الخاصة بالحكومة الالكترونية والتي تم تأسيسها تحت ضغط من فخامة الرئيس محمود عباس، بإعداد أول خطة استراتيجية شاملة للحكومة الالكترونية عام 2005. جاءت الوثيقة بموجبه جزءاً من رؤيا السلطة الفلسطينية «لتوفير حياة أفضل لكافة مواطنينا من خلال كوننا حكومة: تمكن المواطنين من المشاركة في الحكم؛ حيث تصل المواطنين والقطاع الخاص والمؤسسات لدفع عجلة النمو الاقتصادي ومواجهة تحديات مجتمعية، ويوفر قيمة عامة حقيقية من خلال الخدمات الحكومية المركزة على المواطن».

مع خطة التنمية الوطنية 2021-2023 التي تم إقرارها مؤخراً، بدعم من البنك الدولي، سيتم تطوير وتنفيذ نظام حكومة الكترونية وتسهيل استخدام التقنيات الرقمية من أجل الاستجابة لفايروس كوفيد-19، والتعافي، والمنعة. علاوة على ذلك، سيتم توفير المحتوى التعليمي الرقمي التفاعلي من أجل تمكين عمليات تعليم وتعلم عالية الجودة (مثل، اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم، والمهارات

الرقمية) خلال وما بعد أزمة فايروس كوفيد-19 (مجموعة البنك الدولي، 2021). في عام 2018، صادقت وزارة الحكم المحلي على إطار العمل الاستراتيجي نحو بلديات الكترونية (2019-2023) لتوفير خدمات بلدية الكترونية ذكية لتحسين جودة حياة المواطنين (وزارة الحكم المحلي، 2018).

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020). بيان صحفي بمناسبة يوم العمال العالمي
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020). بيان صحفي عشية اليوم العالمي للمرأة
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020). الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة: المياه النظيفة والصرف الصحي.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). كمية الطاقة الكهربائية المتاحة في فلسطين حسب السنة ومصدر الطاقة الكهربائية 2010-2019
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). التقرير الصحفي للتنبؤات الاقتصادية لعام 2021، رام الله.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) (2020). التمييز ضد المواطنين الفلسطينيين في موازنة بلدية القدس والخطط الحكومية: الأهداف والأشكال والتبعات.
- سلطة النقد الفلسطينية (2020). الاستقرار المالي
- سلطة النقد الفلسطينية (2020). حقائق وأرقام
- Sabra, M., Eltalla, A., & Alfara, A. (2015). The Shadow Economy in Palestine: Size and Causes
- United Nations Human Settlements Programme (2016). State of Palestine Cities Report 2016
- United Nations Human Settlements Programme (2017). Profile for the State of Palestine
- United Nations Children's Fund (n.d.). WASH: Water, Sanitation and Hygiene
- United Nations Information System on the Question of Palestine (2017). The Performance of Palestinian Local Governments: An Assessment of Service Delivery Outcomes and Performance Drivers in the West Bank and Gaza
- United Nations and the Prime Minister's Office (2020). The Atlas of Sustainable Development, 2019
- Ayyash, M., Sek, S. K., & Sadeq, T. (2020). Income and Consumption Inequalities in Palestine: A Regression-Based Decomposition Approach
- El-Atrash, A., Salem, H., & Jad, I. (2009). Planning Towards A Sustainable Land Transportation System In A Future Palestinian State
- European Training Foundation. (2014). Labour Market and Employment Policies in Palestine
- International Peace and Cooperation Center . (2013). East Jerusalem Housing Review
- وزارة الحكم المحلي (2016). تقرير حالة المدن الفلسطينية
- وزارة الحكم المحلي (2018). الإطار الاستراتيجي لتتحول للبلديات الإلكترونية 2019-2023
- Organisation for Economic Co-operation and Development. (2011). The Case of E-Government in the Palestinian Authority
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2015). التوزيع النسي للأسر في فلسطين حسب طريقة التخلص من المياه العادمة والمنطقة ونوع التجمع
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017). مسح الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2017). متوسط إنفاق واستهلاك الأسرة الشهري بالدينار الأردني في فلسطين حسب فئات السلع والخدمات والمنطقة.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019). اليوم العالمي للاجئين
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019). أطلس الهجرة
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020). الذكرى الثالثة والسبعين لنكبة فلسطين
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020). بيان صحفي حول التنبؤات الاقتصادية للعام 2021

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (2021). Regional Report: The Attainment of SDGs in Conflict-Affected Countries in the Arab Region

United Nations Human Rights Commissioner (2021). Israeli settlements in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and in the occupied Syrian Golan

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (2013). The Humanitarian Impact of the Barrier, East Jerusalem

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs.(2019). Demolitions in West Bank undermine access to water

Women's Centre for Legal Aid and Counseling (2014). Palestinian Women and Inheritance

Women's Centre for Legal Aid and Counseling; AIDA; Mercy Corps; GAPS UK (2021). Gender Equality, Peace and Security in a (COVID-19 World Palestine)

World Bank Group (2014). Securing Water for Development in the West Bank and Gaza

World Bank Group (2018). Securing Water for Development in West Bank and Gaza

World Bank Group (2021). Assistance Strategy for the West Bank and Gaza



مقدمة

في عام 2015، تعهدت دولة فلسطين بتحقيق أجندة التنمية المستدامة بحلول عام 2030 – وهي عبارة عن خطة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال العمل نحو تحقيق سبعة عشر هدفاً للتنمية المستدامة، وهي بمثابة دعوة عاجلة للعمل حيث ترى أن إنهاء الفقر وأشكال الحرمان الأخرى يجب أن يسير يداً بيد مع الاستراتيجيات التي تحسن الصحة والتعليم، وتقلل أشكال عدم المساواة، وتحفز النمو الاقتصادي – كل ذلك بينما يتم التعامل مع التغير المناخي والعمل من أجل الحفاظ على البيئة. والغاية من هذه المراجعة للهدف الحادي عشر هي تقديم تقرير حول التقدم في تحقيق فلسطين للهدف الحادي عشر، والذي يهدف إلى جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع، وأمنة، وقادرة على الصمود ومستدامة.

تغطي المراجعة للهدف الحادي عشر الفترة الممتدة من عام 2015 وحتى حزيران 2021، حيث تتفاوت وفقاً للبيانات المتاحة حول كل غاية و/أو مؤشر. كما أنها تجسد الأولويات السياسية الخاصة بالحكومة الفلسطينية وأثر فايروس كوفيد-19 على تحقيق كافة الغايات والمؤشرات ذات العلاقة. ومن شأن هذا التقرير أن يعمل بمثابة أداة للجمهور، والجهات صانعة السياسات بالإضافة إلى الجهات التنموية الفاعلة في قطاع التنمية الحضرية لمشاركة القاعدة المعرفية المشتركة ووضع خطط مشتركة نحو التقدم في تحقيق الهدف الحادي عشر من أجل دعم التحول إلى مدن شاملة وأمنة للجميع في فلسطين.

تسببت التحديات السياسية والصحية والاجتماعية الاقتصادية طويلة الأمد والأخيرة بأزمة مالية غير مسبقة، وفي الوقت ذاته

عرضت التقدم في إنجاز الهدف الحادي عشر والأهداف الأخرى للخطر. حيث أنها جعلت تحقيقها أكثر إلحاحاً وضرورة للتحول من الأزمة الإنسانية نحو التنمية المستدامة مع التأكد من عدم ترك أي أحد أو أي مكان خلف الركب. أظهرت جائحة فايروس كوفيد-19 أن المدن تتصدر مكافحة الجائحة بالإضافة إلى أهميتها في التخفيف من أية مهددات مستقبلية من خلال بناء القدرة على الصمود المجتمعي والاقتصادي والبيئي في مواجهة الكوارث المتكررة، الطبيعية والبشرية. إضافة إلى ذلك، أدت التصعيدات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى تدهور الاقتصاد المحلي ومعاكسة الجهود المبذولة نحو إنشاء بيئة حضرية أكثر استدامة في فلسطين. حيث من المقدر أن التكلفة الاقتصادية لتلك التصعيدات وصلت إلى 13 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في فلسطين عام 2018؛ واعتماداً على استقرار الوضع السياسي (أو عدمه)، فإنه من المتوقع أن يكون هذا الرقم أعلى بكثير في الفترات التي تتخللها تصعيدات حادة في الصراع (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، 2021). إلا أنه، وعلى الرغم من تلك التحديات، حققت دولة فلسطين خطوات ملحوظة فيما يتعلق برعاية التخطيط المرتكز على الناس والسياسات المكانية المتكاملة المحلية الإقليمية بالإضافة إلى دعم قطاع الحكم المحلي لتحسين مشاركة المواطنين وتمثيلهم.

تتوافق خطة التنمية الوطنية 2021-2023 الخاصة بالحكومة الفلسطينية وأولوياتها بشكل مباشر مع الهدف الحادي عشر. كما أن أولويات خطة التنمية الوطنية معكوسة في الاستراتيجيات القطاعية للحكومة الفلسطينية الخاصة بالحكم المحلي، والإسكان والأشغال

العامة، والنقل والمواصلات، والبيئة، والأراضي، والثقافة، والشباب والمساواة في النوع الاجتماعي.

تم إعداد المراجعة للهدف الحادي عشر بمشاركة من الحكومة الفلسطينية والبلديات ومختلف المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. كما تم إعداد التقرير وكافة الاجتماعات والتشاورات المنعقدة تحت إشراف وزارة الحكم المحلي.

يغطي التقرير عشرة غايات وخمسة عشر مؤشراً مرتبطاً بها تقع تحت الهدف الحادي عشر؛ والتي يتم قياس غالبيتها على المستوى المحلي ويتم تقديم التقارير حول التقدم المحرز على المستوى الوطني. كما يسرد التقرير الأولويات السياسية للحكومة الفلسطينية خلال الفترة القادمة، والمبينة على النتائج والتغير المطلوب في السياسات، والتي تعتبر أساسية للتقدم في إحراز الهدف الحادي عشر بحلول عام 2030.

السياق الاقتصادي والجيوسياسي

تعرض الشعب الفلسطيني لقرن من الاحتلال الذي تسبب في تشريدته وتهجيرته، بحيث أصبح غالبية السكان من اللاجئين. ووفقاً لآخر الأرقام بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2018، فإن هنالك ما يزيد عن 13.05 مليون فلسطيني في العالم، من بينهم 4.91 مليون يقيمون في الأراضي الفلسطينية المحتلة: الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة (2.95 مليون و1.96 مليون، على التوالي)؛ بالإضافة إلى 1.57 مليون فلسطيني آخريين يعيشون في إسرائيل؛ و5.85 مليون يعيشون في الدول العربية، وقرابة 717 ألف يعيشون في الدول الأخرى. تعرف الأراضي الفلسطينية المحتلة هنا على أنها الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية) وقطاع غزة، وهي دولة تحت الاحتلال وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 19/67 لسنة 2012 وقد حصلت على صفة مراقب دائم في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2011. وتتألف الأراضي الفلسطينية المحتلة من كتلتين منفصلتين جغرافياً، هما تحديداً الضفة الغربية وقطاع غزة بإجمالي مساحة 5,660 كم² و 365 كم²، على التوالي.

تواجه الحكومة الفلسطينية تحدياً فريداً من حيث دمج الفراغات الجغرافية التي تم فصلها قسراً. فالاحتلال الإسرائيلي أبقى على الأراضي الفلسطينية المحتلة مفصولة من الناحية الجغرافية والاجتماعية، وذلك بشكل متزايد منذ توقيع اتفاقية أوسلو وسط التسعينيات. وبعد توقيع اتفاقية أوسلو، فقد تم إنشاء نظام قانوني وتخطيطي جديد ومركب، واحد للضفة الغربية وآخر لقطاع غزة، بينما تركت مسألة السيطرة على القدس الشرقية للمفاوضات المستقبلية، مما تركها تحت قبضة الاحتلال الإسرائيلي من خلال السيطرة غير الشرعية عليها منذ عام 1980. تم فصل قطاع غزة جغرافياً عن

الضفة الغربية، إلا أن القطاع لا يزال إلى حد كبير خاضعاً للسيطرة الإدارية والتخطيطية الفلسطينية. وعلى الرغم من أن اتفاقية أوسلو شملت بنداً يتطلب وجود ممر آمن يصل بين قطاع غزة والضفة الغربية للسماح بالحركة بحرية بين الجانبين، إلا أن إسرائيل لم تسمح أبداً بتنفيذ ذلك. وبالتالي، بينما تملك السلطة الفلسطينية من الناحية النظرية سيطرة مدنية كاملة على قطاع غزة، إلا أنها ومنذ عام 2005، لم تتحلى بسيطرة فعالة على حدوده القطاع، أو التنمية الاقتصادية، أو تنمية البنية التحتية فيه.

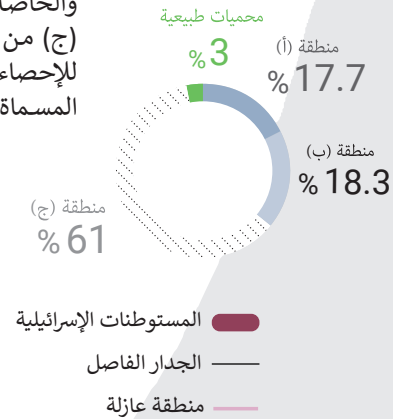
في حين أن الضفة الغربية، وبموجب اتفاقية أوسلو، قد تم تقسيمها إلى ثلاثة تصنيفات جيوسياسية هي: المناطق (أ)، و(ب)، و(ج). تشكل المنطقة (أ) 17.7 بالمئة من الضفة الغربية وتتألف من مراكز المدن الفلسطينية (باستثناء أجزاء رئيسية من مدينة الخليل)، وهي خاضعة للسيطرة المدنية والأمنية الفلسطينية؛ أما المنطقة (ب) فتشكل 18.3 بالمئة من الضفة الغربية وتتألف من المناطق المبنية الفلسطينية خارج المنطقة (أ)، وهي خاضعة للسيطرة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية؛ أما المناطق المسماة (ج) فتشكل 61 بالمئة من الضفة الغربية وتتألف من الأراضي الريفية والزراعية، وهي خاضعة للسيطرة المدنية والأمنية الإسرائيلية. تشكل منطقة المحميات الطبيعية 3 بالمئة من مساحة الضفة الغربية ولا تزال خاضعة للسيطرة الإسرائيلية، الأمر الذي ينافي الاتفاقية الانتقالية الموقعة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. من المهم ملاحظة أنه لا يوجد استمرارية جغرافية لهذه التصنيفات، وبالتالي فإن مناطق (أ) و(ب) (مبعثرة في كافة أنحاء الضفة الغربية. وقد كان من المفترض أن تكون تصنيفات المناطق هذه مؤقتة، مع تسليم الأراضي على مراحل إلى السيطرة الفلسطينية بحلول نهاية

الفترة الانتقالية المحددة بخمس سنوات كما نصت اتفاقية أوسلو، وكانت مصممة لتنتهي بمفاوضات الوضع النهائي عام 1999.

لم يتوقف الأمر عند عدم انعقاد مفاوضات الوضع النهائي فحسب، الأمر الذي يبقى على التصنيفات الجيوسياسية ويترك القدس الشرقية تحت السيطرة القانونية والإدارية الإسرائيلية وبدون أية سيادة للسلطة الفلسطينية والمنوعة من العمل ضمن حدودها البلدية، بل قامت السلطات الإسرائيلية بتكثيف إنشاء المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية في أنحاء الضفة الغربية وتشريد الفلسطينيين واستبدالهم بمستوطنين إسرائيليين غير شرعيين.

وبالتالي تتسم فلسطين بوجود نظامي تخطيط متناقضين والذان يهدفان إلى استغلال مواردها الطبيعية لخدمة شعبين مختلفين: الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين. كما أدى انعدام السيادة على الأرض، بما في ذلك أراضي الأغوار والمساحات الأخرى الغنية بالموارد الطبيعية في المنطقة المسماة (ج)، إلى حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تنظيم استخدام الأراضي، وكبح التحضر والاكتظاظ المتزايد في المنطقة المسماة (أ) و(ب)، ومن إدارة مواردهم بأنفسهم، دون تجاوز طاقتها الاستيعابية. في حين أن المخططات الشاملة للسلطات الإسرائيلية في دولة فلسطين كانت مدفوعة بفعل عوامل سياسية، تهدف إلى تغيير السمات الديموغرافية في المنطقة المسماة (ج) – حيث تم الإعلان عن مخططات ضم الأغوار والتوسع في بناء الكتل الاستيطانية، واستمرار النشاط الاستيطاني غير الشرعي بوتيرة سريعة، والسياسات والخطوات التي تعمل على خلق البيئة القسرية، والتي تتضح في مصادرة الأراضي وهدم المنشآت الفلسطينية، والتهجير الناجم

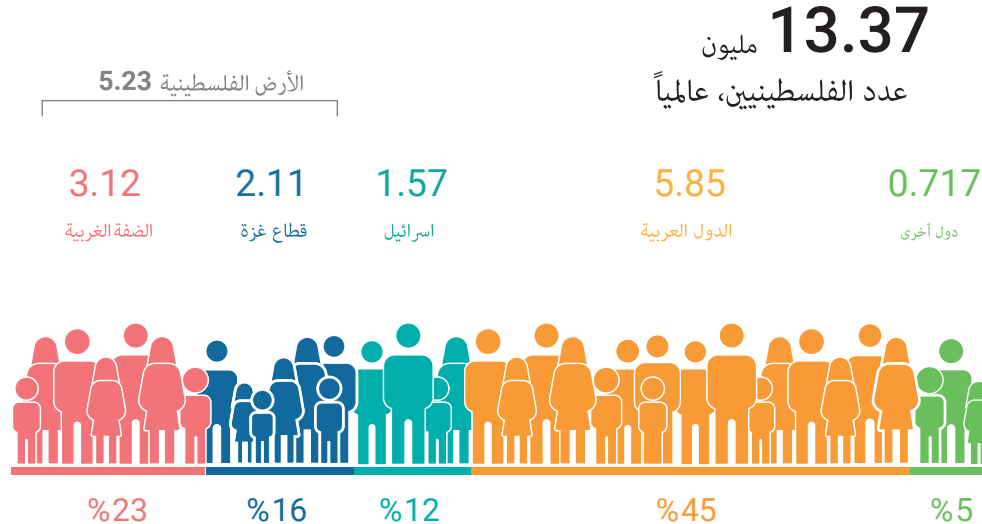
خريطة الوضع الجيوسياسي



بدأت إسرائيل بشكل أحادي ببناء الجدار العازل عام 2002 في الضفة الغربية. ويفصل مسار الجدار التجمعات الفلسطينية والأراضي الزراعية عن باقي الضفة الغربية ويساهم في شردمة الأرض الفلسطينية المحتلة. ويعتبر ضم المستوطنات الإسرائيلية خلف الجدار أهم عامل وراء انحراف المسار عن الخط الأخضر، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة. وبينت محكمة العدل الدولية في قرارها الاستشاري لعام 2004، أن أجزاء الجدار العازل التي تمر عبر الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، بالإضافة إلى نظام البوابات والتحصينات المرتبط به، ينتهك التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2013).

إضافة إلى التحديات الجيوسياسية المذكورة أعلاه، تواجه السلطة الفلسطينية أزمة مالية خطيرة، والتي ازدادت سوءاً مع جائحة فايروس كوفيد-19. كما تراجع الدعم الدولي لميزانية السلطة الفلسطينية بشكل كبير خلال السنوات الماضية ليصل إلى 488

عن ذلك والتي هي في أعلى مستوياتها منذ عام 2016 (المفوض السامي لحقوق الإنسان) (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2021)، بالإضافة إلى عنف المستوطنين الممارس بشكل يومي على الفلسطينيين، بما في ذلك بنيتهم التحتية، والمحاصيل الزراعية، والثروة الحيوانية. تظهر آخر البيانات من عام 2019 أن هناك 661,600 مستوطن إسرائيلي في الضفة الغربية، من بينهم 220,000 في القدس الشرقية، مقارنة بما مجموعه 116,300 مستوطن عام 1993 (المفوض السامي لحقوق الإنسان) (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2021)؛ أي أن عددهم تضاعف أكثر من أربعة أضعاف في أقل من ثلاثة عقود. شهدت أعمال الهدم للمباني الفلسطينية (مثل المنازل، والأصول العامة والخاصة) ارتفاعاً كبيراً في كل من القدس الشرقية والمنطقة المسماة (ج) من الضفة الغربية خلال الفترة ذاتها. ويقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن 19 بالمئة من أعمال الهدم كانت في المنطقة المسماة (أ) و(ب) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020).



دولة فلسطين: حقائق رئيسية



40%
(2.11 مليون)
قطاع غزة

5.23 مليون
إجمالي التوقعات السكانية

60%
(3.12 مليون)
الضفة الغربية

2.4%
معدل النمو السكاني

3.2%
معدل النمو السكاني الحضري

1,333
لكل كيلومتر مربع
كثافة الأرض الحضرية

مليون دولار عام 2020، أي أقل 20 بالمائة مما كان عليه عام 2019 والأقل عبر عقد كامل (مجموعة البنك الدولي، 2021). وقد تفاقم ذلك بامتزاجه مع التدابير العقابية المفروضة من قبل الحكومة الإسرائيلية المتمثلة في احتجاز عائدات ضرائب المقاصة في مناسبات مختلفة. وتشكل تلك العائدات المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية الفلسطينية، بما يقارب 70 بالمائة، والتي تغطي المصروفات الحالية بما في ذلك قسيمة الرواتب والمصروفات التشغيلية الأخرى. على المستوى الكلي، شهد الاقتصاد الفلسطيني تراجعاً في إجمالي الناتج المحلي بمقدار 12 بالمائة خلال عام 2020 مقارنة بعام 2019 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021) نتيجة لجائحة فيروس كوفيد-19 والإغلاقات الكلية والجزئية المرتبطة بها، والتي أضعفت الاقتصاد الفلسطيني.

تعتبر حقوق الإسكان، والأراضي والممتلكات القوة المحركة وراء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، بما في ذلك التصعيدات الأخيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والناجمة عن المعركة على فرض السيادة على مساحات استراتيجية في القدس الشرقية. وتؤدي التصعيدات الدورية إلى إرهاب الاقتصاد ومعاكسة الجهود المبذولة نحو بيئة حضرية أكثر استدامة في فلسطين.

28.4%
الشباب

77%
الحضر

29.2%
الفقر

42.2%
لاجئين

البطالة

30.9%

60.4%

12.0%

27.4%

قطاع غزة

الضفة الغربية

غايات ومؤشرات هدف 11

غاية 11.1



كفالة حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030

11.1.1 نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة

غاية 11.2



توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة وبسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، وخاصةً بتوسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام 2030

11.2.1 نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة، بحسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الإعاقة

غاية 11.3



تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030

11.3.1 نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني

11.3.2 نسبة المدن التي لديها هيكل يتيح مشاركة المجتمع المدني على نحو مباشر في تخطيط المناطق الحضرية، ويعمل بانتظام ويُدار بطريقة ديمقراطية

غاية 11.4



تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030

مجموع النفقات (القطاعات العام والخاص (التي أنفقت للحفاظ على نصيب الفرد من الدخل وحماية وحفظ التراث الثقافي والطبيعي، بحسب نوع التراث (الثقافي والطبيعي والمختلط وتحديدده من قبل مركز التراث العالمي) ومستوى الحكم (وطني وإقليمي، ومحلي/بلدي)، ونوع الإنفاق (إنفاق تشغيلي/استثمار) ونوع التمويل المقدم من القطاع الخاص (تبرعات عينية، ومن القطاع الخاص غير الربحي، وبرامج الرعاية)

غاية 11.5



تحقيق انخفاض كبير في عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتأثرين، وانخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالنتائج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظروف هشة، بحلول عام 2030

11.5.1 عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين والمتضررين بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص

11.5.2 الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالنتائج المحلي الإجمالي العالمي بما في ذلك الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية وتعطيل الخدمات الأساسية نتيجة للكوارث

غاية 11.6



11.6 الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بطرق منها إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030

11.6.1 نسبة النفايات الصلبة الحضرية التي يتم جمعها وإدارتها في منشآت خاضعة للمراقبة من مجموع النفايات الحضرية المتولدة، بحسب المدينة

11.6.2 المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات(على سبيل المثال الجسيمات من الفئة 2.5 والجسيمات من الفئة 10) في المدن (المرجّح حسب السكان)

غاية 11.7



11.7 توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام 2030

11.7.1 متوسط حصة المنطقة السكنية بالمدن التي تُقلّ قضاء مفتوح للاستخدام العام للجميع ، بحسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الإعاقة

11.7.2 نسبة ضحايا التحرش البدني أو الجنسي بحسب العمر والجنس ووضع الأشخاص ذوي الإعاقة ومكان حدوثه خلال الاثني عشر شهرا السابقة

غاية 11.1



11.1 دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية

11.1.1 عدد البلدان التي لديها سياسات حضرية وطنية أو خطط إغائية قادرة على (أ) الاستجابة للديناميات السكانية؛ (ب) وكفالة تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، (ج) وزيادة الحيز المالي المحلي

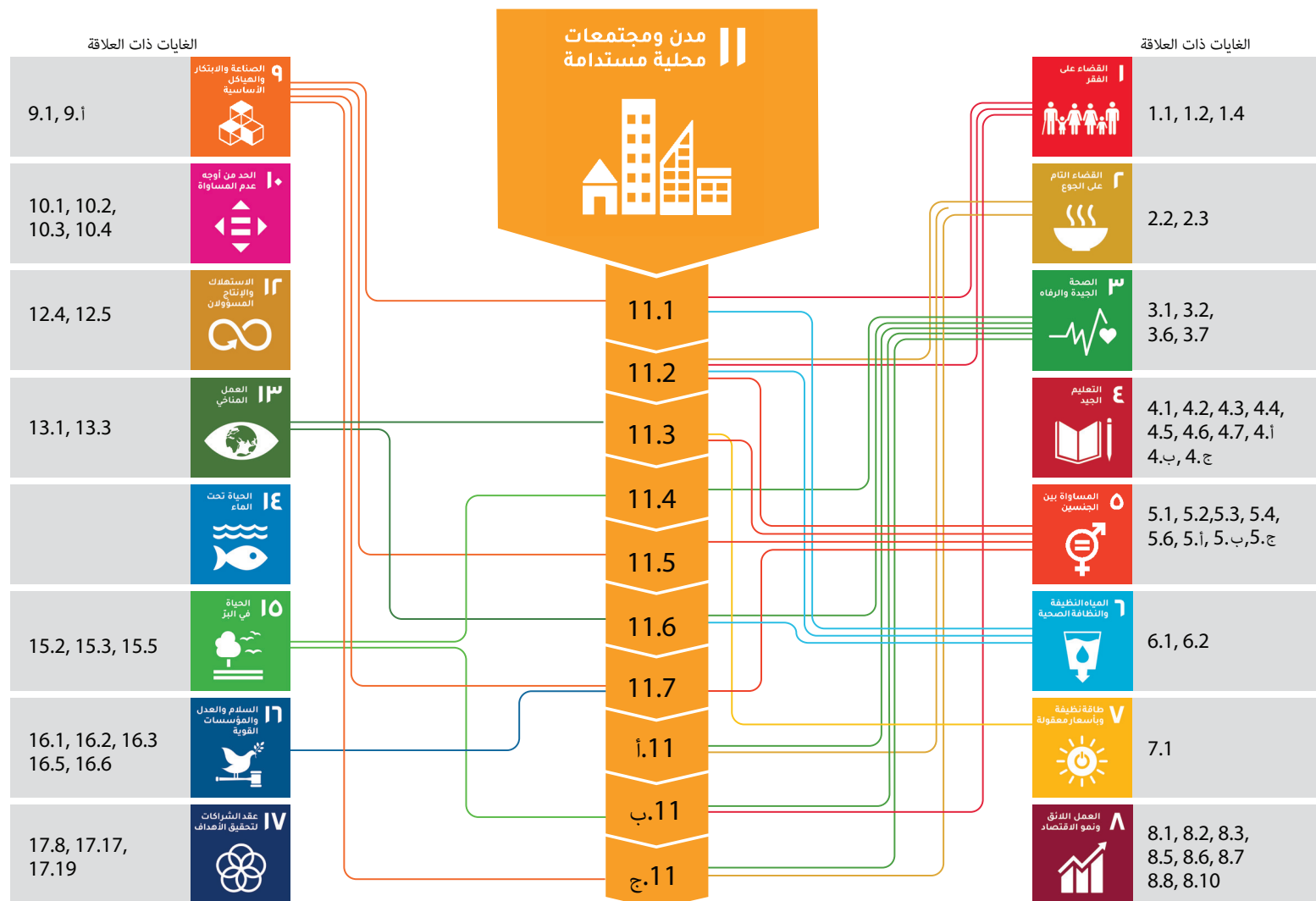
غاية 11.ب



11.ب العمل، بحلول عام 2020، على تحقيق زيادة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططا متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سِندياي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030

11.ب.1 عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشيا مع إطار سِندياي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030

11.ب.2 نسبة السلطات المحلية التي لديها وتطبق استراتيجيات الحد من المخاطر على مستوى السلطات المحلية بالاتساق مع الاستراتيجية الوطنية للحد من المخاطر



11.1 الإسكان الآمن وميسور التكلفة

ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة ورفع مستوى الأحياء الفقيرة

يتفاقم الوضع المتدهور في المراكز الحضرية الفلسطينية بفعل انعدام الحل السياسي لوضع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى العمليات العسكرية الإسرائيلية المستمرة على قطاع غزة وقصف الوحدات السكنية تاركة آلاف المدنيين الفلسطينيين بلا مأوى.

سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات
عشوائية أو سكن غير ملائم

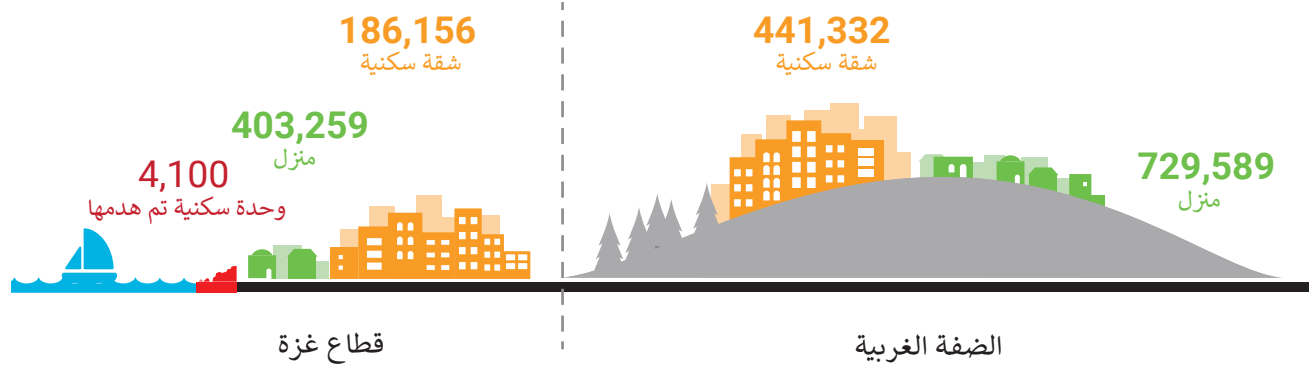
42.3 %



على الرغم من نمو السكان المتسارع وركود النمو الاقتصادي، يبقى قطاع الإسكان قطاعاً هاماً في فلسطين نظراً لأهميته السياسية والوطنية. وفي حين لا توجد أحياء فقيرة (slums) في فلسطين، إلا أن التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع الإسكان تكمن في قضايا الإسكان المكتظ، وغير المستدام، وباهظ التكلفة. كما أن هناك حاجة ملحة إلى دمج قطاع الإسكان في السياسات الحضرية المحلية والوطنية، وتحسين أطر العمل النازمة ومنح الأولوية للأهداف السياسية المرتبطة بتوسعة نطاق الإسكان معقول التكلفة من أجل تخفيف العبء المالي الواقع على عاتق المواطنين، والسيطرة على الزحف العمراني وبالتالي التمتع بسيطرة أفضل على الأراضي.

في حين أن التحدي الآخر أمام ملائمة الإسكان هو وجود نظام التخطيط الإسرائيلي الذي يسيطر على فضاء التخطيط الكلي للضفة الغربية عبر توسع المستوطنات غير الشرعية، وبناء الطرق الالتفافية في أنحاء الضفة الغربية وهدم المنازل الفلسطينية والمرافق المعيشية، الأمر الذي ينتهك القانون الدولي الإنساني وقوانين حقوق الإنسان. أما في القدس الشرقية، فتتصب السياسات الإسرائيلية نحو خلق ظروف للمواطنين الفلسطينيين يستحيل فيها بناء وحدات سكنية جديدة، ويشمل ذلك على سبيل الذكر وليس الحصر، سياسات التخطيط والتنظيم، وحالات الإخلاء القسري، والخدمات البلدية المحدودة، والتي يسوء وضعها أكثر بفعل السياسات التي تهدد حقوق الإقامة لمن يعيشون أو يعملون خارج حدود البلدية.

المباني والوحدات السكنية في فلسطين



احتياجات الإسكان في فلسطين 2020

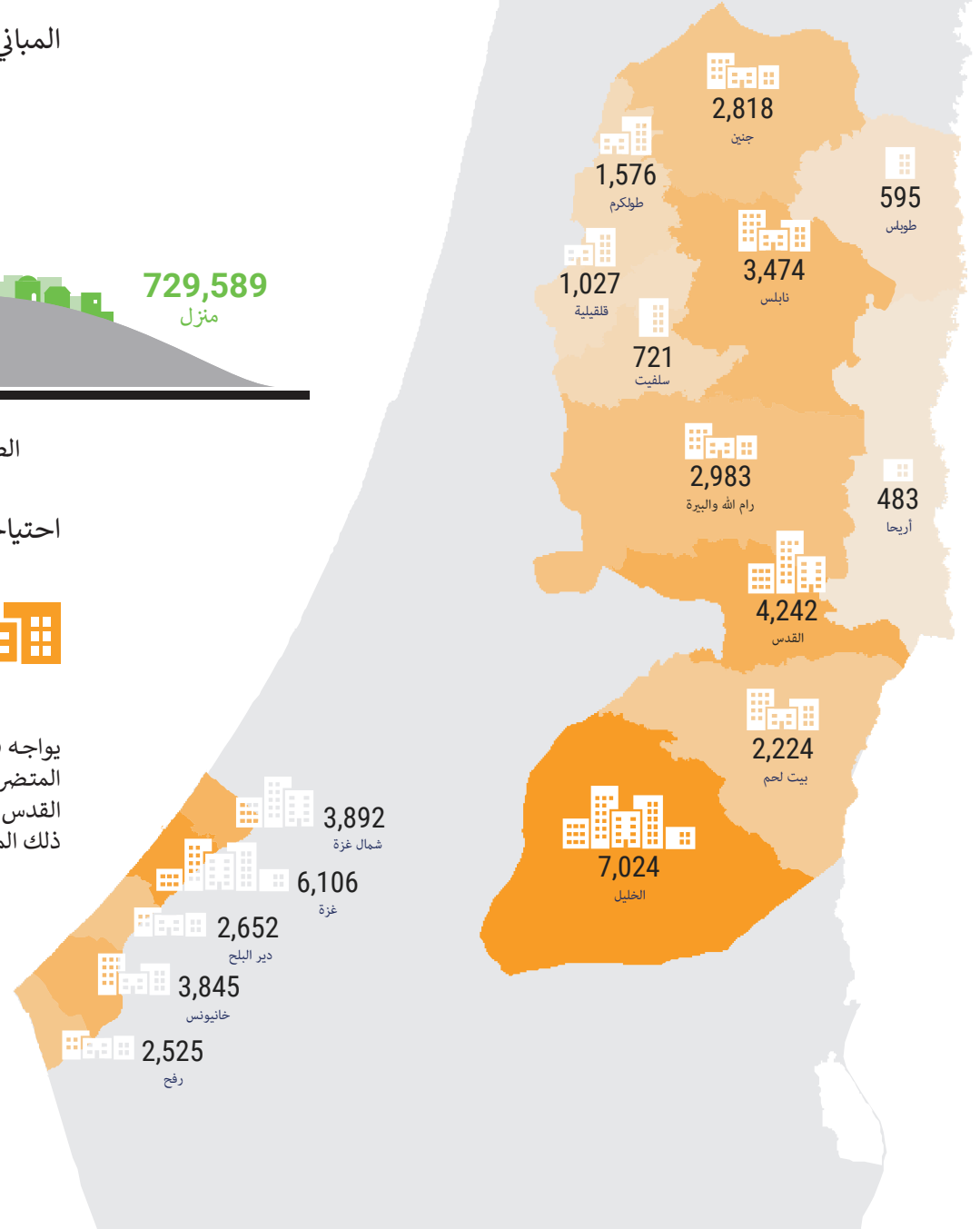
قطاع غزة	الضفة الغربية	فلسطين
وحدة 19,020	وحدة 27,168	وحدة 46,188

يواجه قطاع غزة حالياً نقصاً مستمراً قدره 19,202 وحدة سكنية، وهذا عدا عن تجديد الوحدات السكنية المتضررة نتيجة النزاع. في الضفة الغربية، يقدر الاحتياج بـ 27,168 وحدة سكنية. يحتاج قطاع الإسكان في القدس الشرقية حالياً إلى 10,000 وحدة سكنية و 1,500 وحدة كل عام. وبسبب ندرة الوحدات السكنية، بما في ذلك المساكن ذات الأسعار المعقولة، يغادر آلاف الفلسطينيين المدينة للعيش في الضواحي خارج الجدار العازل.

* إضافة لما سبق، من الجدير بالذكر أنه في عام 2020، ثبت أن 300,000 فلسطيني بحاجة إلى المعونة الإنسانية، لا سيما في قطاع المأوى والمواد غير الغذائية (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، 2021).

المصدر: وزارة الاشغال العامة والاسكان (2019).

فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب رئيس الوزراء (2020). أطلس التنمية المستدامة، 2020، ص 52



الإسكان ميسور التكلفة

متوسط إنفاق الأسر الشهري

إلا أن الأسر تختار امتلاك مساكن (بشكل أساسي الشقق السكنية) بسبب ارتفاع تكلفة الاستئجار (الذي يقترب من قيمة سداد القرض الشهري)، على الرغم من ارتفاع تكلفة الإسكان وتشديد التمويل العقاري.

في فلسطين، يعيش 38.8 بالمئة من الأسر في منازل منفصلة، في حين تعيش 59.2 بالمئة منها في شقق سكنية. من حيث الملكية، يعيش 87.7 بالمئة من الأسر في وحدات سكنية مملوكة، في حين يعيش 7.9 بالمئة في وحدات سكنية مستأجرة. في حين أن النسبة المرتفعة نسبياً من الأسر التي تعيش في الوحدات السكنية المملوكة قد تشير، للوهلة الأولى، إلى القدرة على تحمل تكاليف الاستملاك،

\$1,318 فلسطين

متوسط الإنفاق الشهري للأسرة

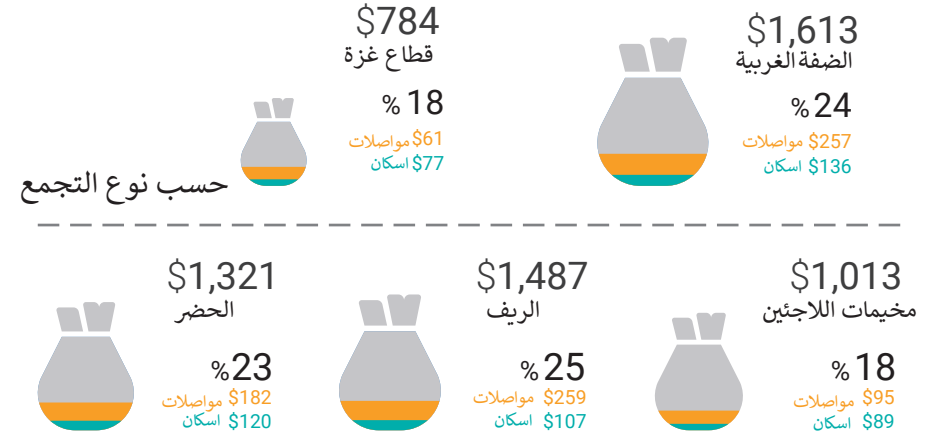
23%



\$187 مواصلات
\$115 إسكان

حسب المنطقة

المساكن المكتظة





© برنامج الموئل. امينزل، الخليل، مناطق ج، الضفة الغربية، فلسطين.

نسبة الوحدات السكنية غير الملائمة من إجمالي رصيد المساكن في فلسطين



الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018)

على الرغم من انخفاض نسبة السكن غير اللائق في فلسطين بشكل عام، إلا أن قطاع الإسكان بحاجة إلى تحديث. وهذا نتيجة للعديد من العوامل الداخلية والخارجية، بما في ذلك القيود المفروضة على استيراد مواد البناء في قطاع غزة، إلى جانب أساليب البناء التقليدية التي لا تدمج الجوانب البيئية المستدامة.

إن السكن الملائم وميسور التكلفة هو مفتاح التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. يحتاج قطاع الإسكان إلى اندماج أفضل في السياسات الحضرية. لقد ترك التخطيط الحضري غير الملائم والأطر التنظيمية الضعيفة مجالاً ضئيلاً للحكومة لمواجهة تخمين الأراضي، والزحف العمراني، والفصل المكاني. كما تأثر السكن الملائم في فلسطين بشدة بسبب إجراءات الاحتلال الإسرائيلي بما في ذلك توسيع المستوطنات وهدم المساكن.

أسعار مقبولة

سمحت سلطة النقد الفلسطينية بسقف أقصى للقروض - حتى 50 بالمئة من الدخل الشهري

تشير وزارة الأشغال العامة والإسكان إلى أن الحالات تتراوح بين 30-50 بالمئة من القروض لامتلاك منازل في البنوك الفلسطينية

المصادر: مكتب الرابعية البنك الدولي، 2020

تكاليف الإسكان

الضفة الغربية

700-500

دولار أمريكي لكل متر مربع

سعر الفائدة

5 - 6.5 %

الهند

250

دولار أمريكي لكل متر مربع

تركيا

375 - 550

دولار أمريكي لكل متر مربع

الكويت

4.1 %

الأردن

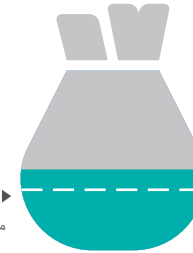
8 %

الجزائر

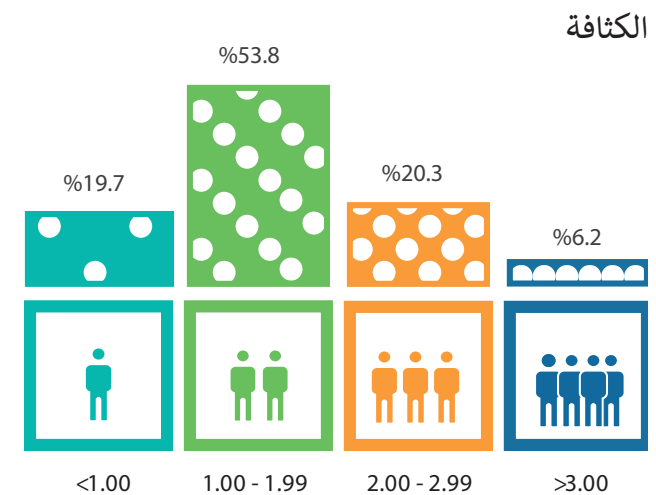
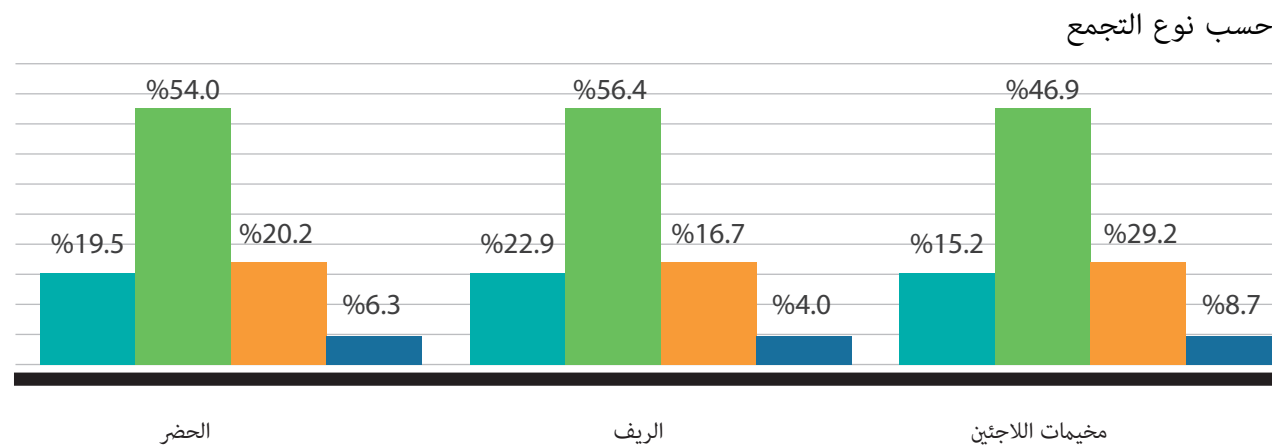
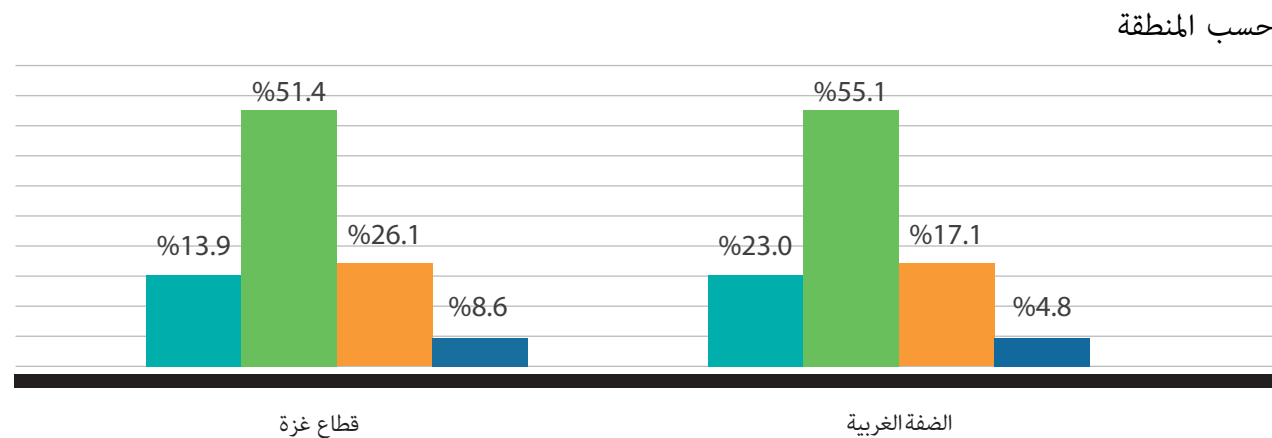
8 %



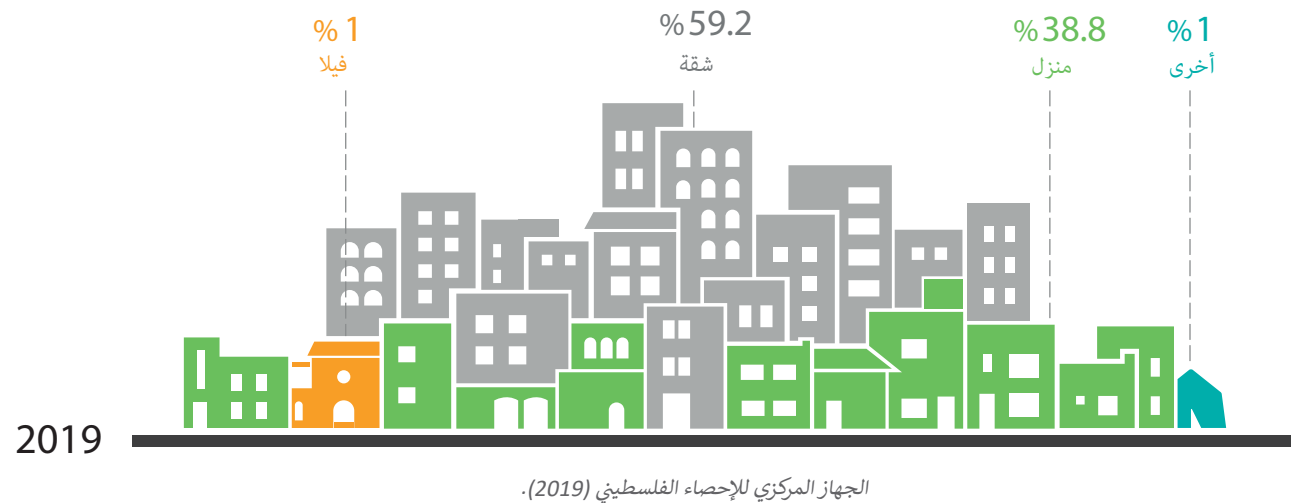
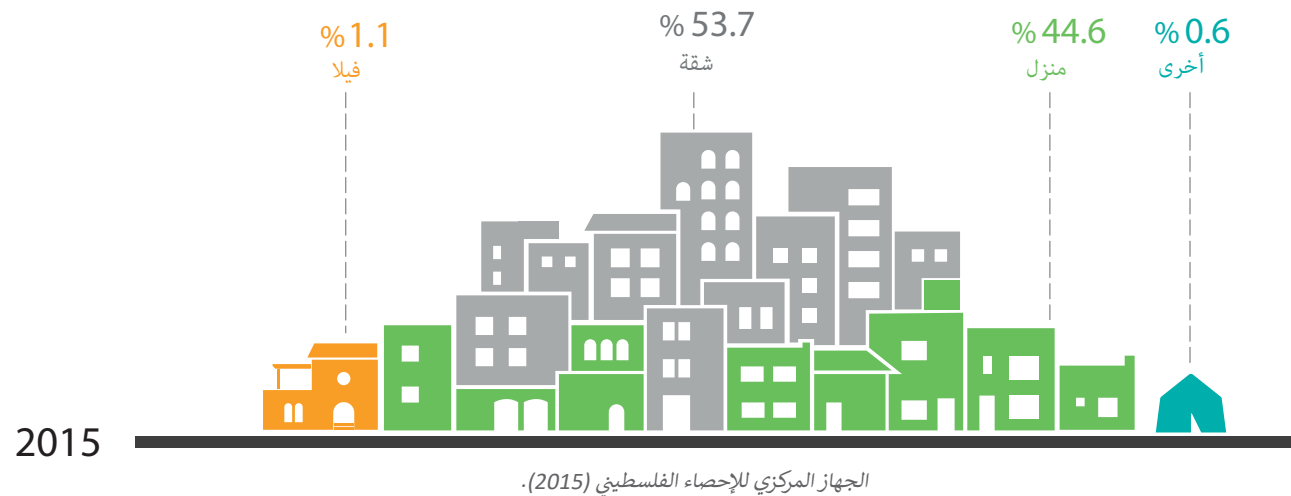
30% ▶
معياري عالمي



50% ◀
سقف للقروض



التوزيع النسبي للأسر في فلسطين حسب نوع الوحدة السكنية



القدس الشرقية

تعاني القدس الشرقية من الإسكان غير الرسمي بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وعلى الرغم من أن الفلسطينيين يمثلون 38 بالمئة (ما مجموعه 341,400 نسمة) من سكان القدس. تنفق بلدة القدس الإسرائيلية أقل من 16 بالمئة من ميزانيتها على الأحياء الفلسطينية (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2020). إضافة إلى ذلك، فإن 76 بالمئة من الفلسطينيين سكان القدس الشرقية و83 بالمئة من الأطفال يعيشون تحت خط الفقر وفقاً للتعريف الإسرائيلي.

في الوقت ذاته، يواجه المواطنون الفلسطينيون سياسات متنوعة تهدف إلى إرغامهم على الخروج من المدينة للمحافظة على الأغلبية

اليهودية. وتؤثر هذه القيود على كافة جوانب الحياة الفلسطينية، مثل الإسكان، والتعليم، والتنمية الاقتصادية، والصحة، والحركة وإمكانية الوصول، والفراغات العامة، الخ.

ويصاحب هذه الحالة الصعبة مجموعة من العمليات البيروقراطية التي تجعل من شبه المستحيل والمكلف جداً للفلسطينيين الحصول على تراخيص البناء. وإحدى هذه الأدوات التي يتم توظيفها للتمييز ضد الفلسطينيين هو النظام القانوني للتخطيط المكاني والإسكان. وهذا النظام مرتبط بتسجيل الأراضي، بما في ذلك إثبات الملكية، المقبول ضمن القانون الإسرائيلي. في القدس الشرقية المحتلة، تفتقر ثلث المنازل الفلسطينية على الأقل إلى تصاريح البناء الصادرة من السلطات الإسرائيلية، الأمر الذي يضع أكثر من 100,000 مواطن - 180 أسرة فلسطينية، تحت تهديد النزوح والتهجير، وعلى وجه

الخصوص داخل البلدة القديمة، وسلوان وحي الشيخ جراح (طاقم الأمم المتحدة الوطني ومكتب رئيس الوزراء، 2020).

ويعتبر سحب الإقامة أحد التدابير الأخرى المستخدمة من قبل الحكومة الإسرائيلية لتقليص عدد السكان الفلسطينيين في المدينة، وخصيصاً، منذ عام 1967، حيث تم سحب الإقامة المقدسية من أكثر من 14,500 فلسطيني من قبل السلطات الإسرائيلية (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2017).

النقص في السكن

15,600 وحدة

3,500 وحدة/سنة

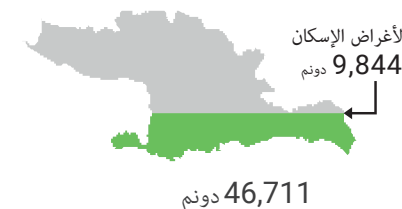
3/1 من المنازل في القدس الشرقية تفتقر إلى رخص البناء مما قد يعرض أكثر من 100,000 ساكن لخطر النزوح



ما لا يقل عن 180 أسرة فلسطينية في القدس الشرقية معرضة لخطر التهجير القسري الوشيك بسبب أنشطة المستوطنين، لا سيما في أحياء البلدة القديمة وسلوان والشيخ جراح

مركز التعاون والسلام الدولي (2013).
مركز التعاون والسلام الدولي (2020).

القدس الشرقية



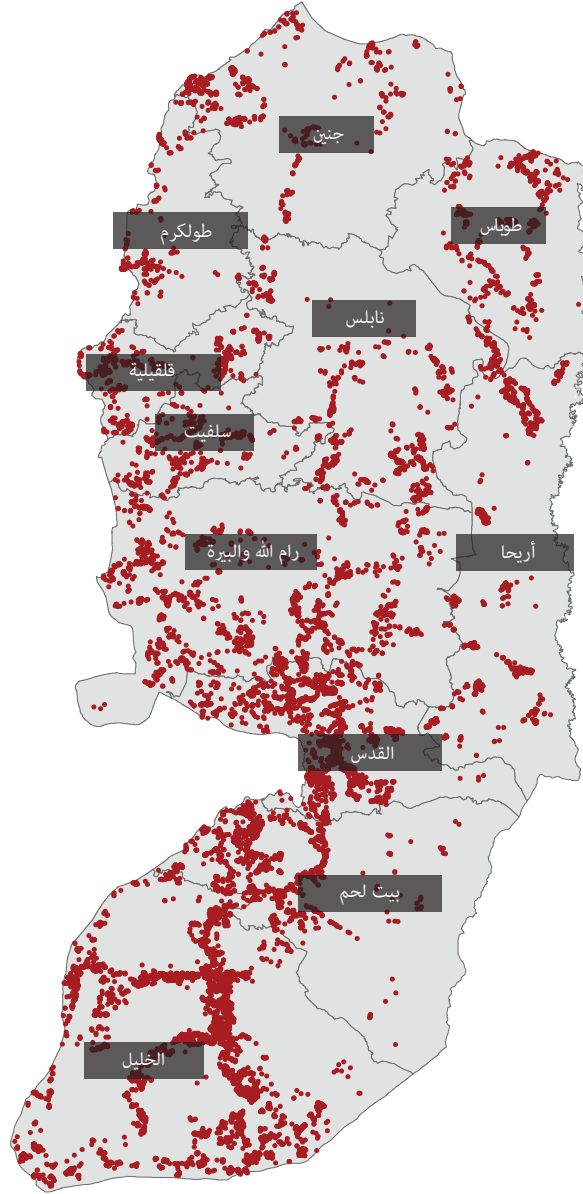
5.2

حجم الأسرة
(بالمقارنة مع 3.4 في القدس الغربية)



192 %

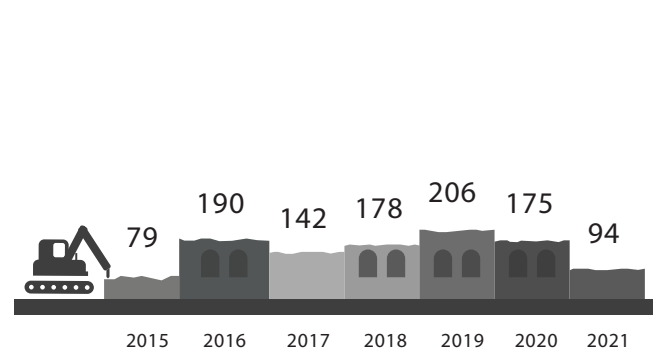
أسعار السكن
(2007-2012)



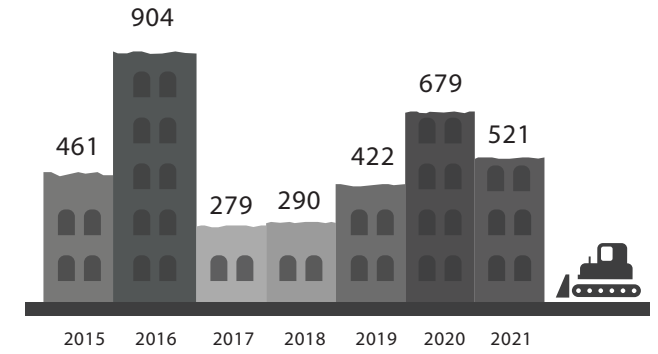
عمليات الهدم في المنطقة المسماة (ج) والقدس الشرقية

تعتبر المنطقة المسماة (ج) موطناً لما يقارب 300,000 فلسطيني، حيث لا يسمح ببناء أية مرافق سكنية أو عامة من قبل السلطات الإسرائيلية، وتفرض السلطات الإسرائيلية نظام تخطيط صارم يقوم بهدم أعمال البناء الفلسطينية الجديدة. وينطبق المثل على القدس الشرقية.

عمليات الهدم في القدس الشرقية



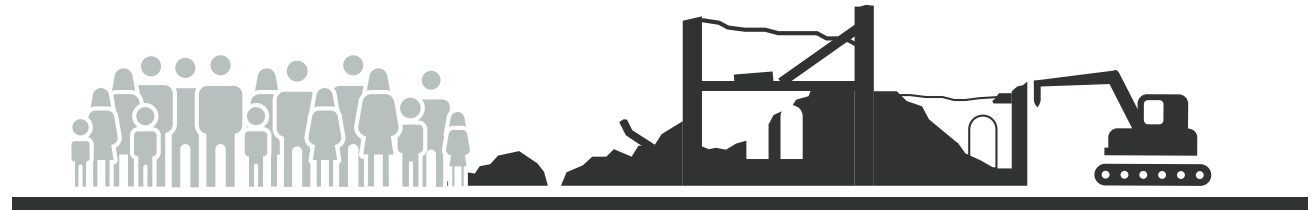
عمليات الهدم في المنطقة المسماة (ج)



1,649
نزع

6,200
تأثر

1,064
هُدِم



مخيمات اللاجئين

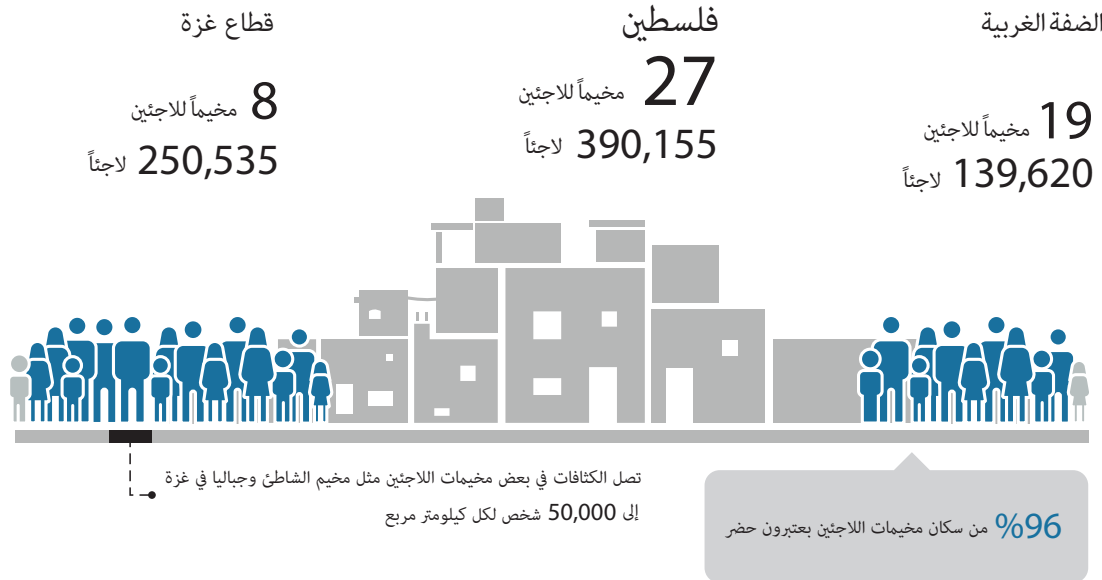
قام الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين بشكل مباشر بتشكيل ظاهرة إسكان غير رسمي وتجمعات عالية الكثافة. ونتيجةً لقيام دولة إسرائيل عام 1948، تم تهجير مئات آلاف الفلسطينيين من منازلهم، والذين استقروا في مخيمات اللاجئين بالقرب من المراكز الحضرية في الضفة الغربية وقطاع غزة. تعتبر مخيمات اللاجئين مساكن غير رسمية، وغير منتظمة وغير ملائمة، حيث أنها في الوقت الحالي مكتظة وردينة الخدمات، مع وجود حقوق حياة غير واضحة وغير آمنة. في عام 2017، وصلت نسبة السكان اللاجئين في فلسطين 42.2 بالمئة من المجموع الكلي للسكان (حيث كانت النسبة 26.3 بالمئة من السكان في الضفة الغربية و66.1 بالمئة

في قطاع غزة من اللاجئين) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019). عند مقارنتها بالدول العربية الأخرى في الإقليم، تعتبر هذه النسبة الأعلى، حيث أن 29.1 بالمئة، و20.4 بالمئة، و3.3 بالمئة، و2.4 بالمئة، و0.9 بالمئة و0.7 بالمئة من السكان في كل من الأردن، ولبنان، وسوريا، والسودان، واليمن والعراق هم من اللاجئين، على التوالي (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، 2021).

تعتبر الظروف المعيشية داخل مخيمات اللاجئين صعبة، حيث أن أكثر من 35 بالمئة من سكان مخيمات اللاجئين يعيشون في حالة من الفقر، وحوالي 45 بالمئة عاطلون عن العمل. كما أن الوضع في هذه المخيمات يزداد سوءاً مع نمو المعدلات السكانية بمقدار 3.5 بالمئة سنوياً على مدى السنوات العشرة الماضية، مقارنة بمعدل

النمو السكاني في فلسطين، والذي ثبت عند 2.4 بالمئة في السنة.

وقد تزايد عدد سكان بعض المخيمات بشكل كبير، مثل مخيم عقبة جبر في أريحا والذي ازداد عدد سكانه بنسبة 85 بالمئة، ومخيم شعفاط في القدس والذي ازداد عدد سكانه بنسبة 54 بالمئة. وتتجاوز الكثافة السكانية في بعض المخيمات 50,000 فرد لكل كم² (بما في ذلك مخيم الشاطئ وجباليا في قطاع غزة)، مقارنة بالمعدل الوطني وقدره 847 فرد لكل كم²، والمعدل في الوطن العربي وقدره 410 فرد لكل كم²، والمعدل الدولي بمقدار 25 فرد لكل كم² (الموئل، 2016).



©برنامج الموئل. مخيم شعفاط، القدس.

قطاع غزة

على الرغم من النسبة العالية من التحضر (87 بالمئة)، إلا أن قطاع غزة يستمر في مواجهة الهجمات العسكرية المتكررة من قبل السلطات الإسرائيلية التي تسببت بضرر هائل على البنية التحتية الخاصة والعامة. في كانون أول عام 2008، أطلق الجيش الإسرائيلي سلسلة من الهجمات الجوية على مواقع مستهدفة في غزة مدمراً المدارس، والمستشفيات، والمساجد، والمباني الحكومية، بالإضافة إلى مباني أخرى. في كانون ثاني عام 2009، بدأت الجيش الإسرائيلي الاجتياح البري في غزة واستمرت الحرب 22 يوماً. قتل ما يزيد عن 1,200 فلسطيني في هذه الحرب وتم تدمير عشرات الآلاف من المنازل والمباني والبنى التحتية الأخرى تاركة ما يزيد عن 50,000 شخص بلا مأوى ملائم (الموئل، 2015). وفي تموز 2014، أطلق الجيش الإسرائيلي عملية عسكرية في غزة والتي استمرت سبعة أسابيع من الهجمات الجوية والعمليات البرية. قُتل خلالها أكثر من 2,100 فلسطيني وشُرد ما يزيد عن 500,000 شخص في أوج

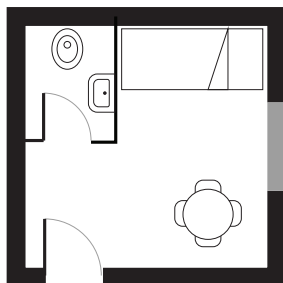
الصراع. أي أنه، في حينها، حوالي 27 بالمئة من السكان الفلسطينيين في غزة تم تشريدهم؛ مقارنة بالمستوى الإقليمي، تعتبر هذه النسبة قريبة جداً من الدولة ذات أعلى عدد من الأشخاص المهجرين داخلياً كنسبة من المجموع الكلي للسكان، وتحديدأ سوريا، حيث أن 35 بالمئة من سكانها مشردون حالياً (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، 2021). كما أنها دمرت أكثر من 13,000 منزل وتسببت بالضرر لأكثر من 100,000 منزل آخر، بالإضافة إلى تدمير 261 مدرسة و77 من مرافق صحية. علاوة على ذلك، أضررت الحرب بشكل جسيم بأنظمة البنية التحتية، والمياه، والكهرباء والصرف الصحي المتواضعة أصلاً. كما تم استهداف وتدمير ما يزيد عن 220 منشأة صناعية والتسبب بما يزيد عن 200,000 مليون دولار من الخسائر في القطاع الزراعي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014). ويقدر أن الصراع الأخير عام 2021 أثر على قرابة 4,100 وحدة سكنية، حيث تراوح إجمالي الضرر ما بين 130-160 مليون دولار أمريكي. تم تدمير حوالي 1,600 وحدة بالكامل و 2,500 وحدة أخرى تم تدميرها جزئياً؛ في ذروة الصراع،

تم تشريد حوالي 113,000 فلسطيني بشكل مؤقت. وقد تضررت محافظة غزة بأسوأ شكل، حيث يقع ما نسبته 62 بالمئة من الضرر الحاصل ضمن حدودها، يليها شمال غزة بنسبة 17 بالمئة ودير البلح بنسبة 13 بالمئة. وتشكل الوحدات داخل المباني السكنية 91 بالمئة من المجموع الكلي للوحدات السكنية المدمرة (مجموعة البنك الدولي، 2021). ومنذ عام 2014، أفاد 63 بالمئة من الأسر في قطاع غزة بأن مساكنهم قد تضررت أو دمرت.

©برنامج الموئل (2014). منزل مدمر في قطاع غزة.

بناء على دراسة تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات لعام 2020، منذ عام 2014، أفاد 63 بالمئة من الأسر بقطاع غزة بأن مساكنهم قد تضررت أو دمرت، منها 31 بالمئة تعرضت لأضرار في المأوى في عام 2021. أفاد 85 بالمئة من هذه الأسر بأنها «لا تملك القدرة» على إصلاح مساكنها. بالإضافة لذلك، أفاد 50 بالمئة من الأسر أنه نتيجة للتصعيد، انخفض دخلها الشهري المعتاد. كما يوجد لدى 14 بالمئة من الأسر في قطاع غزة فرد واحد على الأقل يعاني من صعوبات جسدية أو نفسية، أفاد 33 بالمئة منهم أن تلك الصعوبات تحول دون الوصول إلى الخدمات الأساسية.





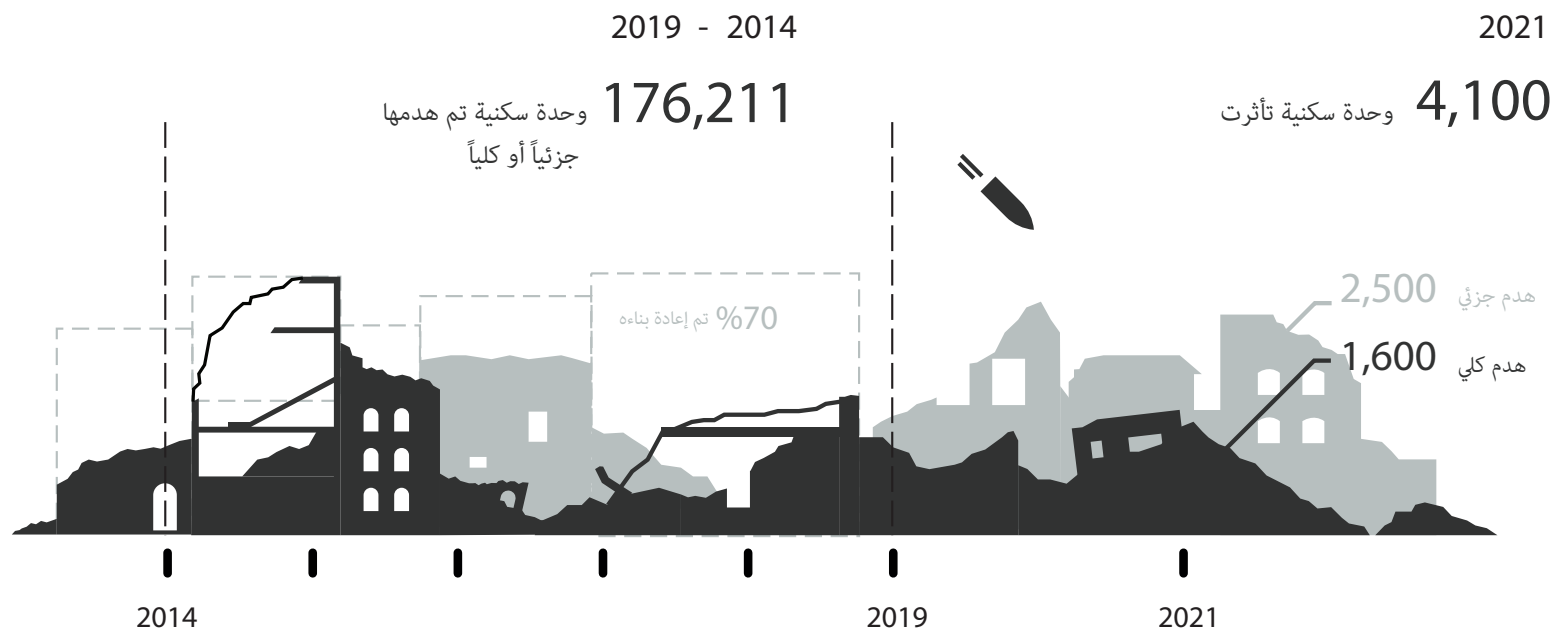
36.2% من العائلات يعيشون في مساكن أقل من 120 متراً مربعاً

53.6% من العائلات يعيشون في مساكن بغرفة أو غرفتين على الأكثر

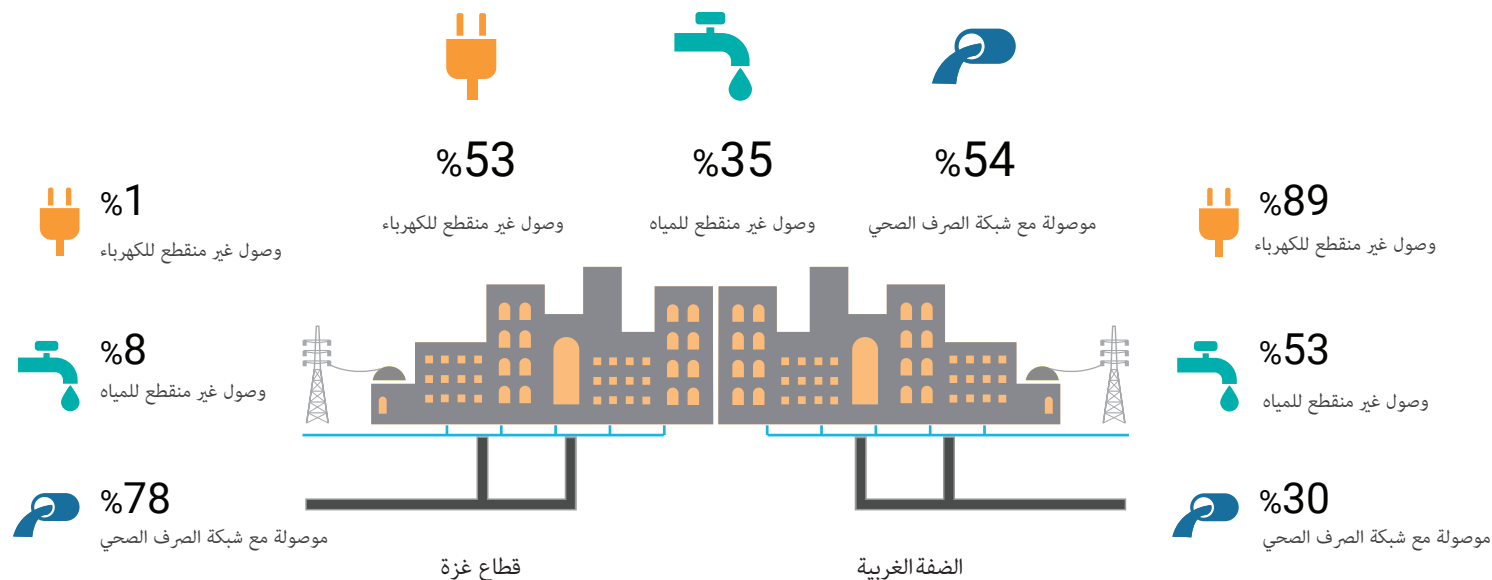


يعتبر قطاع غزة من أكثر المناطق اكتظاظاً بالمناطق الحضرية على وجه الأرض، حيث يبلغ عدد سكانه 2.1 مليون نسمة، بما في ذلك 1.4 مليون لاجئ

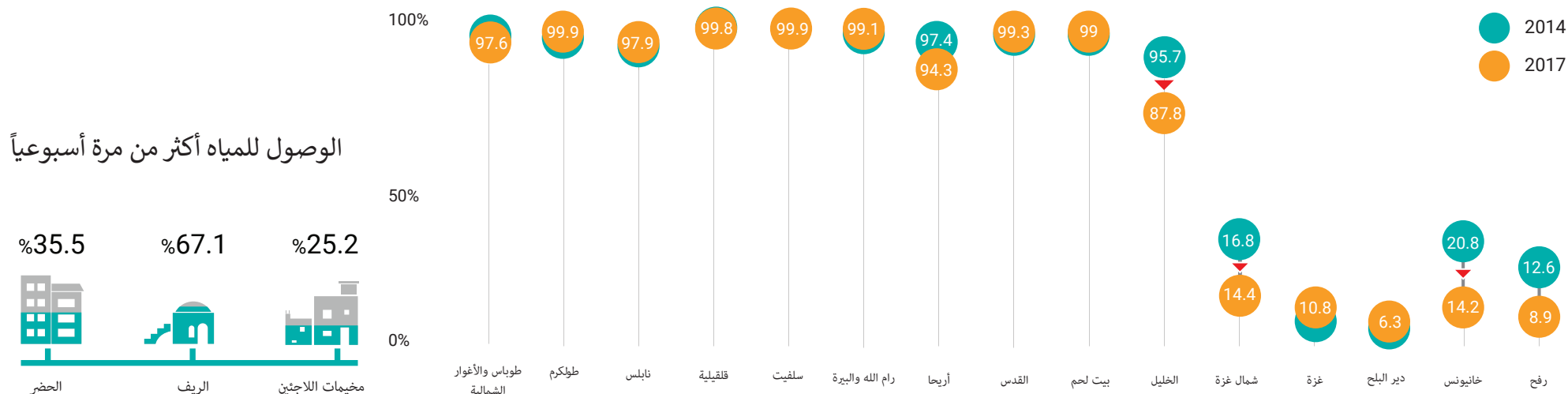
مركز الميزان لحقوق الإنسان 2018



الوصول للخدمات²



الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020).
البنك الدولي (2018).



² من الجدير الإشارة إلى أنه بحلول عام 2020، من المقدر أن يكون 1,900,000 فلسطيني بحاجة إلى المساعدة في قطاعي المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (WASH). (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، 2021).
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019، 2017، 2014).



الأولويات السياسية:

- تقييم حالة مخزون الإسكان القائم، مع الانتباه إلى معايير الصحة والسلامة، والتكيف المناخي، وإعادة الاستخدام المستدام والدوري للفراغات والمباني المهجورة أو قليلة الاستخدام، والوصول إلى المياه والصرف الصحي، والمنعة أمام الكوارث، والسلامة والتواصل خلال الحرائق أو الهزات الأرضية.
- دعم التنمية، وتمويل وتنظيم قطاع الإسكان لتمكين كافة المواطنين من الحصول على إسكان معقول التكلفة لا سيما أولئك الذين يعيشون في ظروف هشة.
- إصلاح وتحديث السياسات، وإطار العمل القانوني وقوانين المباني، ودمج منهجيات مبنية على حقوق الإنسان، والاستجابة للتغير المناخي والجائحة.
- تبني تعريف وطني «للإسكان معقول التكلفة» وتعميم سياسة إسكان وطنية ملائمة لدولة فلسطين، بناء على نص القانون الأساسي في فلسطين (المادة 23) والذي يشير إلى الحق في المسكن الملائم لكل مواطن.
- الحشد والمناصرة من أجل حقوق التخطيط، والوصول إلى الموارد الطبيعية، وزيادة معدل إصدار تراخيص البناء في المنطقة المسماة (ج) والقدس الشرقية.

• تشجيع إنشاء «مراصد الإسكان» الوطنية (الاتحاد من أجل المتوسطي، 2021) والتي ستوفر دعم سياسي في تعريف سياسات الإسكان الوطنية بالتوافق مع معايير الجودة الدولية، بما في ذلك دليل الموثل العملي لإعداد ملفات الإسكان، بالتعاون الوثيق مع الهيئات المحلية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص. (برنامج الموثل، 2011).

• تحسين كفاءة الهيئات الحكومية ذات الاختصاص فيما يتعلق بجمع البيانات والتحليل المتعلق بتقييم العقارات.

• تشجيع الهيئات المحلية، لا سيما البلديات لدمج استراتيجيات الإسكان الوطنية في مخططات واستراتيجيات التنمية الخاصة بالمدينة (مثل، الخطط الاستراتيجية للتنمية والاستثمار)، والبحث عن الشراكات خاصة مع صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية من أجل تنفيذ تلك الاستراتيجيات.

• مناصرة حقوق التخطيط والوصول إلى الموارد الطبيعية وزيادة معدل إصدار تصاريح البناء في المنطقة «ج» والقدس الشرقية.

• زيادة الوصول غير المنقطع إلى المياه والصرف الصحي والكهرباء في المراكز الحضرية والريفية، لا سيما في قطاع غزة.

أثر فايروس كوفيد-19 على الاستجابات الحكومية:

أدى ظهور أزمة فايروس كوفيد-19 في فلسطين إلى تفاقم وضع الفلسطينيين المتدهور أصلاً من خلال الإغلاقات المستمرة والقيود المفروضة على الحركة والعمليات الاقتصادية. أثرت الظروف المتدهورة للأسر الفلسطينية بشكل كبير وملحوظ على قطاع الإسكان الفلسطيني، حيث أدى الانخفاض في قدرة الناس الشرائية إلى الحد من قدرتهم على تغطية دفعات قروض الإسكان والإيجارات الشهرية.

في الواقع، ووفقاً لتقديرات تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات لعام 2021، أبلغ 36 بالمائة من الأسر عن فقدان وظائفهم بشكل دائم أو مؤقت نتيجة لأزمة كوفيد-19. وسُجلت أعلى النسب في القدس

الشرقية (50 بالمائة)، المنطقة «أ» و«ب» (43 بالمائة) والمنطقة «ج» (34 بالمائة) والتي يمكن أن تُعزى إلى القيود المفروضة في الضفة الغربية. كما أفاد 62 بالمائة من الأسر أن دخلها الشهري قد انخفض نتيجة لأزمة كوفيد-19 (68 بالمائة في الضفة الغربية و53 بالمائة في قطاع غزة).

علاوة على ذلك، فإنه من المتوقع أن ترتفع أسعار الوحدات السكنية بالمائة نتيجة للزيادة في تكاليف مواد البناء، والشحن والنقل. كما أن الجائحة أثرت أيضاً على قدرة المواطنين على تسديد أقساطهم البنكية الشهرية بما في ذلك تلك المتعلقة بأقساط قروض الإسكان. للتخفيف من هذه التحديات، طلبت الحكومة الفلسطينية من البنوك الفلسطينية تنفيذ شروط مرنة لجباية القروض، مثل تمديد فترات السماح. وتحديداً، كما ورد في تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات لعام 2021، حيث أفادت 68 بالمائة من الأسر بأن ديونها قد زادت نتيجة لأزمة كوفيد-19.

ساهمت أزمة الإسكان أيضاً في أزمة فايروس كوفيد-19 نتيجة للازدحام والظروف المعيشية الفقيرة، الأمر الذي يضع الناس تحت تهديد خطر أعلى لالتقاط الفايروس، من خلال:

• عدم توفر مسكن ملائم خلال فترة الحجر، والافتقار إلى أنظمة النظافة والنظافة الصحية الملائمة؛

• المستويات العالية من الازدحام في كثير من المناطق الحضرية الفلسطينية، وخاصة في قطاع غزة ومخيمات اللاجئين؛

• لذلك يزداد خطر فايروس كوفيد-19، مؤثراً على الأشخاص الذين يعانون من أقصى درجات الهشاشة.

11.2 النقل والمواصلات المستدامين

سكان يتمتعون بإمكانية وصول مريحة إلى المواصلات العامة

الكلّي للمخطط الهيكلّي في تعزيز تحقيق رؤيا مستقبلية لقطاع النقل والمواصلات الفلسطيني، تحديداً، يهدف إلى دمج الضفة الغربية وقطاع غزة بالتساوي في إطار عمل موحد، من خلال وضع تعريف شبكة نقل ومواصلات متعددة الوسائل واستراتيجية تنمية متعددة المراحل.

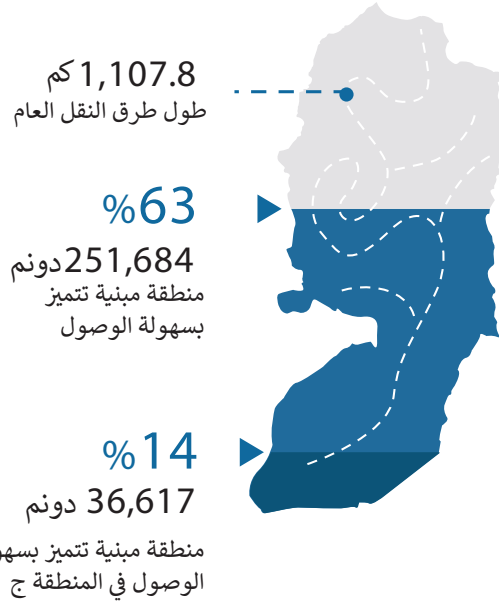
السفر قبل أن تصدر إسرائيل الأوامر بإغلاق السماء الفلسطينية في تشرين أول عام 2000. بعد ذلك، وفي كانون أول عام 2001، قررت إسرائيل بتدمير كامل للمطار الفلسطيني، وذلك بهدم المدرج الرئيسي بالجرفات (الأطرش، سالم، وجاد، 2009).

صادقت الحكومة الفلسطينية على المخطط الهيكلّي للطرق والمواصلات للضفة الغربية وقطاع غزة عام 2018. ويكمن الهدف

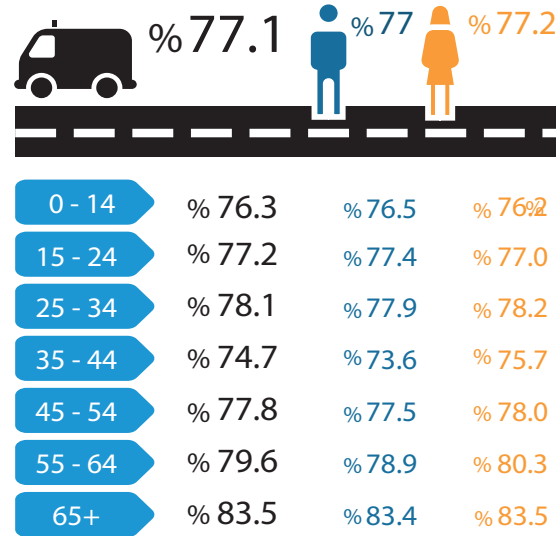
تقتصر وسائل المواصلات في فلسطين على وسائل النقل والمواصلات التقليدية بما في ذلك المركبات الشخصية، ومركبات الأجرة (تكسي)، وحافلات الركاب الصغيرة. وتؤثر جميعها سلباً على التجمعات الفلسطينية المحلية من حيث التفكك الاجتماعي، والتدهور البيئي، وتدهور الصحة العامة، والضغط على الأراضي. وكما هو الحال في الدول النامية الأخرى، فإن تخطيط الحركة والمواصلات في فلسطين متشردم بشكل كبير وغالبية الخطط القطاعية لشبكات المرور والبنية التحتية غير متوافقة في الوحدات الإدارية المختلفة، لا على المستوى الوطني ولا المحلي. كما أن الأراضي الخاضعة للسيطرة الإدارية للسلطة الفلسطينية والمسماة منطقة (أ) ومنطقة (ب) مفصولة من قبل الأراضي الخاضعة للسيطرة الإدارية الإسرائيلية والمسماة منطقة (ج). وتعمل السلطات الإسرائيلية في تطوير الطرق بهدف زيادة الكفاءة إلى أعلى ما يمكن لصالح المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين، بينما تبقى الفلسطينيين أبعد ما يمكن عن المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية وتتحكم في حركتهم، حيث يتم السماح بأقل عدد ممكن من الطرق والمداخل إلى المدن والقرى لسهولة فرض الإغلاقات على الفلسطينيين من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي عندما تقتضي الحاجة إلى ذلك. وينتج عن ذلك ضعف في القدرة الاستيعابية وزيادة الطلب على طرق سريعة صغيرة من مسرب أو مسربين بين المدن، حيث لا تتمتع المركبات الخاصة والعامة والتجارية الثقيلة بحركة آمنة ومجدية للأشخاص والبضائع.

يقع مطار قلنديا، وهو المطار الوحيد في الضفة الغربية، على بعد 9.5 كم فقط شمال القدس، والذي لا يمكن الوصول إليه من قبل السكان الفلسطينيين منذ عام 1967. إضافة إلى ذلك، بعد اتفاقيات أوسلو ومن بينها مطار عرفات الدولي المتفق عليه والذي تم بناؤه عام 1998، على بعد 36 كم شرق مدينة رفح في قطاع غزة، وبمساحة 2.8 كم²، استمتع سكان قطاع غزة خلال سنتين بحرية

خلفية عن المواصلات العامة



نسبة السكان الذين يتمتعون بسهولة الوصول الى وسائل النقل العامة

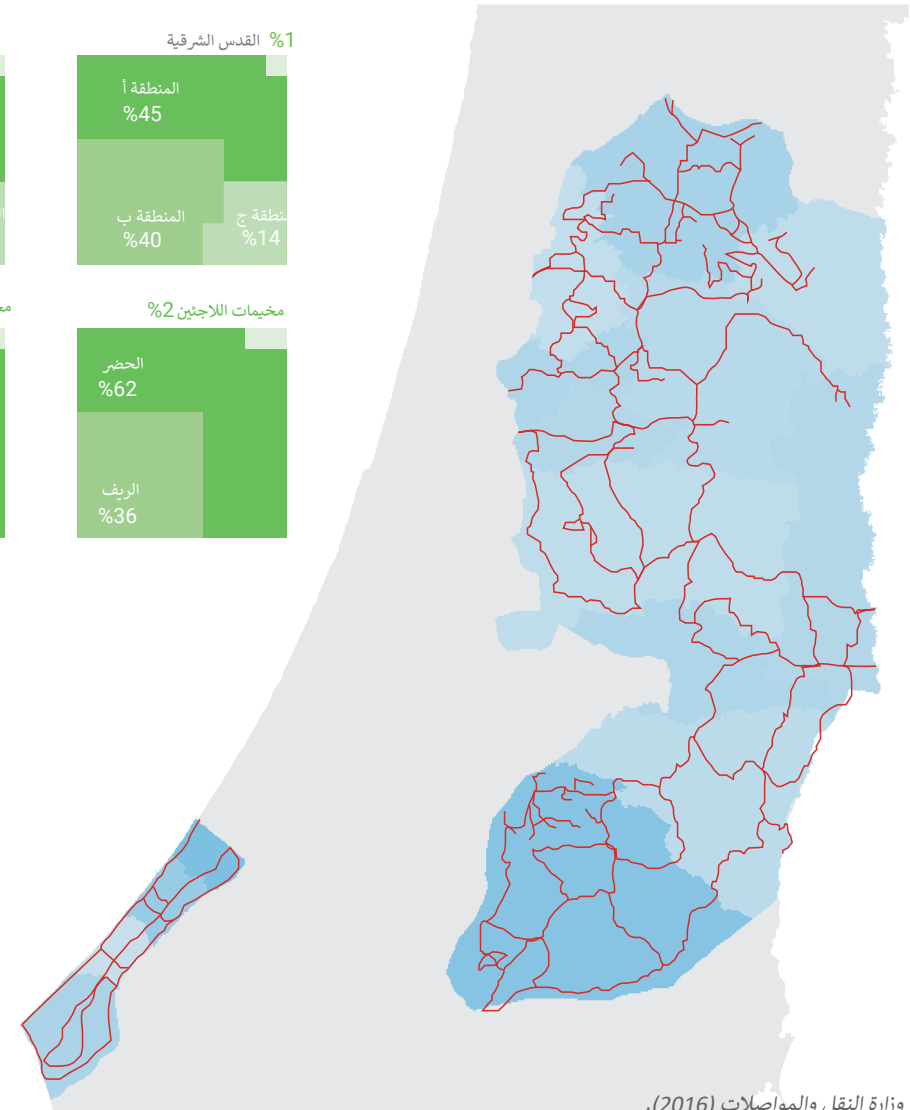
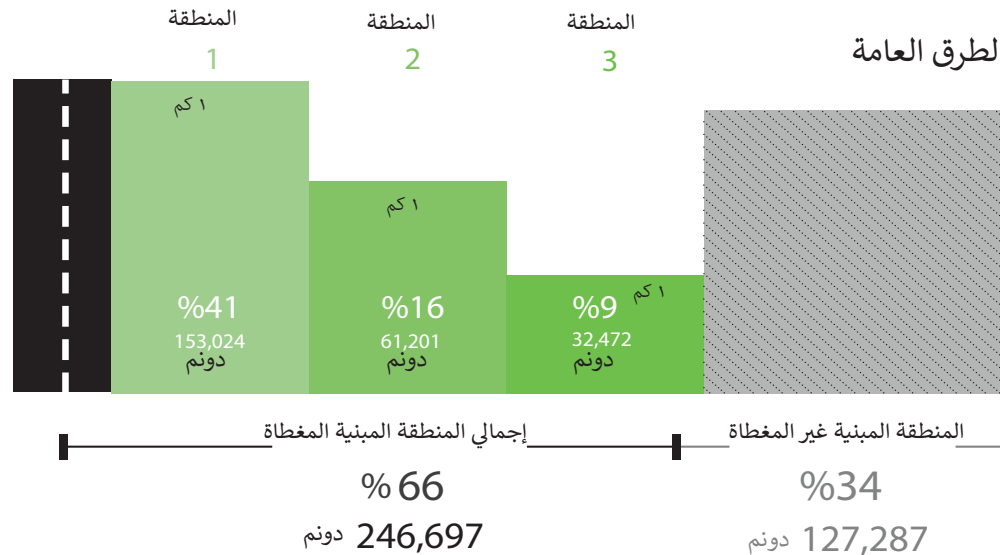
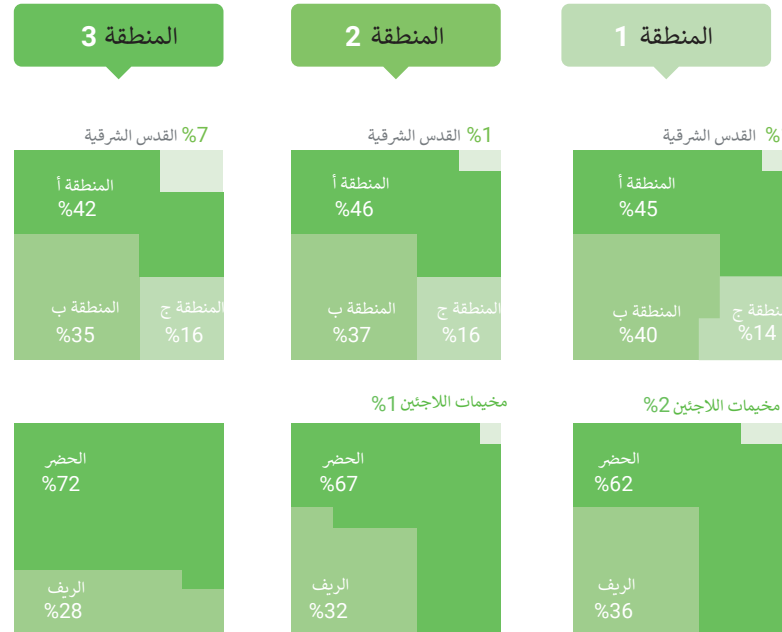


شبكة الطرق المخطط لها

إمكانية الوصول المريحة إلى المواصلات العامة

وفقًا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، من خلال مسح للتصورات في عام 2021، يرى 77٪ من الفلسطينيين أن لديهم إمكانية الوصول إلى وسائل النقل بأسعار معقولة.

يوضح تحليل توزيع المناطق المبنية في الضفة الغربية أن 41 في المائة من المناطق المبنية تقع ضمن 500 متر من خطوط المواصلات العامة ، مما يدل على سهولة الوصول إلى وسائل النقل العام.



التأخيرات الإجرائية والبنوية المفروضة من قبل إسرائيل

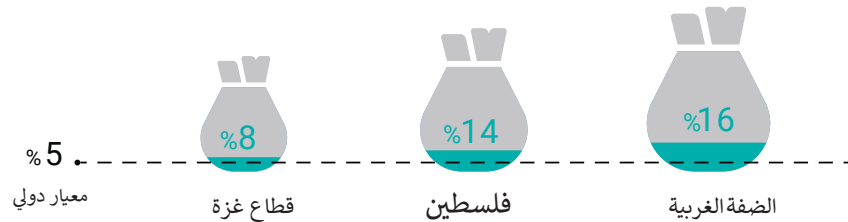
منذ احتلالها للضفة الغربية عام 1967، فرضت السلطات الإسرائيلية المعوقات على حركة الفلسطينيين داخل الضفة الغربية. فقد قامت بتقييد الحركة بين المدن الرئيسية والمناطق الريفية وبتقييد وصول الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى القدس الشرقية وإسرائيل. بناء على دراسة حديثة (معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، 2019)، تسببت تلك المعوقات بنوعين من التأخيرات المروية: تأخيرات بسبب البنية التحتية، وتأخيرات إجرائية. تعتبر تأخيرات البنية التحتية ناتجة عن البنية التحتية الإسرائيلية المبنية في الضفة الغربية والتي تطيل من فترة السفر و/أو تجبر المركبات الفلسطينية على تغيير الخطوط/المسارات.

ويعتبر كل من الجدار العازل، والمستوطنات الإسرائيلية، والطرق الالتفافية معوقات البنية التحتية الرئيسية في الضفة الغربية. أما التأخيرات الإجرائية فهي ناتجة عن تدابير الأمن الإسرائيلية على الحواجز المنتشرة في الضفة الغربية بالإضافة إلى نقاط الدخول إلى القدس الشرقية وإسرائيل.

أدى نقص الموارد المالية لتحديث البنية التحتية والاستحواذ على الأراضي داخل المدن والقرى إلى وجود شبكات طرق ووسائل نقل ومواصلات منتهية الصلاحية. كما أن ذلك ناتج أيضاً عن غياب تدخلات بنية تحتية رئيسية، بما في ذلك، الأنفاق، والجسور، وغياب حلول حركة مستدامة بما في ذلك حافلات المدينة، وحافلات النقل السريع، والقطارات الداخلية، ومسارات الدراجات الهوائية،

والتنمية الموجهة حسب المواصلات. في عام 2002، بدأت السلطات الإسرائيلية ببناء الجدار العازل داخل الضفة الغربية بإجمالي طول 771 كم على امتداد الضفة الغربية. ويفصل الجدار حوالي 12 بالمئة من مساحة الأراضي الكلية في الضفة الغربية. شبكة الطرق الالتفافية عبارة عن نظام طرق تم بناؤه من قبل السلطات الإسرائيلية لتسهيل حركة المستوطنين الإسرائيليين دون الحاجة إلى دخول المراكز الحضرية الفلسطينية. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020).

القدرة على تحمل تكاليف المواصلات العامة



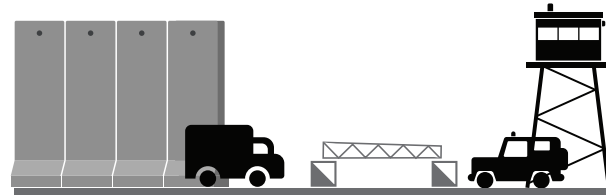
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017).

التأخيرات في البنية التحتية

السبب: الجدار الفاصل
والطرق الالتفافية

التأخيرات الإجرائية

السبب: إجراءات أمنية
إسرائيلية على نقاط التفتيش في
الضفة الغربية بالإضافة إلى
نقاط الوصول إلى القدس
الشرقية وإسرائيل



الخسائر السنوية الناشئة عن الجدار الفاصل والحواجز الإسرائيلية



وقود
81 مليون لتر



ثاني أكسيد الكربون
196,000 طن



الإقتصاد
274 مليون دولار أمريكي



الوقت
60 مليون ساعة

إدارة الاختناق المروري في مدينة رام الله

تقع مدينة رام الله في مركز الضفة الغربية وتعتبر المركز الإداري للسلطة الفلسطينية. ونظراً لاستضافتها لغالبية الوزارات، والمؤسسات العامة الأخرى والشركات الرئيسية؛ يقدر أن حوالي 12,000 مركبة تدخل مدينة رام الله من مداخلها الأربعة كل صباح.

كما يتفاقم الاختناق المروري خلال ساعات الذروة بفعل الزيادة في عدد المركبات المسجلة داخل المدينة من 20,601 عام 2007

إلى 82,898 عام 2019. للتخفيف من هذا الواقع، وتحت مظلة مشروع المدن المتكاملة والتنمية الحضرية الممول من البنك الدولي، تضافر بلدية رام الله جهودها بالشراكة مع البلديات المجاورة لها في كل من البيرة وبيتونيا للتخطيط لحلول لدعم المواصلات العامة. المشروع منفذ بشكل مشترك من قبل وزارة الحكم المحلي وصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية خلال فترة أربع سنوات. يهدف المشروع لمساعدة المناطق الحضرية المستهدفة على تعزيز قدرتها على التخطيط للنمو الحضري المستدام. ويدعم المشروع التخطيط الحضري للمناطق الحضرية الفلسطينية الخمسة الرائدة بما في ذلك

رام الله والبيرة، وبيت لحم، والخليل، ونابلس، ومدينة غزة عبر آليات التنسيق المتبعة داخل مناطقهم الحضرية. ويرمي المشروع للاستجابة إلى احتياجات عدد السكان المتنامي (والذين يمثلون 28 بالمئة من إجمالي عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة ويشمل 30 هيئة محلية – 16 بلدية و14 مجلس قروي) والقطاع الخاص من أجل تحقيق فراغات وبنية تحتية حضرية مخططة بشكل أكثر استدامة وكفاءة.

©ميديا كلينيك (2021). ميدان المنارة، رام الله، فلسطين.





الأولويات السياسية:

• تحسين تنظيم قطاع المواصلات العامة ونقل السلع لا سيما داخل المراكز الحضرية الرئيسية، حيث تزايد الاختناقات المرورية بشكل سريع خالقة العديد من التحديات الاجتماعية-الاقتصادية والبيئية للبيئة الحضرية.

• تحسين الخدمات الرقمية والتطوير المؤسسي لوزارة النقل والمواصلات لدعم التدخلات الموجهة حسب الحلول، مثل تسريع تقديم الخدمات.

• المصادقة على المخطط المعروف بأوريو للمواصلات العامة وتنفيذه ضمن نظام مواصلات أكبر، متكامل ومتعدد الوسائل، بما في ذلك سكك الحدد الإقليمية التي تعمل بمثابة عموده الفقري. يوفر النظام المبني على السكك الحديدية مواصلات فعالة ويمكن الاعتماد عليها عبر الضفة الغربية ويوفر الوقت والطاقة والمال على السكان.

• تنفيذ الخطة الوطنية لتحسين المواصلات العامة في 18 خط/مسار في الضفة الغربية.

• مأسسة مشروع المدن المتكاملة والتنمية الحضرية في تطوير المواصلات العامة داخل وخارج المراكز الحضرية، وتخصيص الفراغات داخل المراكز الحضرية للمواصلات العامة، وتبني الخطط المرورية، ورعاية الشراكات العامة-الخاصة مع مشغلي المواصلات العامة وتوفير الحافلات الخفيفة.

• الضغط على السلطات الإسرائيلية لوقف التوسع الاستيطاني وبناء الطرق الالتفافية المخصصة للمستوطنين الإسرائيليين فقط والتي تقطع التواصل بين المناطق في الأرض الفلسطينية.

• الضغط على السلطات الإسرائيلية للامتناع عن عرقلة بناء طرق واصله جديدة (حضرية-حضرية، حضرية-ريفية، وريفية-ريفية) والتي تقلل تكلفة وزمن المواصلات على الفلسطينيين.

• دعم البلديات في تخصيص محطات المواصلات العامة خارج المراكز الحضرية الرئيسية من أجل تقليل الاختناق المروري داخل المراكز الحضرية وتخفيف تكلفة المواصلات.

أثر فايروس كوفيد-19 على الاستجابات الحكومية:

أثرت فترات الإغلاق المتتالية وإعاقة المواصلات العامة والخاصة على حركة الناس ضمن المراكز الحضرية ووصولهم إلى الخدمات والفراغات العامة، والعمل والفراغات الطبيعية والمفتوحة. وفي الوقت الذي سمح فيه عدد الركاب المخفض في مركبات المواصلات العامة بالحد من انتشار الفايروس، إلا أنه زاد العبء المالي الواقع على مشغلي المواصلات العامة.



الخسائر الأسبوعية المباشرة: 3 مليون دولار أمريكي

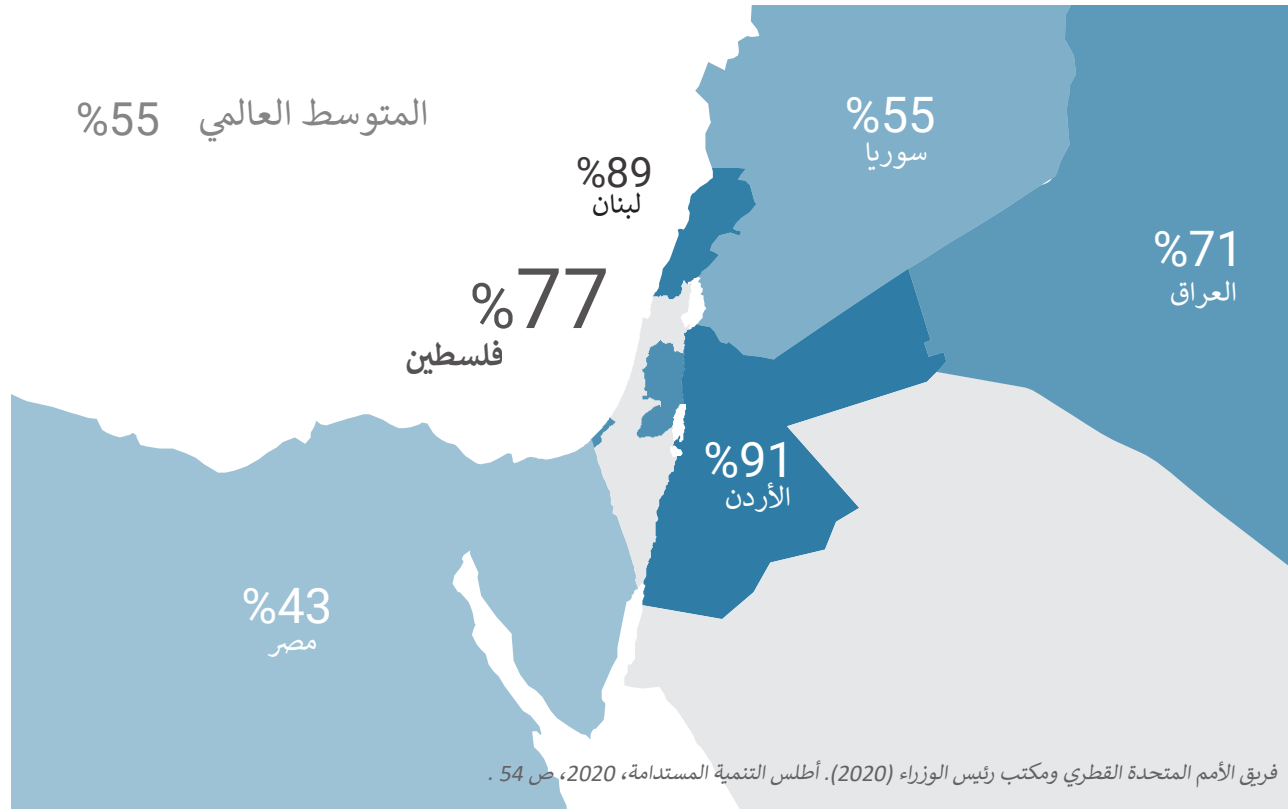
الخسائر السنوية: 162 مليون دولار أمريكي

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020).

11.3 التحضر المستدام

تعزيز التحضر الشامل والمستدام والقدرة على التخطيط والإدارة التشاركية والمتكاملة والمستدامة للمستوطنات البشرية في جميع البلدان

السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية
مقارنة مع المستوى الإقليمي (2020)

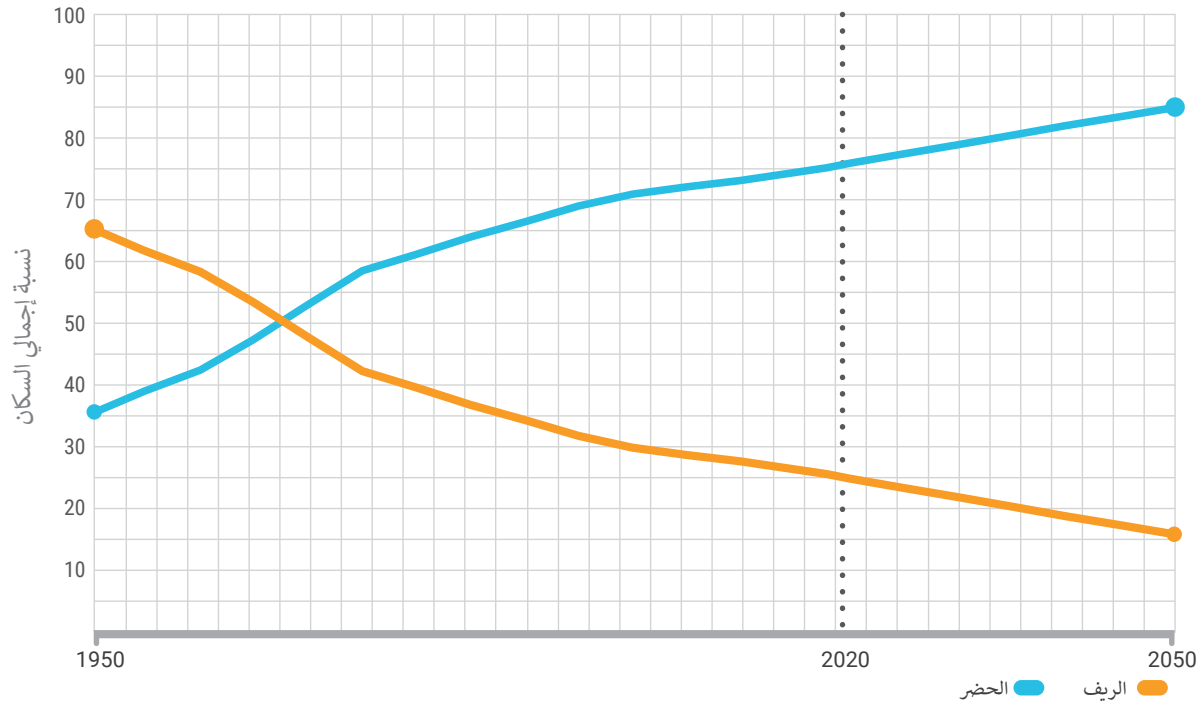


فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب رئيس الوزراء (2020). أطلس التنمية المستدامة، 2020، ص 54 .

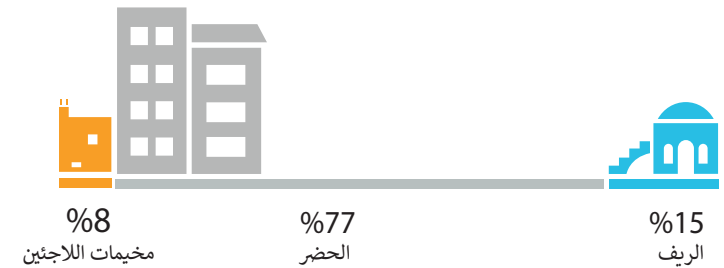
بعد احتلال الأرض الفلسطينية من قبل إسرائيل عام 1967، نزح آلاف الفلسطينيين من منازلهم إلى مناطق أخرى داخل وخارج فلسطين، ليلتحقوا باللاجئين الفلسطينيين المهجرين من حرب عام 1948.

أدت ظاهرة ندرة الأراضي المفتعلة الناتجة عن تصنيف أو سلو للأراضي والذي تسبب بالتشرد المكاني، ممزوجاً بالنمو الحضري السريع والتنمية غير المتساوية داخل فلسطين، إلى زيادة الضغط بشكل هائل على الهيئات المحلية فيما يتعلق بقدرتها على الاستجابة لاحتياجات المواطنين والسيطرة على النمو الحضري عبر نظام تخطيط فعال. أدى إنشاء السلطة الفلسطينية والعملية التي تلتها من بناء الدولة، إلى تعزيز التحضر في فلسطين، ممزوجاً بمعدلات نمو ديموغرافي عالية وتنمية مكثفة مكانياً ضمن حيز محدود للتوسع. يقدر السكان الحضري في فلسطين اليوم بنسبة 77 بالمئة (باستثناء مخيمات اللاجئين الحضرية) وتعتبر من النسب الأعلى في المنطقة. وفقاً لصندوق الأمم المتحدة للسكان، من المتوقع أن يصل عدد السكان في فلسطين إلى 6.9 مليون نسمة بحلول عام 2030، من بينهم 5.3 مليون سيكونون في المناطق الحضرية. (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2016).

نسبة السكان في المناطق الحضرية والريفية



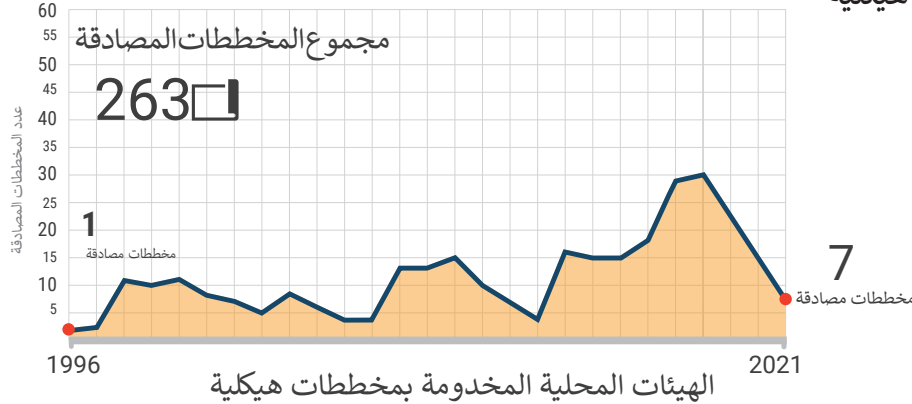
بشكل عام، شهدت اتجاهات التحضر في فلسطين زيادة غير مسبقة بنسبة 138 بالمئة ما بين عامي 1967 و 2007، ولكن الأكثر غرابة أن نلاحظ أن النصف الأول من هذه الفترة (1967-1987) قد شهد أكثر من 2.7 ضعف الزيادة خلال النصف الثاني من نفس الفترة (1987-2007). والأهم من ذلك أن نلاحظ أن هذه الزيادة الإجمالية في اتجاهات التحضر للفلسطينيين في الضفة الغربية أدت إلى زيادة بنسبة 150 بالمئة تقريباً للتجمعات التي يزيد عدد سكانها عن 38,000 نسمة وللتجمعات التي يتراوح عدد سكانها بين 2,500 و 9,000 نسمة. ومع ذلك، فإن هذه الزيادة الإجمالية في اتجاهات التحضر قد تسببت أيضاً في انخفاض بنسبة 50 بالمئة تقريباً للتجمعات التي يقل عدد سكانها عن 2,500 نسمة وللتجمعات التي يتراوح عدد سكانها بين 12,000 و 16,000 نسمة. وهذا يستلزم أن معدلات الهجرة المرتفعة خارج الضفة الغربية بسبب الممارسات الإسرائيلية قد اقترنت بهجرة صامتة من التجمعات الريفية الصغيرة إلى التجمعات الحضرية الكبيرة (الأطروش، 2014).



مشاركة المجتمع المدني

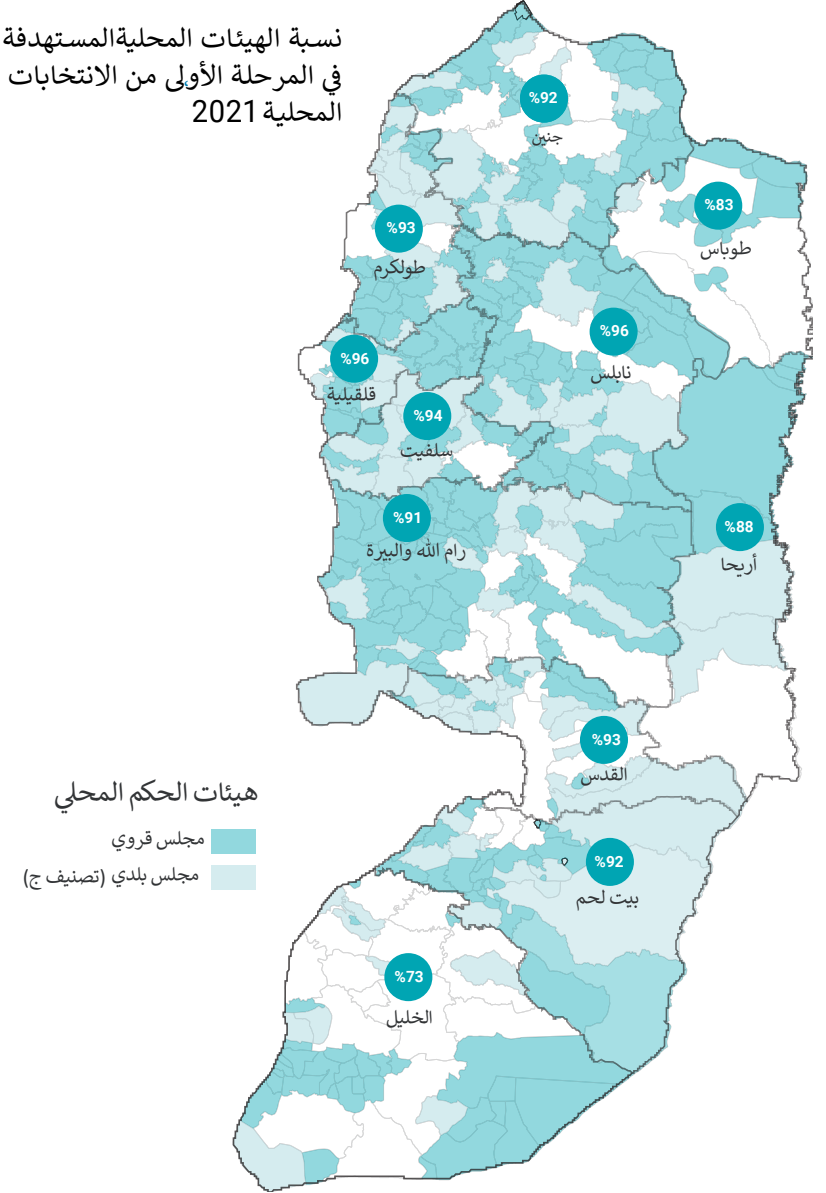
في فلسطين، يتم انتخاب ممثلي الهيئات المحلية بانتظام لمدة أربع سنوات. عام 2012 و 2017 تم إجراء الانتخابات لما مجموعه 272 و 326 هيئة محلية على التوالي. ومن المخطط أن يتم إجراء الانتخابات القادمة لاحقاً هذا العام، خلال 2021 بالتركيز فقط على المجالس القروية والمجالس البلدية (تصنيف ج) والتي في غالبيتها ذات طبيعة ريفية، تغطي ما يزيد عن 40 بالمئة من سكان الضفة الغربية (خارطة). يساهم انتظام الانتخابات على مستوى الحكم المحلي بشكل كبير في تعزيز مساءلة المجالس المنتخبة أمام مواطنيها، ويعمل بمثابة منصة لتمثيل احتياجات المواطنين ومتابعة أعمال المجالس. على الرغم من التحسن في مشاركة المرأة مع فرض الكوتا التي وصلت الآن 30 بالمئة، إلا أن مشاركة منظمات المجتمع المدني مع هيئات الحكم المحلي في التخطيط بما في ذلك تمثيل احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة تحتاج إلى التحسين. كما أن الملاحظة الأخيرة توافقت مع دراسة رصد للمجتمع المدني في فلسطين (TRANSTEC، 2015).

نسبة الهيئات المحلية المخدومة بمخططات هيكلية ونسبة السكان المخدومين بمخططات هيكلية



فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب رئيس الوزراء (2020). أطلس التنمية المستدامة، 2020، ص 55. وزارة الحكم المحلي (2021).

نسبة الهيئات المحلية المستهدفة في المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية 2021



تسوية الأراضي في فلسطين

شرعت السلطة الفلسطينية، عبر هيئة تسوية الأراضي والمياه، في برنامج وطني لتسوية الأراضي، يهدف إلى تعجيل عملية تسجيل الأراضي في جميع أنحاء الضفة الغربية. هذه العملية مبنية بشكل مكثف على المشاركة والمشاورات العامة على مستوى المجتمع للتأكد من أن كافة الخلافات المتعلقة بالأراضي قد تم حلها بشكل فعال. وستساهم نتائج هذا البرنامج، من بين أمور أخرى، في الوصول إلى تخطيط محسن وتمثيل أفضل لاحتياجات المواطنين.

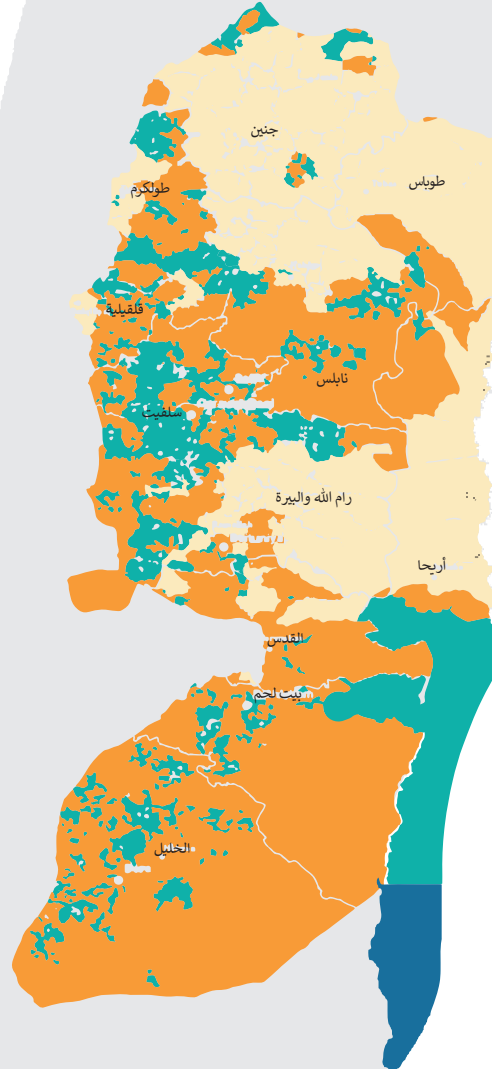
مجموع مساحات الضفة الغربية

≈ 5,600 كم²

22% مساحة الأراضي التي تمت تسويتها من قبل هيئة تسوية الأراضي والمياه

34% الأراضي التي تمت تسويتها من قبل الأردن قبل عام 1967

44% الأراضي التي لم يتم تسويتها

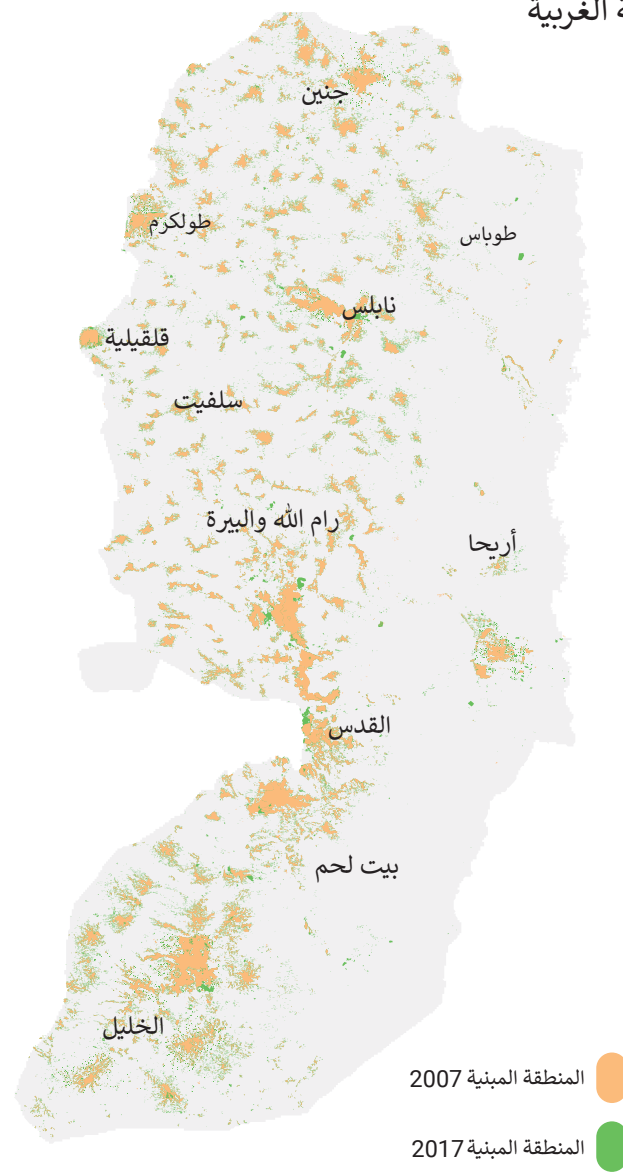


56% منطقة تم تسويتها
33% من الأراضي التي تم تسويتها من قبل الهيئة تؤول ملكيتها للنساء

44% منطقة لم يتم تسويتها

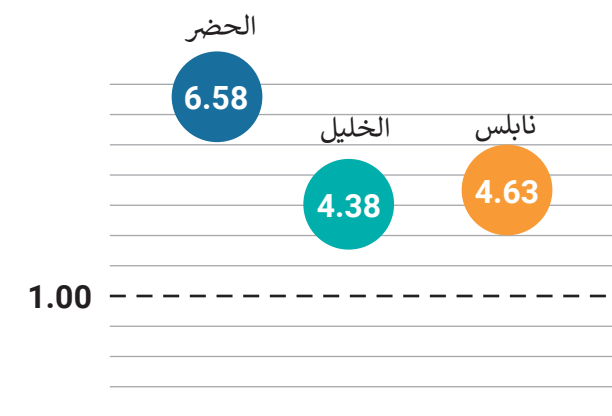
فعالية استخدام الأراضي

المنطقة المبنية في الضفة الغربية



من الوضع المثالي، فإن قيمة مؤشر معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني يساوي 1، أي أن المعدل الذي قامت المدينة بتخصيص الأرض من الاستخدامات الأخرى إلى الوظائف الحضرية يساوي معدل نمو سكانها. بعبارة أخرى، فإن مع نمو عدد السكان في المدينة خلال فترة التحليل، هناك زيادة مكافئة تقريباً في التوسعات الجديدة حول المدينة. توضح الأرقام أعلاه أن المدن والتجمعات الفلسطينية غير فعالة فيما يتعلق باستخدام الأراضي حيث أن هناك المزيد من التوسعات وتخصيص الأراضي أكثر من كمية نمو السكان فيها. يشير هذا إلى تنمية غير مستدامة داخل المدن والتجمعات الفلسطينية.

معدل فعالية استخدام الأراضي



وزارة الحكم المحلي (2021)، بيانات رسمية.



الأولويات السياسية:

• تحتاج أطر العمل النازمة ذات العلاقة بالتخطيط والحوكمة المحلية إلى التحديث للاستجابة للاحتياجات الحالية للشعب الفلسطيني دون التنازل عن التطلعات المستقبلية. ويجب أن يشمل ذلك مواءمة الممارسات السائدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة وتمكين البيئة من توسعة اختصاص التخطيط إلى المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، في القدس الشرقية والمنطقة المسماة (ج) من الضفة الغربية. ويجب أن ينتج عن ذلك ربط أفضل لمستويات التخطيط مع بعضها البعض على المستوى المحلي، والإقليمي والوطني.

• تعميم سياسات المشاركة العامة في التخطيط المحلي والوطني والحوكمة المحلية لزيادة مدخلات عمليات صنع القرار وزيادة الظروف الملائمة للمساءلة. ويشمل ذلك الترويج لتمثيل المواطنين بما في ذلك المرأة والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في عملية التخطيط في الهيئات المحلية بالإضافة إلى مشاركة منظمات المجتمع المدني مع الهيئات المحلية.

• اقتراح أدوات ومنهجيات جديدة لمهنة التخطيط الحضري في فلسطين والتي من شأنها الانتقال من استخدامات الأراضي التقليدية والتخطيط المادي نحو سيناريوهات النمو الحضري وتقنيات النمذجة لتحقيق الاستدامة من حيث التدخلات الاجتماعية-الاقتصادية والبيئية.

• مأسسة مجالس الخدمات المشتركة ودعم عمليات تقديم الخدمات فيها بشكل أساسي فيما يتعلق بالتخطيط المكاني.

• الاستثمار في إنجازات برنامج تسوية الأراضي والبناء عليها من خلال دعم جهود سلطة الأراضي على مستوى الوطن، بما في ذلك اقتراح نماذج مبتكرة لحيازة الأراضي (على سبيل المثال الصناديق الائتمانية المجتمعية للأراضي) وتنسيق الأدوات المالية والتمويل المبنى على الأراضي للتأثير على استخدامات الأراضي وتوفير الأراضي للتنمية (مثل فرض التنمية).

• تعميم الوصول إلى التمويل، والإدارة الحضرية، والغستجابة للنوع الاجتماعي، والإجراءات المناخية، والنهج التشاركي، وتقليل المخاطر، الخ .

• دعم دمج المخطط الوطني المكاني، والسياسة الحضرية الوطنية ومبادرات التخطيط الإقليمية.

أثر فايروس كوفيد-19 على الاستجابات الحكومية:

وفقاً لمسح الكتروني استهدف 286 هيئة محلية من جميع أنحاء الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة، تم تنفيذه من قبل وزارة الحكم المحلي بمساعدة فنية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقييم أثر أزمة فايروس كوفيد-19 على التوظيف، والميزانية، والوظائف والخدمات المقدمة لدى الهيئات المحلية؛ تمت ملاحظة النتائج التالية:

• على الرغم من القيود المالية الكبيرة، إلا أن الهيئات المحلية أثبتت نفسها كجهات ذات فعالية أساسية وفي خط المواجهة لضمان استجابة الطوارئ، والمحافظة على تقديم الخدمات الأساسية وتلبية احتياجات المواطنين الناشئة في ضوء أزمة فايروس كوفيد-19.

• على الرغم من المستوى المتدني لجباية رسوم الخدمات، إلا أن معظم الهيئات المحلية ضاعفت جهودها لضمان استمرارية تقديم الخدمات الأساسية (مثل المياه والكهرباء).

• وفرت 79 بالمئة من الهيئات المحلية خدمات جديدة و/أو قامت بزيادة الخدمات القائمة للاستجابة لاحتياجات المواطنين الناشئة وتنفيذ تدابير طوارئ على الأرض (بما في ذلك التعقيم، والتحكم في الحركة، ومراكز الحجر).

• قدمت 59 بالمئة من الهيئات المحلية مساعدات عينية و/أو مالية للمواطنين المحتاجين (بما في ذلك السلات الغذائية، والأدوية، وحقائب النظافة الصحية، الخ).

• قامت 31 بالمئة من الهيئات المحلية بالتنسيق مع السلطات ذات الاختصاص ودعمت المواطنين خلال مراحل عملية التقدم بطلب لمساعدة الحماية الاجتماعية (على سبيل المثال، وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة العمل).

نتيجة للجائحة، تم إيقاف عدة أنشطة؛ وعلى وجه الخصوص، تأخرت برامج بناء القدرات التي شملت وزارة الحكم المحلي وهيئة تسوية الأراضي والمياه والهيئات المحلية. إضافة إلى ذلك، تم إعادة جدولة عدة مشاريع تخطيط شملت التجمعات والمراكز الحضرية حيث أن الهيئات المحلية كانت مشغولة بشكل أولي في تقديم الخدمات خلال الجائحة.

11.4 التراث الثقافي والطبيعي

حفظ وحماية كافة أوجه التراث الثقافي والطبيعي والمحافظة عليه

@برنامج الموئل. القدس الشرقية، فلسطين.



تم الاعتراف بدولة فلسطين كدولة كاملة العضوية في اليونسكو في تشرين ثاني عام 2011، الأمر الذي أتاح الوصول إلى معاهدات اليونسكو والمصادقة عليها في مجال الثقافة، من بينها اتفاقية اليونسكو بشأن حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (اتفاقية التراث العالمي عام 1972). منذ توقيع هذه الاتفاقية، تمكنت السلطة الفلسطينية من تسجيل ثلاثة مواقع تراث ثقافي إلى قائمة التراث العالمي. إضافة إلى ذلك، بمثابته الوصي على المواقع المقدسة في القدس، قامت المملكة الأردنية بتسجيل البلدة القديمة في القدس على قائمة التراث العالمي عام 1981.

كما تم تسجيل المواقع الأربعة المدرجة على قائمة التراث العالمي في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر نظراً لمخاطر تهدد القيم الكونية البارزة للمواقع وفقاً لقرارات لجنة التراث العالمي. في 2 تموز 2019، تمت إزالة كنيسة المهدي، بعد عملية إعادة ترميم كبيرة، من قائمة مواقع التراث العالمي المعرضة للخطر، الأمر الذي يعتبر إنجازاً هاماً للسلطة الفلسطينية المسؤولة عن المحافظة على الممتلكات وإدارتها.

علاوة على ذلك، تم تجميع قائمة أولية في فلسطين بمثابة جرد لتلك الممتلكات التي تنوي كل دولة طرف أن تفكر في ترشيحها، وتغطي أربعة عشر موقعاً في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة.

يونسكو قائمة التراث العالمي



البلدة القديمة - القدس
القدس



مكان ولادة المسيح
كنيسة المهد وطريق الحجاج
بيت لحم



البلدة القديمة - الخليل
الخليل



أرض الزيتون والكروم
مشهد ثقافي لجنوب القدس - بتير

● المواقع الرئيسية في قائمة اليونسكو للتراث العالمي

● المواقع المقترحة على قائمة التراث العالمي

● مواقع قرى الكراسي

7,000 موقع أثري
50,000 مبنى تاريخي
55% مناطق ج

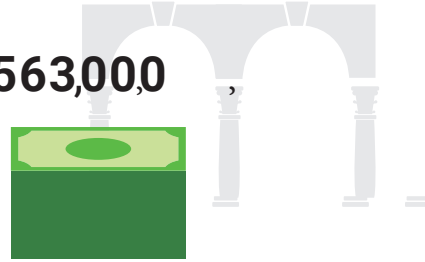


منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (2021)، بيانات رسمية.

نصيب الفرد من الإنفاق على الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي

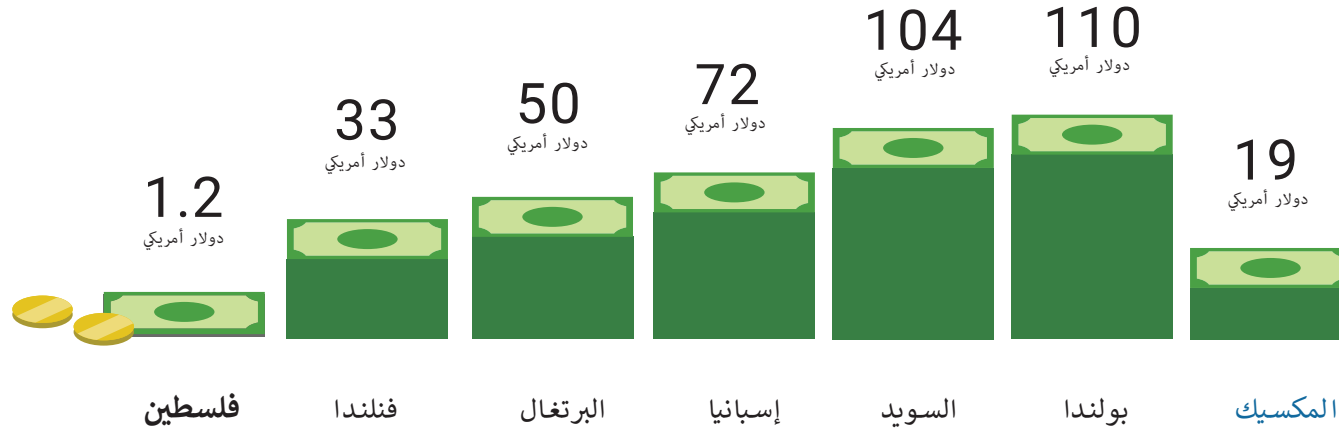
إجمالي الإنفاق بين
(جميع التمويل الخارجي، القائم على المشاريع)

45,563,000 دولار أمريكي



الإنفاق لكل فرد

1.2 دولار أمريكي



الدول الأوروبية (2019)

دول أمريكا اللاتينية (2019)

الحفريات الإسرائيلية في القدس

تم احتلال البلدة القديمة في القدس، والمعلنة كموقع تراث عالمي عام 1981، من قبل إسرائيل عام 1967 وتم ضمها قسراً عام 1980 في انتهاك لقرار مجلس أمن الأمم المتحدة رقم 475 (1980) بشأن وضع القدس. والرواية الفلسطينية في المدينة معرضة للخطر حيث أن الروايات الإسرائيلية واليهودية فقط يتم ترويجها للسياح. ويتفاقم ذلك الوضع سوءاً بفعل الحفريات والأنفاق المنفذة تحت البلدة القديمة والتهجير القسري للفلسطينيين من البلدة القديمة والأحياء المجاورة داخل القدس الشرقية. وقد حذرت منظمات الأمم المتحدة ضد تلك الأعمال الإسرائيلية، ففي عام 2007، دعت اليونسكو لوقف هذه الانتهاكات: "يجب أن يطلب من حكومة إسرائيل الامتثال لالتزاماتها المتعلقة بالحفريات الأثرية وحفظ التراث في مواقع التراث العالمي مثل البلدة القديمة في القدس، وعلى وجه الخصوص، تلك المتبناة من قبل لجنة التراث العالمي في تموز 2006 بشأن هذه المسألة." (منظمة الأمم المتحدة للتربية، والعلم والثقافة (اليونسكو)، 2007).

دار القنصل

يقع مبنى دار القنصل في قلب البلدة القديمة للقدس، ويعتبر حرفياً مبطناً بطبقات من التاريخ؛ أساسته التي تعود لعهد المماليك، وقاعاته ذات الأقواس التي استضافت القنصلية البروسية، وسطحها الذي يعتبر حالياً منزلاً لعائلات فلسطينية متعددة. إلا أن ثروات المدينة تضاءلت، محاصرة بعدم الاستقرار السياسي ومشلولة بفعل السياحة الجماعية، مما أدى أن يشهد المبنى وبيئته استمراراً في سحب الاستثمار ويواجه سكانه فرصاً متضائلة. بدعم من برنامج الموئل والاتحاد الأوروبي، بحث المرسلون الفرنسيون في خدمة الأرض المقدسة عن استراتيجية لانعاش هذا الأصل العقاري متردي الأداء بينما توفر سبل الراحة للمجتمع المحيط.

ساهم مشروع ترميم دار القنصل في تحسين الظروف المعيشية لثلاث عشرة عائلة مقيمة في البلدة القديمة، بالإضافة إلى ساحتين سكنيتين وفراغات مفتوحة في الغالب لمصلحة العائلات كبيرة السن. إضافة إلى ذلك أدى المشروع إلى إنشاء مركز مدني وتجاري

فلسطيني جديد ومبتكر (بمساحة أكثر من دونم) مع قيمة تراثية حية خلقت داخل البلدة القديمة، مما يدل على طبقة حديثة من الاستخدامات المتنوعة، واتباع مبادئ تنمية صديقة للبيئة واستكمال الدعم الإنشائي والأمان للمبنى، بما يشمل الشباب الفلسطيني في القدس الشرقية الذين يتمتعون بمعرفة مبتكرة وحاضرة توجيه مهني.

©برنامج الموئل. دار القنصل، القدس.





الأولويات السياسية:

- توسيع نطاق الحماية والترميم لكافة مواقع التراث الوطنية الأخرى خارج المنطقة المسماة (أ) و (ب).
- تحديث السجلات الوطنية للمواقع قبل وبعد عام 1700.
- تحسين التنسيق مع الهيئات المحلية من أجل حماية المواقع داخل المراكز الحضرية والريفية.
- الطلب من الجانب الإسرائيلي والضغط عليه لإعادة القطع الأثرية المصادرة ما بعد حرب عام 1967.
- إجراء أعمال تنقيب جديدة من خلال استغلال الموارد المتاحة لدى الجامعات الفلسطينية والقطاع الخاص.
- تحسين جمع البيانات المتعلقة بمواقع التراث الثقافي والطبيعي، لدعم عملية صنع القرار وإدارة المواقع.
- تنفيذ تقييم حفظ التراث لتحديد المواقع المؤهلة للتجديد، وإعادة الاستخدام، والتطوير، باستخدام توصيات اليونسكو حول المشهد الحضري التاريخي (اليونسكو، 2011).

أثر فيروس كوفيد-19 على الاستجابات الحكومية:

ازداد عدد الوافدين الدوليين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة (باستثناء القدس الشرقية) من 432,000 زائر عام 2015 إلى 688,000 زائر عام 2019 (البنك الدولي، 2019)، وازداد إجمالي نفقات السياحة الدولية من 606 مليون دولار أمريكي إلى 869 مليون دولار أمريكي لنفس الأعوام. تسببت الجائحة بالتوقف الكامل لكل من السياحة الدولية والمحلية في فلسطين.

وفقاً للإحصائيات الرسمية، خسر قطاع السياحة قرابة 1,150 مليون دولار أمريكي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020) نتيجة لجائحة فايروس كوفيد-19. إضافة على ذلك، انتقلت الأولويات الوطنية في فلسطين نحو تقديم الخدمات الصحية والأساسية لشعبها ومحاربة انتشار فايروس كوفيد-19 من خلال فرض الإغلاق على الفراغات العامة ومنع التجمعات، بما في ذلك داخل مواقع التراث الثقافي.



11.5 أثر الكوارث الطبيعية

الحد من عدد الوفيات وعدد المتضررين وتقليل الخسائر الاقتصادية المباشرة المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي الناجمة عن الكوارث



©دراسات فلسطين. زلزال، نابلس، 1927.

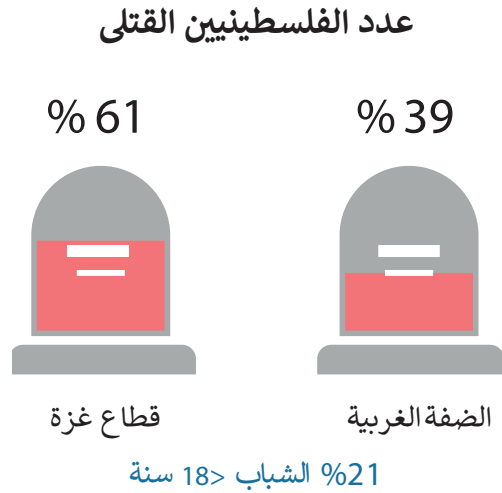
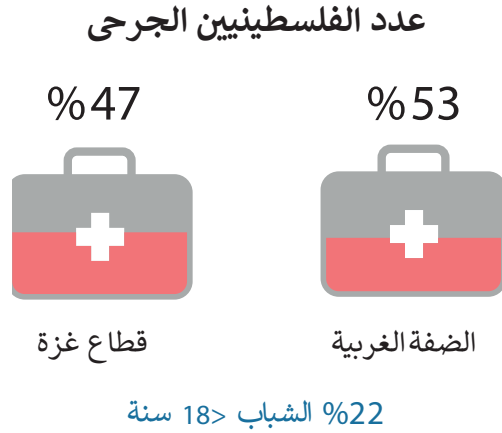
1,300 أسرة منها للضرر الحاد في منشآتهم وأصولهم الخاصة والعامة، وتحديداً في محافظتي غزة وشمال غزة .

وقد كان تعميم تقليل المخاطر على تدخلات التخطيط المكاني ضعيفاً على مختلف مستويات التخطيط، لا سيما المستوى الوطني. لم تأخذ خطة الحماية التي تم تبنيها من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني عام 2012 ومن ثم عام 2019 وتحت مظلة المخطط الوطني المكاني لدولة فلسطين بعين الاعتبار العوامل المتعلقة بالمخاطر المحتملة والمناطق المعرضة للكوارث. وفقاً للخبراء، فمن شأن أخذ مثل هذه الطبقات من القيود بعين الاعتبار أن تؤول إلى مخرجات ومواقع مختلفة في خطة الحماية والتي في نهاية المطاف ستغير مستقبل التنمية المكانية وأنماطها، لا سيما في المناطق الحضرية.

على الرغم من عدم اعتبارهم ضحايا كوارث طبيعية، من الجدير الإشارة إلى ثقل وخطورة الخسائر البشرية والإصابات الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي.

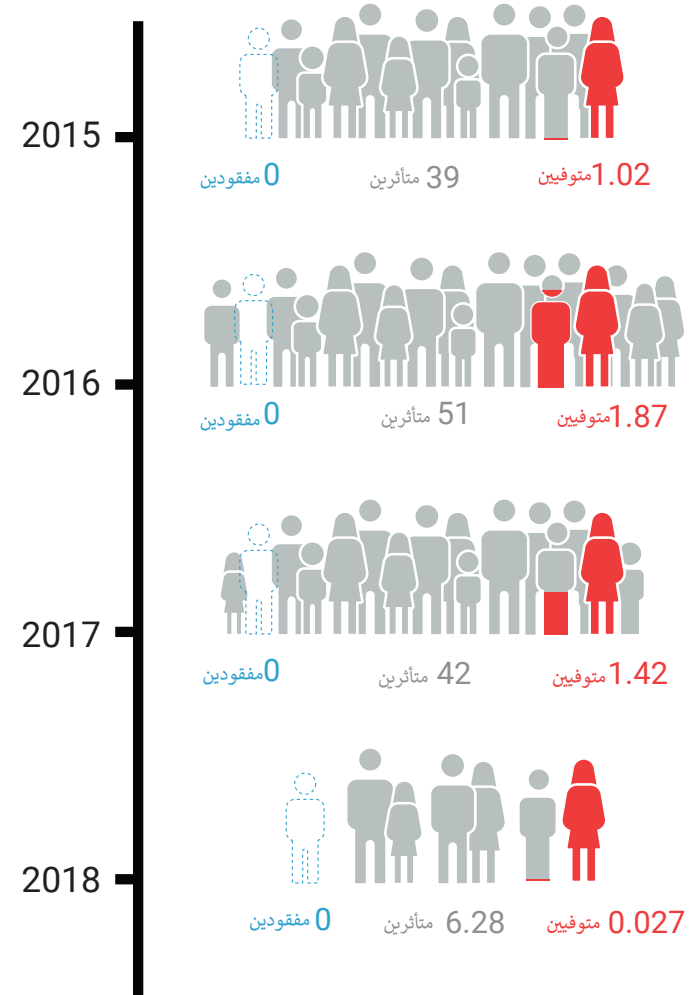
تعتبر الكوارث الطبيعية من بين التحديات التي يواجهها الشعب الفلسطيني. تلك الكوارث يمكنها التسبب بخسائر هائلة وآثار سلبية على الاقتصاد. في الأرض الفلسطينية المحتلة، يعتبر شح المياه، والتدهور البيئي، والجفاف والتصحر، إلى جانب الانزلاقات الأرضية واستنزاف الأراضي والموارد الطبيعية، والمصحوبة بالصراع السياسي، من أهم الكوارث البشرية التي تؤثر حالياً على الشعب الفلسطيني. إضافة إلى ذلك، تعتبر الكوارث الطبيعية تهديداً محتملاً بشكل جاد. حيث تعتبر الهزات الأرضية في الإقليم (نظراً لحقيقة أن الأرض الفلسطينية المحتلة متأثرة بشكل مباشر من قبل المناطق النشطة زلزالياً في غور الأردن المتصدع والبحر الأبيض المتوسط) خطراً رئيسياً ذو احتمالية متدنية ولكن آثار سلبية كبيرة. علاوة على ذلك، لا يبدو المستقبل واعداً جداً؛ نتيجة لمعدلات النمو السكاني السريعة والطريقة التي تتطور فيها المدن في الأرض الفلسطينية المحتلة. إن أكثر من خمسين بالمئة من الشعب الفلسطيني يعيشون في المناطق المعروفة على أنها «مهددة بالمخاطر»، بما في ذلك المراكز الحضرية الرئيسية. وتعتبر تلك المناطق هشة على وجه الخصوص، بسبب اعتمادها على البنى التحتية المعقدة. وأخيراً، فإن نقص المتخصصين ذوي المعرفة والقدرات الفنية في الأرض الفلسطينية المحتلة سبب آخر للوضع الفوضوي الحالي، فيما يتعلق بالإدارة السليمة للكوارث. وفقاً لتقييم مسح الهشاشة المنفذ من قبل ائتلاف المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية عام 2021، فإن أكثر من 8,500 أسرة في قطاع غزة تضررت بفعل حوادث الفيضانات خلال السنوات الثلاثة الأخيرة؛ حيث تعرضت

الضحايا المدنيون جراء الاحتلال الإسرائيلي



مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية - الأراضي الفلسطينية (2021).

الكوارث الطبيعية



الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021).

في عام 2018، بسبب حدوث الكوارث، كان هناك 915 حالة انقطاع في الخدمات الأساسية، و 20 حالة انقطاع في خدمات التعليم، و 895 حالة انقطاع في الخدمات الأخرى.

رام الله القادرة على الصمود

المعلومات، والكوارث الطبيعية، والحروب، والصراعات، والصعوبات الاجتماعية والنفسية، والفقر المتزايد، وغيرها.

شملت الاستراتيجية أيضاً المدن المجاورة، وتحديداً البيرة وبيتونيا، ويشرف المركز الوطني لإدارة خطر الكوارث على المكون الخاص بإدارة المخاطر في المشروع.

©ميديا كلينيك (2021). رام الله، فلسطين.

بدعم من مؤسسة روكفيلر، تم اختيار مدينة رام الله من بين أول 33 مدينة حول العالم لتلتحق بـ «شبكة المدن المنيعه» (بلدية رام الله، 2018). إضافة إلى بناء الشراكات وتبادل الخبرات ضمن الشبكة، تتضمن مشاركة مدينة رام الله تشكيل وتنفيذ استراتيجية المنعة والتي تعزز القدرة على إدارة المخاطر، بما في ذلك: التغيرات المفاجئة في المناخ، وانتشار الأمراض، والتوسع الحضري، والبنية التحتية المتآكلة، والتطور السريع في وسائل الاتصال وتكنولوجيا





الأولويات السياسية:

- مأسسة ودعم مركز إدارة خطر الكوارث.
- تحسين التنسيق الداخلي والقدرة المؤسسية على مختلف الأصعدة، مثل الحكومة المركزية-الهيئات المحلية، والهيئات المحلية-منظمات المجتمع المدني، والهيئات المحلية-القطاع الخاص.
- دعم الهيئات المحلية في جهود التحول إلى اللامركزية بالتمشي مع الأولويات الوطنية، وتنويع مصادر عائداتها (على سبيل المثال الشراكات العامة-الخاصة، والتمويل المبيني على الأراضي)، وتقليل اعتمادها المالي على الحكومة المركزية.
- ترويج استخدام أكثر إنتاجية للعائدات العامة، بالتركيز على العائدات الاجتماعية للاستثمار، محلياً وعالمياً، بدلاً من المصروفات.
- إدارة مخاطر بشكل محسن لتخفيض تكلفة الاستجابة للأزمات الدولية.
- متطلبات المباني الخاصة بالمخاطر الطبيعية من خلال ضمان أن السياسة الحضرية قيد الإعداد على مستوى الوطن، بالإضافة إلى اشتغال المخطط الوطني المكاني على متطلبات المباني في المناطق المعرضة للزلازل والمناطق التي تحتاج إلى تدخل مناخي فوري.

أثر فايروس كوفيد-19 على الاستجابات الحكومية:

كما هو الحال في دول أخرى حول العالم، أثر انتشار جائحة فايروس كوفيد-19 في بدايات عام 2020 على حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية، والقدس الشرقية وقطاع غزة. أثرت الجائحة على جميع مناحي الحياة الفلسطينية، وتحديدًا الاقتصاد والصحة. مع ظهور حالات الإصابة الأولى بفايروس كوفيد-19 في أواخر آذار 2020، بدأت الحكومة الفلسطينية بفرض الإغلاقات الكاملة لاحتواء الجائحة. مع نهاية تموز عام 2021، عانى 345,444 فلسطيني من فايروس كوفيد-19، وتم الإبلاغ عن وفاة 3,869 شخص (كوفيد-19 في فلسطين، 2021).

تواجه الأنظمة الصحية تحدياً بفعل الطلب المتزايد على رعاية الأشخاص المصابين بفايروس كوفيد-19، ممزوجاً بالخوف، والوصمة، والمعلومات المضللة والقيود المفروضة على الحركة والتي تربك تقديم الرعاية الصحية لكل الظروف (منظمة الصحة العالمية، 2021). كما أن العنف الأسري والعنف المبيني على النوع الاجتماعي ازداد نتيجة للإغلاقات والمستوى المرتفع من الضغط والتوتر بين أفراد العائلة (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2020).

بدعم من برنامج الموئل، أخذت وزارة الحكم المحلي زمام المبادرة لإعداد خطة استمرار الأعمال لمعالجة حالات الطوارئ والمخاطر المرتبطة بالجائحة والكوارث المستقبلية الأخرى المحتملة في فلسطين. تهدف خطة استمرار الأعمال إلى ضمان استمرار عمل وزارة الحكم المحلي في دعم الهيئات المحلية وتوفير التوجيه والسبل المالية لها وتمكينها من المحافظة على تقديم خدمات أساسية وحيوية لمواطنيها.



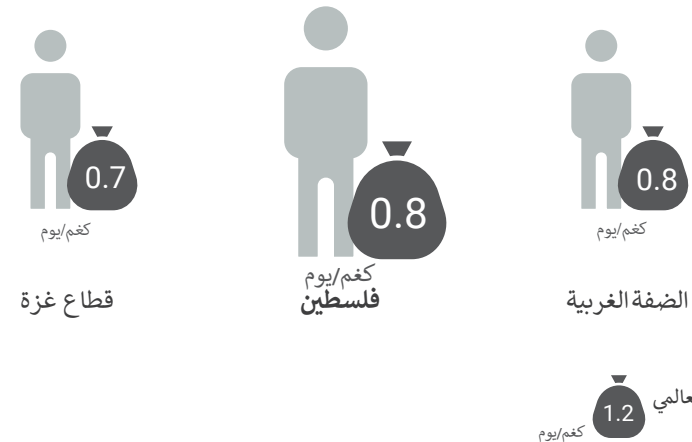
11.6 الأثر البيئي للتحضر

الحد من الأثر البيئي الضار للمدن على مستوى الفرد، بما في ذلك إيلاء اهتمام خاص بجودة الهواء وإدارة النفايات البلدية وغيرها

النفايات الصلبة الحضرية

إن نظام التوازن البيئي الهش في الأرض الفلسطينية مهدد من قبل النمو السكاني المتزايد والموارد الطبيعية المحدودة. وتعاني البيئة الحضرية في فلسطين تحت ضغوطات بيئية هائلة تظهر في شح المياه، والتغير المناخي، والضعف العام في العيش في المناطق الحضرية وجودة الحياة وسط التحضر السريع والزحف الحضري. كما أن الفلسطينيون محرومون أيضاً من الوصول إلى الموارد المائية للأغوار، والتي أصبحت متضررة بشكل كبير من التلوث، لا

النفايات الصلبة الحضرية التي تم جمعها



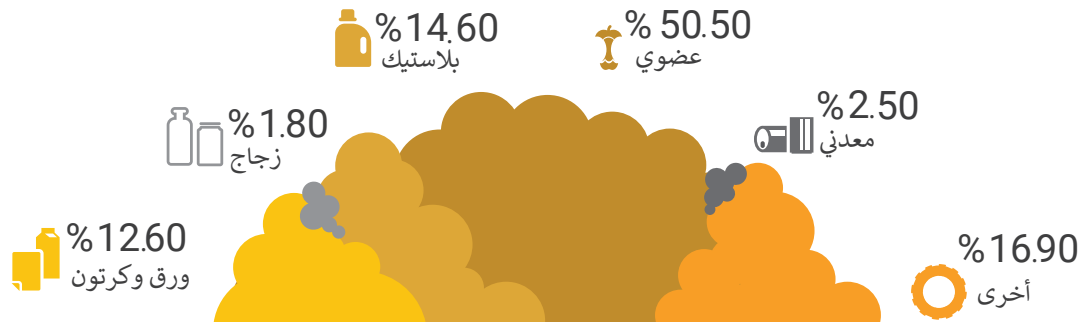
فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب رئيس الوزراء (2020). أطلس التنمية المستدامة، 2020، ص 59 .

سيما نتيجة لزيادة الأملاح والنترات والتي ازدادت أكثر من ثمانية أضعاف خلال ثمانية عقود (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010)، بشكل رئيسي بسبب الضخ الإسرائيلي المكثف للمياه الجوفية التي أدت إلى زيادة الملوحة. علاوة على ذلك، تراجعت جودة المياه نتيجة لتسرب مياه الصرف الصحي، ومخلفات النفايات الصلبة، والكيماويات الزراعية.

إضافة إلى ذلك، ساهمت استخدامات الأراضي الرديئة وأنماط التنمية المكانية وتقسيم المناطق في فلسطين في الزحف الحضري

غير المستدام والتعدي على الأراضي الزراعية والمناطق البيئية الحساسة. أدى ذلك إلى انخفاض الأراضي الزراعية المتاحة للفلاحة. وبالتالي، قام المزارعون الفلسطينيون باستخدام الأسمدة والمبيدات بشكل مكثف والتي تؤثر سلباً على خصوبة التربة وتزيد من تلوث المياه. في الضفة الغربية وقطاع غزة، يوجد أكثر من تسعة عشر نوعاً من المبيدات الحشرية والتي يتم استخدامها حالياً بينما يتم منعها في المعايير الدولية نظراً لآثارها الصحية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010).

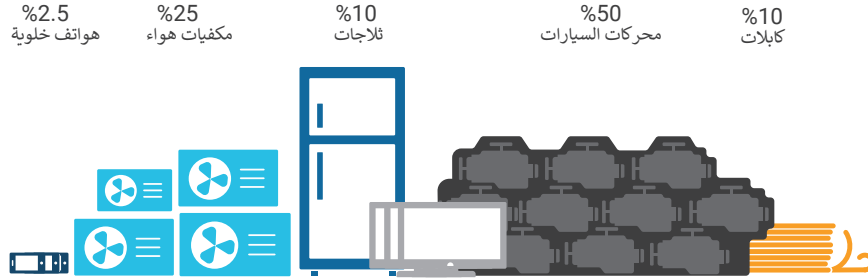
تكوين النفايات الصلبة في الضفة الغربية



فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب رئيس الوزراء (2020). أطلس التنمية المستدامة، 2020، ص 60 .

النفايات الإلكترونية

70,000-80,000
طن/سنة



الموقع: بيت عوا، إزنا، دير سامت، الكوم
وبيت مقدوم في محافظة الخليل

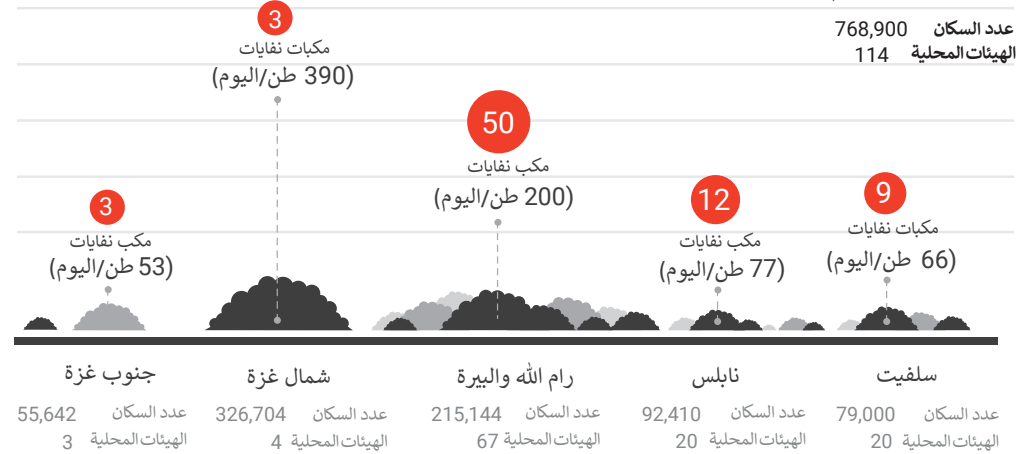
90% من النفايات الإلكترونية تأتي من إسرائيل

المكبات العشوائية للنفايات (غير المنظمة)

77

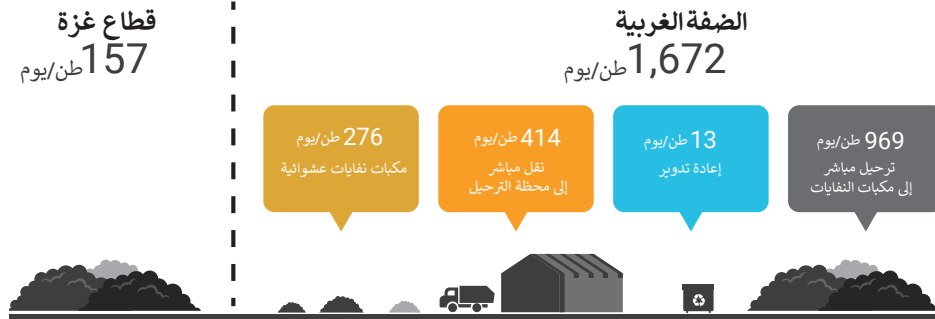
مكب نفايات
(786 طن/اليوم)

عدد السكان 768,900
الهيئات المحلية 114



فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب رئيس الوزراء (2020). أطلس التنمية المستدامة، 2020، ص 60.

مجموع النفايات الصلبة التي يتم جمعها من قبل مجالس الخدمات المشتركة



فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب رئيس الوزراء (2020). أطلس التنمية المستدامة، 2020، ص 60.

تكلفة إدارة النفايات الصلبة في الضفة الغربية

149.6 دولار أمريكي

جمع 89.3



ترحيل 35.8



مكب نفايات 30.5



الجمع السنوي لكل مواطن 24.3



العمالة لكل طن 35.3



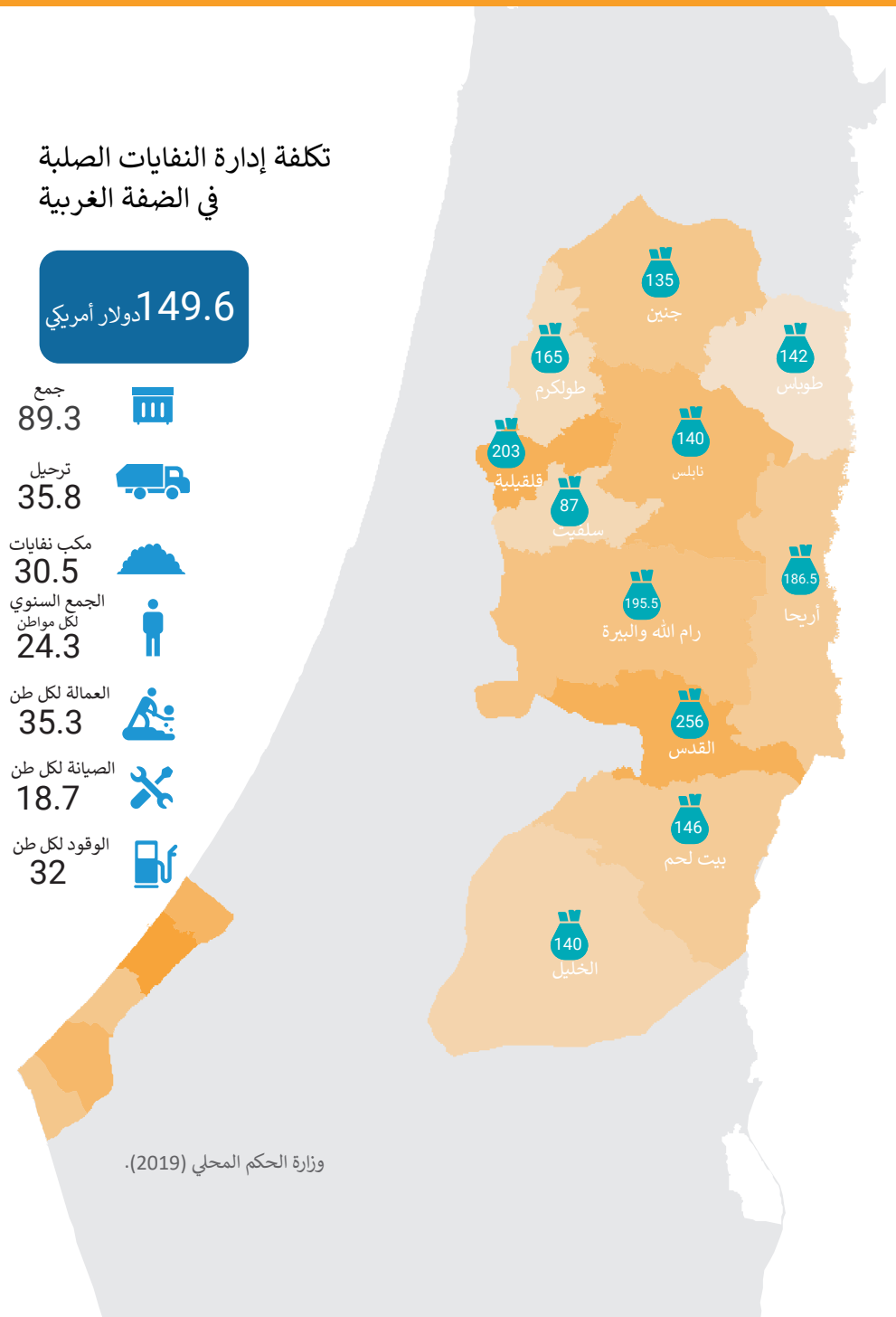
الصيانة لكل طن 18.7



الوقود لكل طن 32

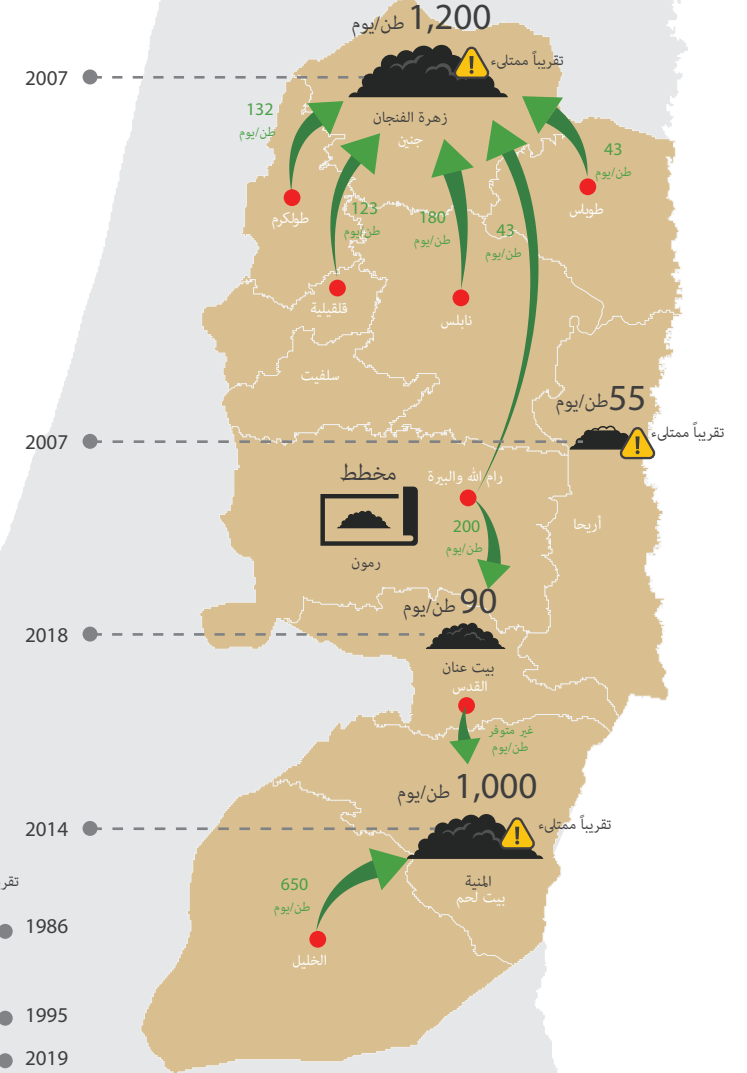
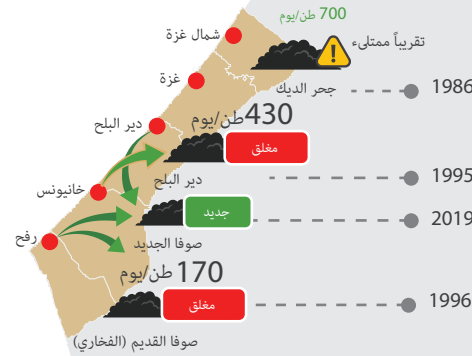


وزارة الحكم المحلي (2019).



موقع وسعة ونطاق خدمة مكبات النفايات الصحية في فلسطين

فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب رئيس الوزراء (2020). أطلس التنمية المستدامة، 2020، ص 61.



التحديات التي تواجه القطاع:

يتفاقم انعدام السيطرة الفلسطينية على المنطقة المسماة (ج) بسبب وجود حوالي 200 مستوطنة إسرائيلية في جميع أنحاء الضفة الغربية. غالباً ما تتخلص هذه المستوطنات، والتي يسكنها حوالي 661,600 مستوطن إسرائيلي، من كميات كبيرة من النفايات الخطرة غير المعالجة في البيئة الفلسطينية المحيطة وهو انتهاك للعديد من الاتفاقيات الدولية. في أيلول عام 2016، كشفت مجلة آفاق أنه يتم نشر المخلفات السامة الإسرائيلية العضوية وغير العضوية على آلاف الدونمات غربي نهار الأردن وشمال أريحا. فضلاً عن ذلك، أشارت الدراسة إلى أن أكثر من نصف المخلفات الالكترونية التي تنتجها إسرائيل يتم التخلص منها في الضفة الغربية (كارزام، 2016).

التحدي الآخر الذي يواجه جودة البيئة في فلسطين هو الممارسة المتنامية للحرق غير القانوني والخطير للنفايات الالكترونية من أجل استخلاص المواد الخام مثل النحاس من الأسلاك؛ وهي تعتبر كنشاط اقتصادي، والذي يؤدي إلى نشر المواد السامة بمعدلات تنذر بالخطر في الكثير من المناطق، مثل إذنا في الخليل (أريج، 2012)، بعدد سكان يصل إلى قرابة 22,000 نسمة، حيث يتم استغلال 100 دونم من الأراضي المزروعة فيها لهذه الممارسة وتوظيف حوالي 1,000 شخص. وتؤثر ورشات المخلفات الإلكترونية بشكل كبير على العيش الحضري، والمشهد الريفي، والموارد المائية، والأراضي الزراعية والصحة العامة.

في قطاع غزة ونتيجة لموجات الهجمات الإسرائيلية المختلفة على البنية التحتية الفلسطينية العامة والخاصة، تواجه البلديات والحكومية والجهات الشريكة الدولية تحديات متنوعة في التعامل مع إزالة والتخلص من ركام المباني العامة والخاصة التي تم هدمها.

المصادر: فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب رئيس الوزراء (2020).
وزارة الحكم المحلي (2019).
سيسغي (2019).

مجلس الخدمات المشترك - بيت لحم

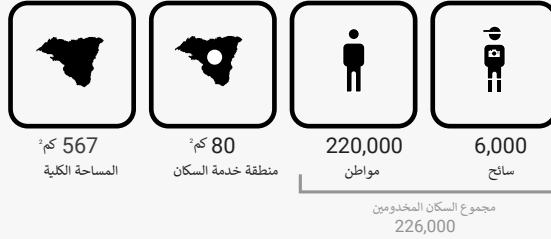
ضمن الجهود المبذولة لدعم استمرار خدمات إدارة النفايات الصلبة في محافظة بيت لحم، والتي كانت أول منطقة فلسطينية متضررة من فايروس كوفيد-19، قام برنامج الموئل، بدعم من مؤسسة الوليد للإنسانية، بتقديم المساعدة المالية والفنية لمجلس خدمات بيت لحم المشترك ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لضمان استمرار خدمات جمع وإدارة النفايات الصلبة في المحافظة، بما في ذلك مخيمات اللاجئين. ركز ذلك الدعم على توزيع معدات الوقاية الشخصية لضمان السلامة أثناء التواجد على رأس العمل لعمال إدارة النفايات الصلبة في مجلس الخدمات المشترك خلال الجائحة. قام مجلس الخدمات المشترك بنقل حوالي 1,068 طن من النفايات من مخيمات اللاجئين الثلاثة الموجودة في محافظة بيت لحم وحدها (عابدة، والدهيشة، وبيت

جبرين)، خلال شهر أيلول، وتشيرين أول وتشيرين ثاني عام 2020، والتخلص منها في مكب المنيا.

قام مجلس الخدمات المشترك كذلك بإجراء تقييم لإدارة النفايات الصلبة (قبل وبعد جائحة فايروس كوفيد-19) لمحافظة بيت لحم لتحديد مدى تأثر الجائحة على استمرار تلك الخدمات ولاستكشاف التحديات المتعلقة بإدارة النفايات الصلبة في محافظة بيت لحم. أشار التقييم إلى أن إجمالي النفايات الصلبة البلدية التي تم جمعها وإدارتها في المرافق الخاضعة للرقابة ازداد من 93.1 بالمئة عام 2017 إلى 97 بالمئة عام 2020، وبشكل أساسي نتيجة لتقليص النفايات المنتجة في مدينة بيت لحم كنتيجة للتراجع الحاد في النشاطات السياحية (من 204 طن/يوم عام 2019 إلى 189 طن/يوم عام 2020). وبالتالي، بينما تأثرت خدمات إدارة وجمع النفايات الصلبة بشكل كبير خلال الإغلاقات الأولية المفروضة

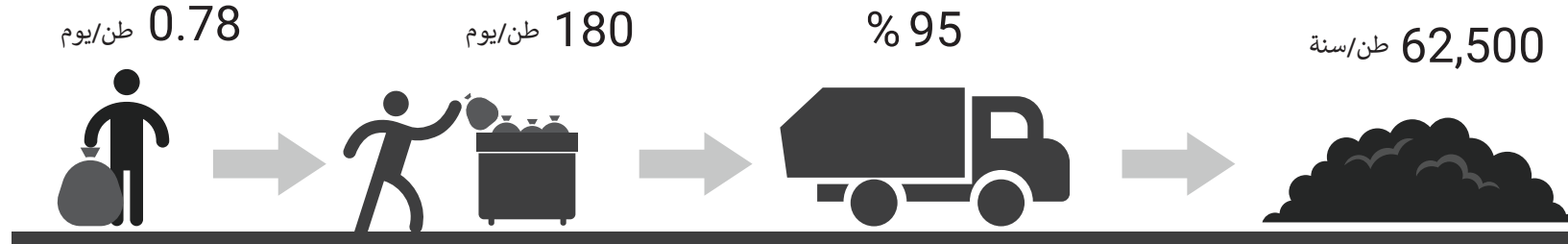
على محافظة بيت لحم خلال آذار عام 2020، تم التغلب على هذه المشكلة بسرعة من خلال الدعم المقدم من الأونروا ومجلس الخدمات المشترك لضمان استمرارية هذه النشاطات بينما يتم ضمان حماية عمال إدارة النفايات الصلبة.

محافظة بيت لحم: حقائق رئيسية

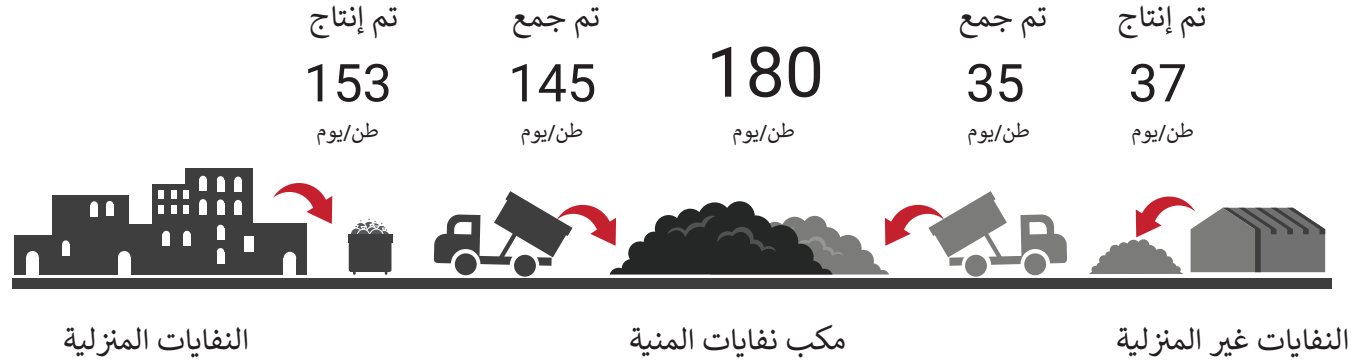


جمع النفايات في محافظة بيت لحم، 2020

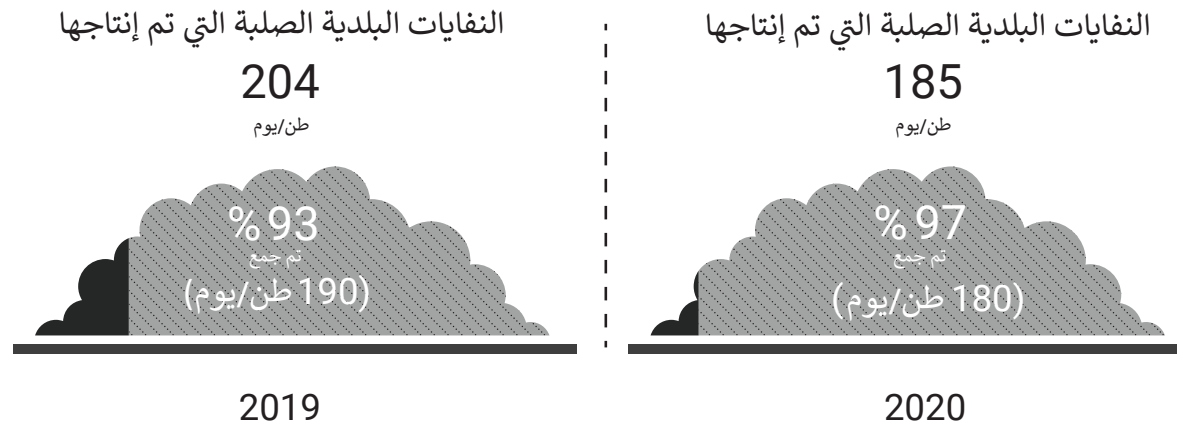
إنتاج النفايات لكل فرد متوسط إنتاج النفايات معدل جمع النفايات إنتاج النفايات



ترحيل النفايات في محافظة بيت لحم، 2020



إجمالي النفايات البلدية الصلبة التي يتم جمعها وإدارتها في مرافق خاضعة للرقابة في محافظة بيت لحم



متوسط مستويات الجسيمات الدقيقة

مع التحضر المتنامي بشكل سريع في المدن الفلسطينية، يوجد ضغط بيئي هائل والذي يظهر من خلال النسبة العالية من تلوث الهواء، وتلوث وشح المياه، والآثار المرئية للتغير المناخي، والتقليص العام في القدرة على العيش الحضري وجودة الحياة. معظم الشعب الفلسطيني معرض للتلوث الهوائي، والذي يعرف على أنه مستويات تلوث الهواء التي تتعدى فيها نسبة الجسيمات الدقيقة 2.5، وفقاً لتعليمات منظمة الصحة العالمية. يعتبر تلوث الهواء في فلسطين

عالياً جداً نتيجة لعدد السكاني المتنامي وقلة توفر البدائل الصديقة للبيئة في العيش، والمواصلات والعمليات الصناعية. ولا تقوم السلطات الحكومية ولا الهيئات المحلية بتتبع مستويات الجسيمات الدقيقة كجزء من نظام متكامل، على الرغم من إقرار السلطات بما في ذلك البلديات الرئيسية بأهمية متابعة تلوث الهواء بما في ذلك مستويات الجسيمات الدقيقة وخاصة في محيط المناطق الصناعية والمهاجر، إضافة إلى المواقع الطبوغرافية المختلفة للتمكن من توفير مؤشرات محددة ومؤشرات على المستوى الكلي حول أثر المصانع والنشاطات العابرة للحدود.

التلوث في قطاع غزة

في قطاع غزة، على سبيل المثال، يوجد 500 منشأة صناعية عاملة، والتي تساهم في النسبة العالية من تلوث الهواء بالإضافة إلى التخلص من نفاياتها في أنظمة صرف صحي رديئة، أو في الأرض أو في البحر (وبالتالي فإنها تساهم كذلك في تلوث كل من التربة والمياه). كما تتفاقم مستويات تلوث الهواء بفعل الهجمات الإسرائيلية والقصف على قطاع غزة، الأمر الذي يتسبب في دمار كبير وتعرض خطير للمواد الخطرة. بشكل عام، يعتمد الشعب الفلسطيني بشكل كبير كذلك على المركبات ذات تكنولوجيا الوقود غير الفعالة ومنتهية الصلاحية، والتي تنتج جميعها أبخرة من العادم تساهم بشكل إضافي في المعدلات العالية لتلوث الهواء. فضلاً عن ذلك، تزيد الإدارة غير الملائمة للنفايات الصلبة من التلوث بكافة أنواعه،

وتحديداً من خلال الإنتاج الحتمي للعصارة في المكبات، والتي لها آثار بيئية سلبية محتملة، من حيث تلوث التربة والمياه الجوفية والروائح. وتتفاقم هذه المشكلة بشكل أكبر بفعل الحرق غير القانوني للنفايات الصلبة، الأمر الذي يزيد تلوث الهواء بشكل كبير.

قياس الجسيمات الدقيقة في نابلس

تم تنفيذ مشروع تجريبي من قبل جامعة النجاح الوطنية في مدينة نابلس لمتابعة الجسيمات الدقيقة. يشير التقرير إلى وجود مشكلة خطيرة مرتبطة بالجسيمات الدقيقة في مدينة نابلس، حيث تجاوزت معدلات التركيز تعليمات منظمة الصحة العالمية بخصوص مستويات الجسيمات الدقيقة المسموح بها على مدار 24 ساعة وقدرها 2.5 و10 بشكل يومي تقريباً. كما أوصى التقرير أن

لا بد من إجراء دراسات إضافية في مناطق أخرى باستخدام شبكة مجسات أكثر مع تغطية واسعة النطاق لتحديد المزيد من مستويات الملوثات حسب المنطقة، ومواطن القوة المحلية، وتوصيات العلاج الممكنة. تظهر الأرقام أن مستويات الجسيمات الدقيقة 2.5 في مدينة نابلس أقل منها في مدينة عمان في الأردن (عابدين، وآخرون، 2014).



الأولويات السياسية:

- تحسين قدرات مجلس الخدمات المشترك في مجال إدارة النفايات الصلبة بهدف تحسين جودة الخدمات بشكل مجدي من حيث التكلفة.
- تحسين تقليل النفايات، وإعادة التدوير، وإعداد الأسمدة العضوية، والوعي العام.
- دمج السياسات التي تخفف من الأثر السلبي للتحضر على البيئة.
- اقتراح عملية متابعة واسعة النطاق لجودة الهواء، والمياه والتربة.
- إشراك المدارس والجامعات في جهود رفع الوعي والتنظيف.
- تشجيع التخطيط البيئي المكاني في تصميم وتنفيذ البنية التحتية من أجل تقديم خدمات بيئية أساسية باستخدام مفاهيم الاقتصاد الدائري.
- دمج الأساليب المبنية على أنظمة التوازن البيئي في تصميم وتقييم مشاريع الخدمات البيئية الأساسية.

أثر فيروس كوفيد-19 على الاستجابات الحكومية:

على الرغم من الأثر متعدد القطاعات لجائحة فيروس كوفيد-19 وتدابير التخفيف المرتبطة بها، تستمر الهيئات المحلية في جهودها المبذولة في جمع ونقل النفايات الصلبة في كافة المراكز الحضرية والريفية. وفي الوقت الذي أعيقت فيه المصادر التقليدية لعائدات الهيئات المحلية، تسبب استمرار تقديم الخدمات بأزمة مالية وعجز في الميزانية لمعظم الهيئات المحلية.

علاوة على ذلك، ومنذ بداية الجائحة، واجهت الهيئات المحلية ارتفاعاً في كميات نفايات الرعاية الصحية، بما في ذلك تلك المرتبطة بفيروس كوفيد-19، مثل أدوات الفحص، والقفازات، والكمامات، والشراشف، الخ. وقد كشف ذلك عن الحاجة إلى تخصيص مرافق متخصصة للتخلص من النفايات الطبية.



11.7 الوصول إلى الفراغات العامة

توفير الوصول إلى المساحات الخضراء العامة؛ الآمنة والشاملة وسهلة الوصول وخاصة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة

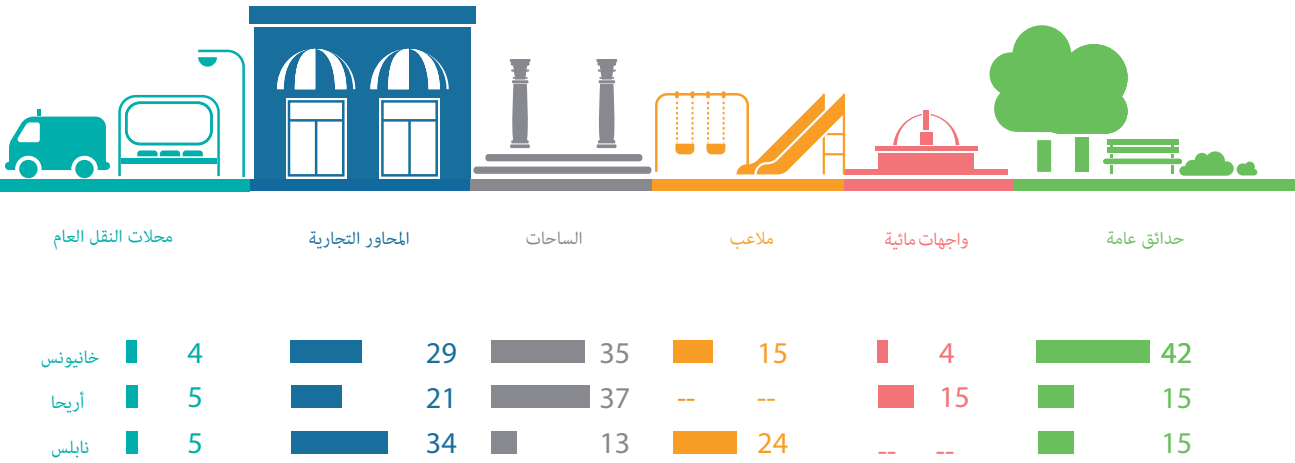
الفلسطينية، لأن التركيز الرئيسي منصب على تصميم المباني، والارتفاعات والارتدادات، ومواقف السيارات، الخ، مع تركيز طفيف على تصميم ودمج الفراغات الحضرية العامة. وبشكل إضافي، لا يتم تعميم أية سياسات تخطيطية حالياً ضمن أنظمة التخطيط المكاني الفلسطينية والتي تخطط، وتصمم، وتدير، وتنفذ، وتحافظ على الفراغات العامة في المدن والبلدات الفلسطينية.

©برنامج الموئل. القدس الشرقية، فلسطين.

تعتبر الفراغات العامة في المراكز الحضرية والريفية متدنية في فلسطين. ويعود ذلك بشكل أساسي لمجموعة متنوعة من العوامل، مثل التحضر السريع، وقلة توفر الأراضي بسبب القيود المفروضة على توسع المراكز الحضرية إلى خارج المنطقة المسماة (أ) وتعقيدات الملكية. إضافة إلى ذلك، فإن غالبية قطع الأراضي في المدن خاضعة للملكية الخاصة، ما يجعله من الصعب وضع الأراضي جانباً لاستخدامها كفراغ عام (طاقم الأمم المتحدة الوطني ومكتب رئيس الوزراء، 2020). ولم تكن قوانين التخطيط في فلسطين ناجحة في تسهيل توفير الفراغات العامة في المدن

تعتبر الفراغات الخضراء والعامة عالية الجودة، والآمنة، والشاملة والتي يمكن الوصول إليها مرساة رئيسية للمدن الشاملة. عند تخطيطها وتصميمها بشكل ملائم، لا سيما من عدسة المنظور الاجتماعي، وبنائها حول الجهات العامة الرئيسية المنشودة، فإن من شأن الفراغات العامة أن تبني الاقتصادات المحلية، والقيم المدنية، والصلة الاجتماعية، وتحقيق الرضى للمواطنين. وتعمل بمثابة «صمامات أمان» للمدينة، حيث يتفاعل فيها الناس كمدنيين متساوين، يجتمعون للاحتفال، والحزن، والتشريف، والتذكر، والابتهاج والتظاهر (برنامج الموئل، 2021).

تصنيف الأماكن العامة



برنامج الموئل (2021).

دليل التصميم المكاني

هذا الدليل مخصص للتجمعات المحلية والمصممين للقيام بتصميم وتنفيذ فراغات ومباني عامة في فلسطين، تم تطويره من قبل برنامج الموثل بتمويل من الاتحاد الأوروبي (2020) وتمت المصادقة عليه من قبل وزارة الحكم المحلي، والذي يوفر معلومات وأفكار للتجمعات المحلية والمصممين حول الكيفية التي يمكنهم فيها استغلال الأصول المتوفرة لديهم وخلق «أماكن ملائمة للناس» في البلدات والقرى التي تساهم في تحسين الظروف المعيشية لكافة الناس الذين يعيشون في تلك التجمعات (برنامج الموثل، 2020). وقد نجحت بعض الجهود المحلية لاستغلال الأراضي التي تملكها المجالس المحلية في خلق فراغات عامة مفتوحة في أحياء مدنها، وأصبحت على شكل منتزهات وحدائق صغيرة. وعلى الرغم من عدد تلك المبادرات الذي لا يزال صغيراً، إلا أنها نجحت في تلبية بعض احتياجات التجمعات الأساسية ذات العلاقة بالفراغات العامة.

يمكن اعتبار تدخلات التصميم المكاني كنموذج ذو آثار إيجابية يمكن تطبيقه والذي بموجبه يستطيع الناس تصميم وتنفيذ فراغات عامة أفضل في بيئتهم الخاصة. يقوم نهج التصميم المكاني بتصور واستغلال رأس المال العاطفي المرتبط بالانتماء. من جهة أخرى، فإنه يستغل رأس المال المحلي والمالي في الهيئات المحلية حيث يعيش الناس بموارد وفراغات محدودة. كما أنه يبني على الصلة العميقة ما بين السكان المحليين وأراضيهم، لأن الناس أصبحوا ممكنين ومشجعين على استخدام الأماكن المحيطة بهم والتفاعل معها، حيث أنهم يمتلكونها.

برنامج الموثل (2020)

44 بالمئة من أنواع التهديدات أو أعمال العنف الأكثر شيوعاً بما في ذلك السلوك العدواني (التهديدات، وتوجيه الأسلحة وإطلاق النار)، و 20 بالمئة تضمنت عرقلة الوصول إلى المناطق المجاورة (أراضي المزارع أو المراعي)، و 1 بالمئة شملت احتلال كل أو جزء من المسكن.

كما ورد في تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات لعام 2021، في الضفة الغربية، تستخدم 12 بالمئة من الأسر استراتيجيات المواجهة لتجنب عنف المستوطنين: منع الأطفال من السفر (6 بالمئة)، ومنع أفراد الأسرة البالغين من السفر (4 بالمئة) وإضافة تدابير أمنية إلى المسكن (2 بالمئة). حيث تم الإبلاغ عن

المساحات المفتوحة للاستخدام العام

حصة المناطق المفتوحة العامة للشخص (كم ²)	مساحة المناطق المفتوحة العامة (كم ²)	نسبة الأراضي الحضرية	نسبة المساحات العامة المملوكة من قبل/تديرها الهيئة المحلية
3.5	--	1.7	92
15.5	0.4	1.1	76
2.1	0.4	1.3	3
3.2	0.2	0.9	55
28.6	2	6	74



إحصائية الشارع لكل كم ²	إحصائية الشارع لكل كم ²	نسبة الأراضي التي تقع ضمن مسافة 5 دقائق مشياً على الأقدام	نسبة الأراضي التي تقع ضمن مسافة 10 دقائق مشياً على الأقدام
156	13	19	46
167	11	6	19
215	17	--	--
187	13	13	38
115	12	26	67

برنامج الموثل (2021).



الأولويات السياسية:

- إضافة تحسينات وتدخلات على مستوى المدينة، والحي، والكتل مثل الفراغات الخضراء والعامة، والمنزهات المبنية في الجيوب الحضرية، ومسرح الشارع، وساحات اللعب، والتي يمكن تطويرها في الوقت الحاضر ولا تحتاج لانتظار مبادرات تخطيط وتنمية جديدة.
- توضيح وتبني سياسة فراغات عامة شاملة مبنية على الأدلة في المدن والتجمعات الفلسطينية.
- متابعة وإنفاذ تخصيص الفراغات العامة في المراكز الحضرية والريفية.

أثر فايروس كوفيد-19 على الاستجابات الحكومية:

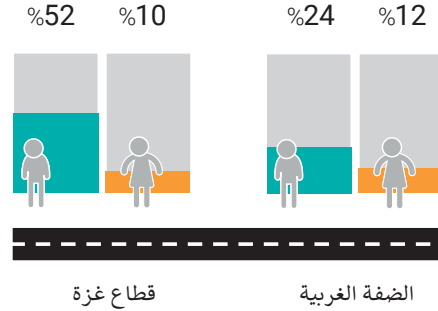
يتم تقييد استخدام الفراغات العامة عندما تكون الإغلاقات نشطة منذ بداية الجائحة؛ ومع ذلك، من الضروري توفر الفراغات المفتوحة والخضراء والتي تسمح بالمزيد من الشوارع القابلة للمشى وللاستثمار في مدن خضراء لتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ومن أجل جودة هواء أفضل، من أجل التأثير إيجاباً على صحة الناس ورفاههم للتخفيف من معدلات الوفيات المرتبطة بفايروس كوفيد-19. قام برنامج الموئل بتطوير رسائل رئيسية حول فايروس كوفيد-19 والفراغات العامة ضمن برنامج الاستجابة لفايروس كوفيد-19 المتبني لديه (برنامج الموئل، 2020).

ضحايا التحرش الجسدي أو الجنسي

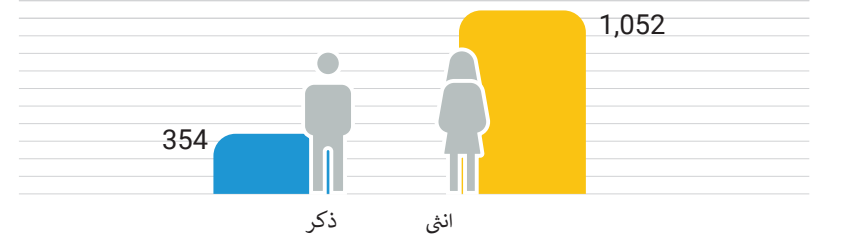
نسبة الأشخاص ضحايا التحرش الجسدي أو الجنسي حسب الجنس والعمر وحالة الإعاقة ومكان الحدث في الاثني عشر شهراً السابقة، تموز 2020 - حزيران 2021
برنامج الموئل (2020).



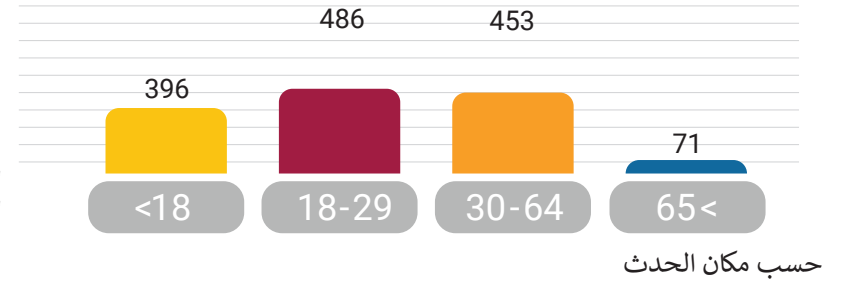
أطفال يواجهون العنف في الشارع



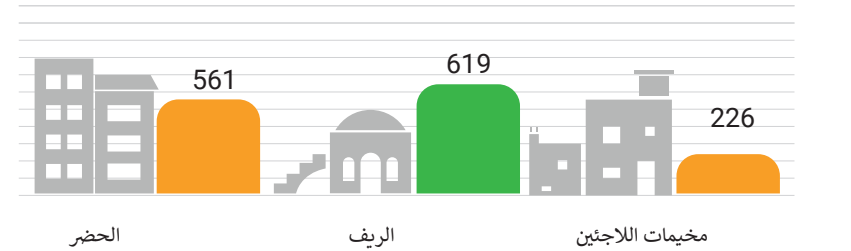
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019)، النتائج الأولية لمسح العنف في فلسطين.



حسب العمر



حسب مكان الحدث



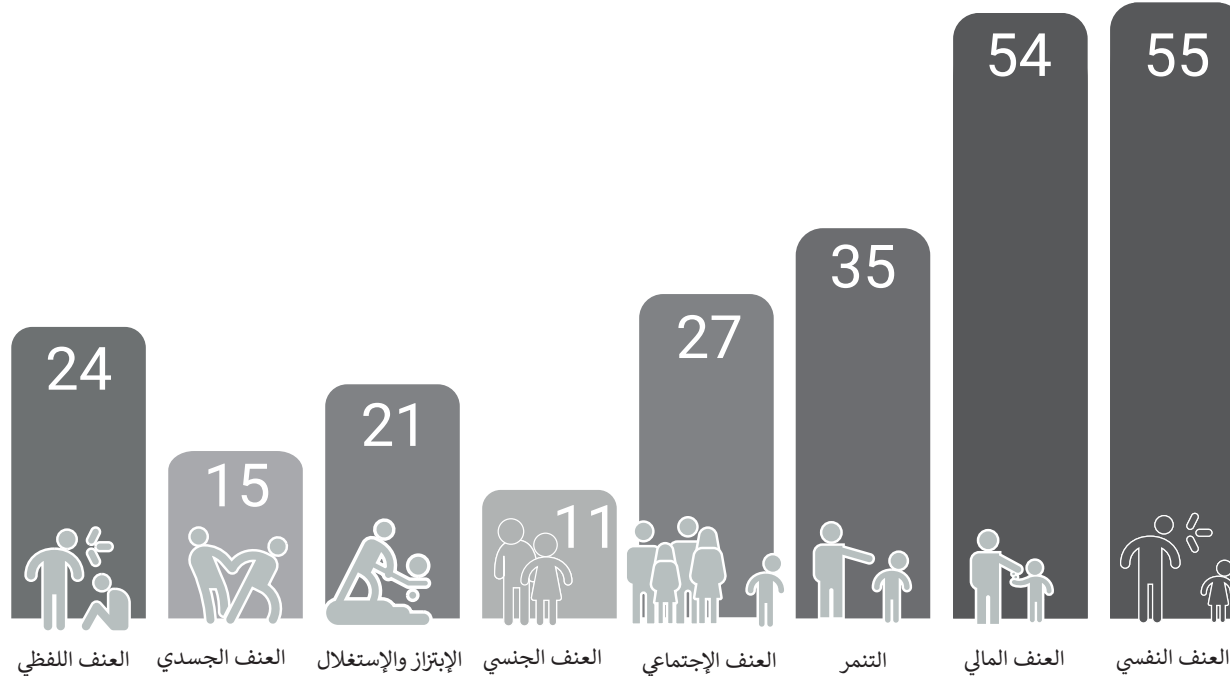
شرطة فلسطين (2021).

برنامج حياة

برنامج «حياة» «القضاء على العنف ضد المرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة» عبارة عن برنامج مشترك لمدة خمسة سنوات (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الموئل، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان) والممول من قبل الحكومة الكندية، ويتحلى البرنامج بهدف رئيسي متمثل في بناء تجمعات عادلة وأمنة للنساء والفتيات في الضفة الغربية وقطاع غزة. تحت مظلة هذا البرنامج، يركز برنامج الموئل على تحديد ومعالجة مواطن الضعف في الأساليب المتبعة حالياً في تخطيط وتصميم الفراغات العامة في فلسطين، بالإضافة إلى مواطن الضعف في التشريعات والقوانين الحالية وغياب السياسات والتوجيهات الخاصة بتوفير فراغات عامة آمنة وشاملة، لا سيما على مستوى الحكومة المحلية، من أجل التعرف بشكل ملائم على العنف ضد المرأة في الفراغات العامة في فلسطين والاستجابة له والحد منه. يتم ذلك من خلال العمل مع المدارس، حيث يشارك الطلاب من كلا الجنسين في جلسات رفع وعي تشاركية حول قضايا الأمان والسلامة والشمول في الفراغات العامة. وقد تم إطلاق مبادرة لتصميم وتنفيذ التدخلات المتعلقة بالمدن الآمنة والشاملة في إحدى عشرة مدرسة من مختلف البلديات المستهدفة، حيث تم إشراك 165 من الطلاب الذكور والإناث بعمر 12-14 سنة بما في ذلك عشر طلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة (3 ذكور و7 إناث). وقد تم تنفيذ خمسة تدخلات فراغات عامة من قبل الطلاب بالتعاون مع الهيئات المحلية في ثلاثة مدن.

برنامج الموئل (2021).

حالة دراسية عن اغلاقات كوفيد-19 والعنف ضد المرأة
نسبة النساء اللواتي ابلغن عن التعرض لأنواع العنف التالية خلال إغلاقات كوفيد-19



24 % نسبة الضحايا الذين يلجأون إلى الأسرة لطلب الدعم



التخطيط المتين للتنمية الوطنية والإقليمية

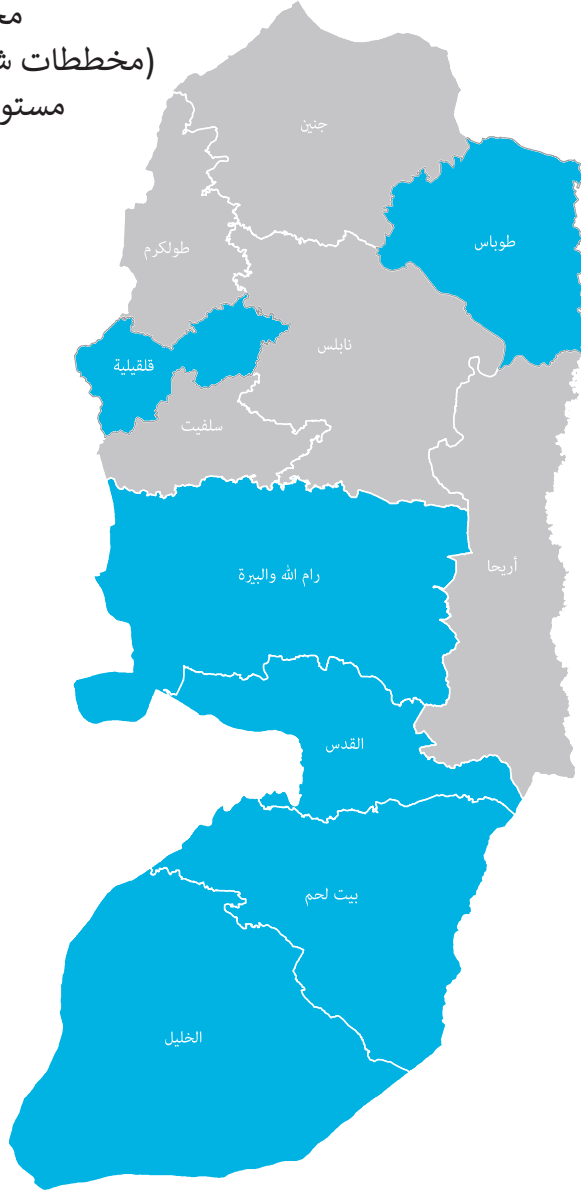
سياسات حضرية وطنية ومخططات تنمية إقليمية



نحو تحضر مستدام

تقوم الحكومة الفلسطينية، بقيادة وزارة الحكم المحلي، بتنفيذ الخطة المكانية الوطنية لدولة فلسطين، وتقوم حالياً بصياغة السياسة الوطنية الحضرية من خلال البناء على الأطر الاستراتيجية للتنمية المكانية لكل من محافظات الخليل، ورام الله والبيرة، والقدس وبيت لحم وقلقيلية وطوباس (ما يغطي 1.8 مليون فلسطيني)، والتي تم إعدادها باستخدام عمليات تشاركية مكثفة مع الجهات ذات العلاقة (وزارة الحكم المحلي، 2020). تهدف هذه الأطر إلى رعاية الصلات التنموية الحضرية والريفية من منظور مكاني، بينما تحتضن أيضاً النمو السكاني وتتفحص الترتيبات الملائمة لهذا الغرض فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية.

مخططات تنموية
(مخططات شبه إقليمية على
مستوى المحافظات)



السياسات الخاصة بالشمول، وكفاءة الموارد وتقليل خطر الكوارث

تبنى وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتخفيف من خطر الكوارث

في عام 2017، تم تطوير دليل لإدارة خطر الكوارث وشمل أربعة مكونات رئيسية هي: أولاً: المنصة الوطنية لإدارة خطر الكوارث، يرأسها رئيس الوزراء؛ وثانياً: فريق فني وطني يتألف من الممثلين الفنيين للمنصة الوطنية لإدارة خطر الكوارث؛ وثالثاً: المركز الوطني لإدارة خطر الكوارث بمثابة سكرتاريا للمنصة الوطنية لإدارة خطر الكوارث؛ ورابعاً: يتوقع من كافة الجهات الفاعلة الفلسطينية أن تشارك في نشاطات إدارة خطر الكوارث وأن تقوم كل جهة فاعلة بفرز جهة اتصال رئيسية لإدارة خطر الكوارث، ومدير ووحدة لتنفيذ أو قيادة نشاطات إدارة خطر الكوارث، والعمل عن كثب مع المركز الوطني لإدارة خطر الكوارث. عام 2020، أكملت الحكومة الفلسطينية صياغة قانون الحد من خطر الكوارث وتقوم حالياً بصياغة الاستراتيجية الوطنية لإدارة خطر الكوارث بالشراكة مع الجهات الشريكة العامة، وغير الحكومية والدولية.

نسبة الهيئات المحلية التي تتبنى وتنفذ استراتيجيات الحد من خطر الكوارث

حالياً، يحتفظ ما نسبته 68.8 بالمئة من الهيئات المحلية باستراتيجيات الحد من خطر الكوارث وتقوم بتنفيذها. على مستوى المحافظة، تتحلّى كافة المحافظات في الضفة الغربية وقطاع غزة باستراتيجيات إدارة خطر الكوارث على نطاق المحافظة مع مشاركة مختلف المؤسسات العامة، والهيئات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني.

مدينة نابلس – أول مدينة فلسطينية تلتحق بالحملة الخاصة باستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث

كانت مدينة نابلس، الواقعة على بعد حوالي 60 كم شمال القدس وبتعداد سكاني يزيد عن 150,000 نسمة، أولى المدن الفلسطينية في الالتحاق بحملة «جعل المدن قادرة على الصمود» التي تم إطلاقها عام 2010 (استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، 2013). تعالج هذه الحملة قضايا الحوكمة المحلية والخطر الحضري وتدعو الهيئات المحلية للالتزام بقائمة من عشرة قواعد أساسية تهدف إلى الحد من مخاطر الكوارث في مجتمعاتهم. وقد ضمت هذه الحملة ما يزيد عن 1,300 هيئة محلية حول العالم.

قامت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون التخفيف من خطر الكوارث في حينها، مارغريتا فالستروم، بزيارة جامعة النجاح الوطنية في نابلس، والتي تستضيف مركز التخطيط الحضري والحد من خطر الكوارث، والذي يعتبر مركز الأبحاث المتخصص الوحيد في مجال الحد من المخاطر

الوطنية وإدارة الكوارث في فلسطين. وقد أثنت على الجهود المبذولة من قبل الجامعة في مجال أبحاث ودراسات الحد من خطر الكوارث، والمساهمة في تطوير تقييم مخاطر مكثف على المستوى المحلي والوطني، وأعمال الوصول إلى الجمهور للمساهمة في «القدرة الذاتية على الصمود والمنعة» لدى التجمعات، كما قالت مسؤولة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث.

فضلاً عن ذلك، تعتبر مدينة نابلس واحدة من عشرين مدينة حول العالم تمكنت من تحقيق الاستدامة والقدرة على الصمود من خلال تنفيذ إطار عمل سينداي للحد من خطر الكوارث خلال الفترة الممتدة من 2015 – 2030 على المستوى الوطني والمحلي (جامعة النجاح الوطنية، 2017).

©ميديا كينيك (2021). نابلس، فلسطين.





عدم ترك أي شخص أو أي مكان خلف الركب

الأولويات السياسية:

- تطوير سياسات استجابة طوارئ محسنة والعمل على تعزيز الآليات المستخدمة لتقوية النظام الشامل للحد من خطر الكوارث في فلسطين بالإضافة إلى زيادة الكفاءة في الأداء.
- على المستوى المحلي، هنالك حاجة للقيام بتمكين الهيئات المحلية من إشراك التجمعات وترويج نهج متماسك نحو القدرة على الصمود.
- تحتاج برامج تحديث المأوى والإسكان إلى أن يتم تصميمها وإطلاقها على المستوى المحلي مع التركيز على اعتبارات الصحة العامة، وتدابير كفاءة الطاقة (تحسين قوانين المباني، وطرح أنظمة تبريد طبيعية، وبرامج التحديث وابتكارات الطاقة)، بالإضافة إلى تدابير القدرة على الصمود (مخاطر الحرائق المرتبطة بالنشاط الزلزالي والسلامة منها).

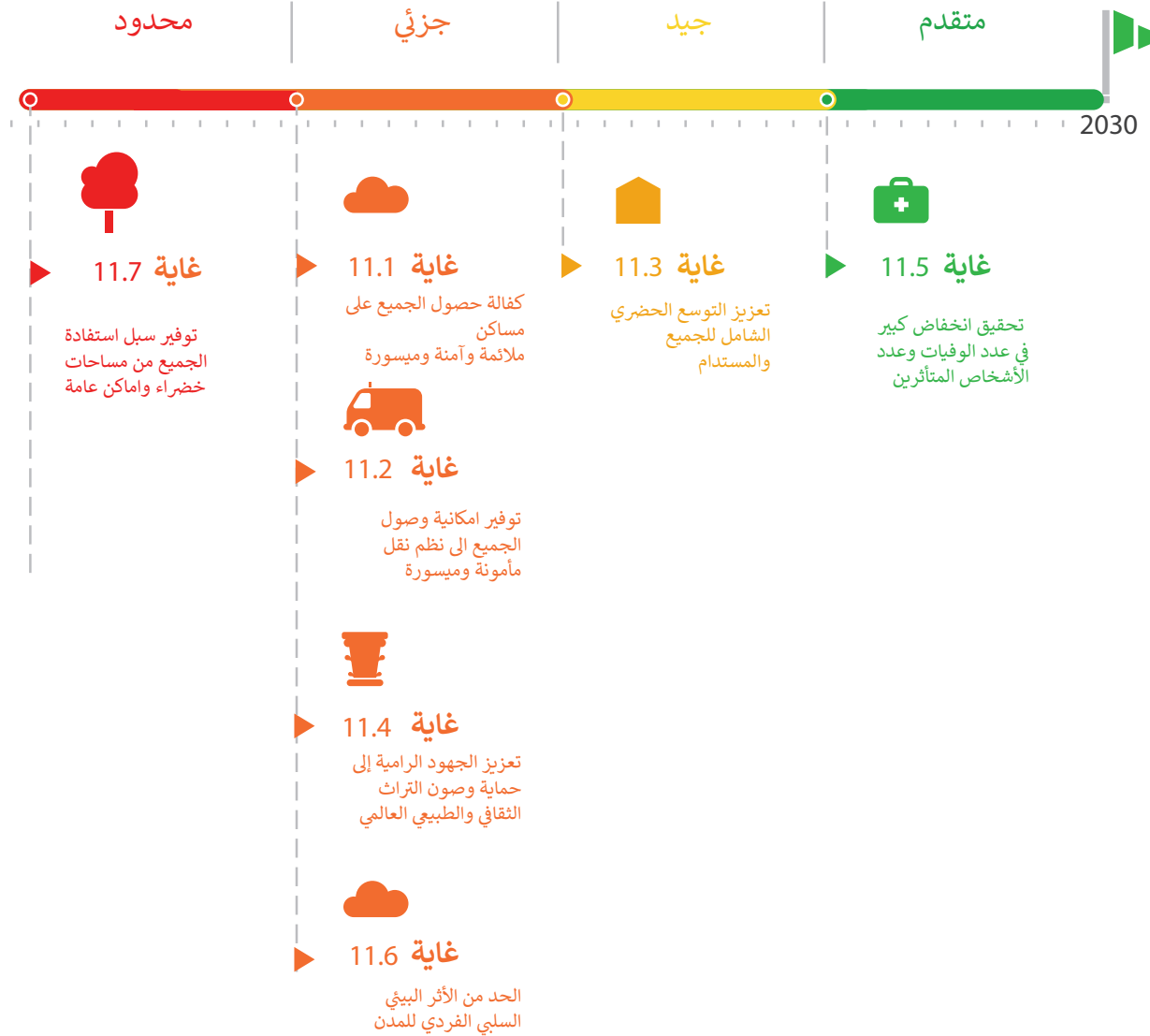
فايروس كوفيد-19 وسياسة الحد من خطر الكوارث

للجائحة طابع عالمي، إلا أن المخاطر التي تواجه فلسطين حقيقة عالية جداً على المستوى المحلي، نظراً لانعدام القدرات المطلوبة للاستجابة بشكل فعال للأزمة. على المستوى الوطني، هنالك غياب للسياسات الموحدة للتعامل مع جائحة فايروس كوفيد-19 ومن أجل تخفيف آثارها.

يعتبر «عدم ترك أي شخص خلف الركب» من المبادئ الأساسية لأجندة التنمية المستدامة 2030. ويهدف هذا المبدأ التوجيهي إلى تحديد الفئات الهشة، والتجمعات والأفراد، أو الأشخاص المعرضين لخطر أن يتركوا خلف الركب (مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، 2019). يعتبر عدم ترك أي شخص خلف الركب التزاماً سياسياً، ويعمق التركيز على أوجه عدم المساواة، بما في ذلك الأشكال المتعددة للحرمان، والضرر، والتمييز، والسبب وراء تركهم خلف الركب، من خلال النظر إلى المسببات الجذرية. في فلسطين، قامت المؤسسات الحكومية بتعميم التزامها بمبدأ عدم ترك أي شخص خلف الركب وترجمته إلى خطط وبرامج وطنية. وكما هو الحال في دول أخرى، يتم تعريف كل من الأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والأطفال، والشباب، والمرأة، والأشخاص الذين يعيشون تحت الفقر، ولا سيما الفقر المدقع، بالإضافة إلى التجمعات البدوية والرغوية، والتي تنطبق على السياق الفلسطيني أكثر، على أنها المجموعات الأكثر هشاشة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، 2018). في مراجعتها الوطنية الطوعية لعام 2018، سلطت فلسطين الضوء على دور مبدأ عدم ترك أي شخص خلف الركب في جهودها المبذولة في التعاون الدولي والشراكات. وابتاع نهج مبني على الحقوق اتجاء عدم ترك أي شخص خلف الركب، قدمت فلسطين تقريراً حول الحقوق المنصوص عليها في دساتيرها أو في الأعراف والمعايير الدولية لتحقيق التنمية المستدامة والتي لا يمكن الوصول إليها دون إنهاء الاحتلال العسكري على الأرض (مكتب رئيس الوزراء، 2018).

فيما يخص الهدف الحادي عشر، قدمت فلسطين تقريراً حول مختلف الاستراتيجيات والخطط والبرامج الموضوعية استجابة للضغط الناجم عن النمو السكاني السريع والتحضر والمفروض على الخدمات العامة، والبنية التحتية والبيئة. في هذا الخصوص، شملت التحديات الرئيسية النقص في المساكن، والفراغات العامة المتقلصة، وأسعار العقارات المتزايدة، وقضايا تصريف المياه، والاختناق المروري وتلوث الهواء. قامت فلسطين بتسليط الضوء على الحاجة إلى تقوية البيانات والمتابعة وأشارت إلى نقص القدرة على التخطيط الحضري المتكامل، نتيجة للوضع الجيوسياسي على الأرض بشكل رئيسي.

تتفاوت موافقة غايات الهدف الحادي مع الأولويات والتدخلات الوطنية وتحقيقها بشكل ملحوظ. ويوفر الجدول التوضيحي أدناه لمحة عامة بناء على الدليل السري الذي تم جمعه خلال الاستشارات المنفذة مع الجهات الوطنية والمحلية ذات الصلة، بالإضافة إلى البيانات المحللة.



يمكن للتعهد بعدم ترك أي شخص خلف الركب أن يكون محركاً ودافعاً قوياً للتغير التحولي. وتقترح الجهود المبكرة لتنفيذ التعهد ثلاثة أذرع تعزيز مطلوبة وهي: أولاً: فحص: بيانات ومعلومات مصنفة ومركزة حول الناس، ثانياً: تمكين: المشاركة والأصوات المدنية؛ وثالثاً: سن وتشريع: سياسات وتدخلات وميزانيات أهداف تنمية مستدامة، متكاملة ومدفوعة على أساس المساواة. تبدو هذه الأذرع ملائمة للسياق السائد في الأرض الفلسطينية المحتلة كذلك. وهناك حاجة للأساليب والنهج المتكاملة لدفع «الأذرع» الثلاثة قدماً وبشكل متزامن من خلال تحسين ما هو معروف عن الأشخاص الذين يتكونون خلف الركب، من حيث أماكن تواجدهم ولماذا؛ وتمكين السكان المهمشين من أخذ زمام الأمور والمطالبة بحقوقهم؛ وبناء قدرات الهيئات المحلية على تبني غايات، وسياسات وميزانيات مركزة على المساواة ومبنية على الحقوق لأهداف التنمية المستدامة، والتي تكون شاملة وقابلة للمساءلة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018).

وفي الختام، من المهم وضع استراتيجية اتصال وتواصل في فلسطين تعمل على إنتاج المواد لمجموعة أوسع من الجهات ذات العلاقة، والاستفادة بشكل كبير من استخدام أدوات الاتصال الرقمي، بما في ذلك المنصات الرقمية المخصصة لمشاركة المعرفة عبر الإنترنت حول التحديات السياسية وأفضل الممارسات في دمج الفئات التي من المرجح أن يتم تركها خلف الركب.

المراجع

- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة
(2017). القدس الشرقية: المخاوف الإنسانية الرئيسية
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (2007). الجلسة العامة
الإستثنائية - تقرير البعثة التقنية الموفدة الى مدينة القدس القديمة.
- وزارة الحكم المحلي (2019). كتيب النفايات الصلبة.
- وزارة الحكم المحلي (2020). أطر التنمية المكانية الاستراتيجية:
محافظات القدس والخليل ورام الله والبيرة (2030).
- وزارة الصحة الفلسطينية (2021). المنصة الإلكترونية لمركز كوفيد
19. ملخص الوضع الفلسطيني لفيروس كورونا
- وزارة المواصلات (2016). المخطط الشمولي للنقل والمواصلات في
الضفة الغربية وقطاع غزة.
- Abdeen, Z., Qasrawi, R., Heo, J., Wu, B.,
Shpund, J., Vanger, A., Al-Mahasneh, Q. M.
(2014). Spatial and Temporal Variation in
Fine Particulate Matter Mass and Chemical
Composition: The Middle East Consortium for
Aerosol Research Study.
- An-Najah University (2017). City of Nablus
chosen among top 20 cities achieving
sustainability and resilience.
- Applied Research Institute - Jerusalem (2012).
The impacts of electronic waste disposal
on the environment and public health in the
occupied Palestinian territory: a case study
from Idhna, Hebron Governorate.
- CESVI (2019). Solid Waste Management in The
Occupied Palestinian Territory 2019.
- الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني (2020). الذكرى الثالثة
والسبعين لنكبة فلسطين
- الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني (2020). بيان صحفي حول
التنبؤات الاقتصادية للعام 2021
- الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني (2020). يوم السياحة العالمي
- الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني (2021). الإحصاء الفلسطيني
وصندوق الأمم المتحدة للسكان يستعرضان أوضاع السكان في
فلسطين
- قرزم، جورج (1 أيلول 2016). كميات ضخمة من النفايات العضوية
الإسرائيلية الملوثة تُلقَى في الأغوار، وتعرض أطفال المنطقة لجفاف
فجائي ومشاكل تنفسية.
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2021) .
التقرير الإقليمي - تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة
بالنزاعات في المنطقة العربية
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) (2020).
التمييز ضد المواطنين الفلسطينيين في موازنة بلدية القدس والخطط
الحكومية: الأهداف والاشكال والتبعات.
- معهد الابحاث التطبيقية-القدس (أريج) (2019). الفلسطينيون
يخسرون حوالي 60 مليون ساعة عمل سنويا بسبب الحواجز
العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية.
- مفوضة الامم المتحدة السامية لحقوقوق الانسان (2021).
المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها
القدس الشرقية وفي الجولان السوري المحتل
- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة
(2013). الأثر الإنساني للجدار
- الاتحاد من أجل المتوسط (2021). الأجندة الحضرية للاتحاد من
أجل المتوسط: خطة العمل الاستراتيجية للتنمية الحضرية للاتحاد
حتى عام 2040: محور التدخل 1 خطة العمل للإسكان.
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2020). دليل التصميم
المكاني: تصميم وتنفيذ الأماكن الملائمة للناس
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2021). تقييم الأماكن
العامة على مستوى المدينة في فلسطين
- بمناسبة اليوم العالمي للسكان، 2021/07/11
- البنك الدولي (2019). السياحة الدولية. عدد الوافدين.
- البنك الدولي (2020). الابتكار الحضري في المدن الفلسطينية
- الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني (2010). بيان صحفي بمناسبة
يوم البيئة العالمي «البيئة الفلسطينية الى أين؟»
- الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني (2010). مسح إنفاق واستهلاك
الأسرة 2010 - مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية.
- الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني (2014). المسح الفلسطيني
العنقودي متعدد المؤشرات.
- الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني (2018). التعداد العام للسكان
والمسكن والمنشآت 2017.
- الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني (2019). اليوم العالمي للاجئين
- الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني (2020). التنبؤات الاقتصادية
لعام 2020 جراء جائحة كورونا

Department of Economic and Social Affairs, United Nations. (2018). Voluntary National Reviews: Synthesis Reports 2018.

El-Atrash A. (2014). "PhD Dissertation – Spatial Planning Strategies Towards Sustainability in the Geo-Political Context of Present Palestine: The Case of Bethlehem." Faculty of Spatial Planning, TU-Dortmund University, Dortmund, Germany.

International Peace and Cooperation Center (2013). East Jerusalem Housing Review. Jerusalem.

International Peace and Cooperation Center (2020). East Jerusalem Housing Review. Jerusalem.

Prime Minister's Office (2018). Palestinian National Voluntary Review of the Implementation of the 2030 Agenda. Ramallah Municipality (2018, NA NA). City of Ramallah joins the 100 Resilient Cities Network. Retrieved from Ramallah Municipality.

Reach (2021) Multi-Sector Needs Assessment for Palestine.

TRANSTEC (2015). Mapping Study of Civil Society in Palestine - Update 2015.

United Nations (2018). Tracking Progress Towards Inclusive, Safe, Resilient and Sustainable Cities and Human Settlements. SDG 11 Synthesis Report, High Level Political Forum 2018.

United Nations Country Team and the Prime Minister's Office. (2020). Atlas of Sustainable Development 2020.

United Nations Development Programme (2014). Detailed Infrastructure Damage Assessment - Gaza.

United Nations Development Programme (2018). What does it mean to leave no one behind? A UNDP discussion paper and framework for implementation .

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (2011). Recommendation on the Historic Landscape.

United Nations Human Settlements Programme (2011). A Practical Guide for Conducting Housing Profiles - Revised Version.

United Nations Human Settlements Programme (2015). Gaza Urban Profile: Gaza Crisis.

United Nations Human Settlements Programme (2016). State of Palestine Cities Report 2016.

United Nations Human Settlements Programme (2020). UN-Habitat key message on COVID-19 and public space.

United Nations Office for Disaster Risk Reduction (2013). Press Release: Nablus to

become first Palestinian city to join UNISDR campaign to reduce disaster risks.

United Nations Population Fund (2016). Palestine 2030 Demographic Change: Opportunities for Development.

United Nations Population Fund (2020). Impact of the COVID-19 Outbreak and Lockdown on Family Dynamics and Domestic Violence in Palestine - June 2020.

United Nations Population Fund (2020). Impact of the COVID-19 Outbreak and Lockdown on Family Dynamics and Domestic Violence in Palestine - June 2020.

WASH Cluster (2021). Access to Flooding Mitigation and Prevention Measures in Light of Climate Change Impact in Gaza.

World Bank (2018). *Securing Water for Development in West Bank and Gaza*.

World Bank Group (2021). Assistance Strategy for the West Bank and Gaza

World Bank Group. (2021). Gaza Rapid Damage Assessment.

World Health Organization (WHO). (2021). Maintaining Essential Health Services: Operational Guidance for the COVID-19 Context: Interim Guidance.